

يَلْحُ النَّادِ فِي نِظْمِ الزَّادِ

العنوان:

التأليف:

عدد الصفحات:

قياس الصفحة: ١٧,٥ * ٢٥ سم

عدد النسخ:

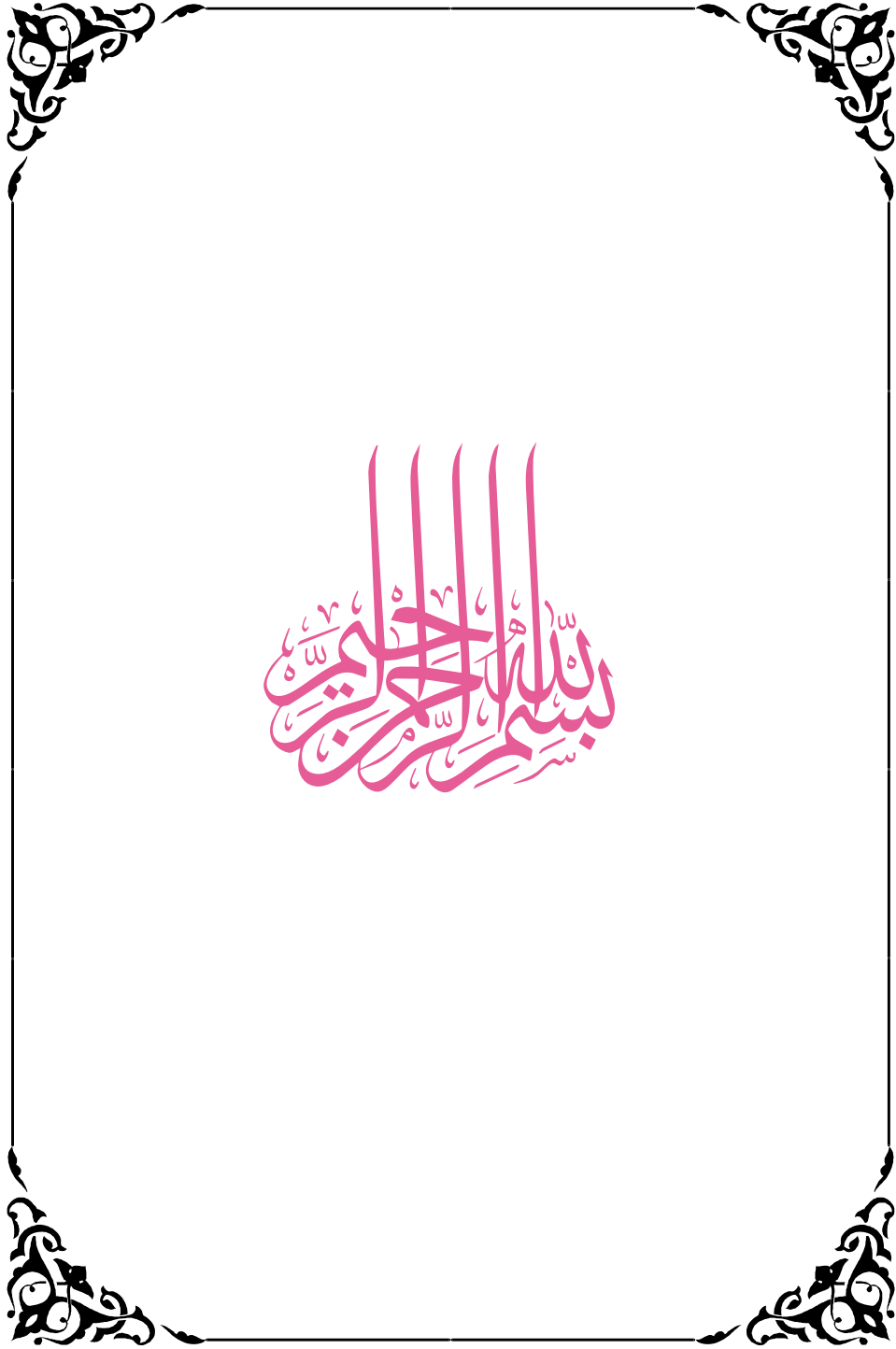
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق
الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي
والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن
خطي من الناشر.

مِلْحُ النَادِ فِي نِظْمِ الزَادِ





كلمة شركة دراسات

شركة دراسات للبحوث والاستشارات المصرفية الإسلامية، شركة غير ربحية أسستها المصارف الإسلامية في دولة قطر، وهي شركة تعنى بالبحوث والدراسات التي تخدم تطور الصناعة المصرفية الإسلامية وفق آخر المستجدات الفقهية، وتعمل على رفع كفاءة الأداء لمنتسبي المصارف الإسلامية، وإعداد دليل عمل يستند إلى معايير وضوابط شرعية موحدة لكل منتج، والعمل على تنميط العقود الشرعية، والله نسأل أن يجعل شركة دراسات حصنا من حصون الدفاع عن دينه وشرعه، وأن يوفق القائمين عليها إلى ما فيه الخير والرشاد.

د. وليد بن هادي

رئيس هيئة الرقابة الشرعية

المشرف العام على شركة دراسات





بعض ما قيل في النظم

قال شيخ الحنابلة في قطر الشيخ الدكتور وليد بن هادي: نظم الشيخ الدكتور سعيد بن محمد البديوي نظم بديع متقن يعد من مفاخر كتب الأصحاب، مكث فيه مصنفه أعواما، حرر ودقق، ولا تكاد تجد فيه حشوا، وزاد على الزاد قيودا مهمات، وفاق الأنظام التي اطلعنا عليها على هذا المتن، وكان سهل العبارة، واضح الإشارة، جامعا لمسائله، معيننا طالب العلم على حفظ فروع، و ضبط شوارده، شابه العمريطي الذي ألين له النظم كما ألين لداود الحديد فجزاه الله خيرا.

وقال الشيخ الفاضل سيد محمد محمد محفوظ الشنقيطي:

| | |
|-------------------------------|---------------------------------|
| عجائب ملح الناد ألوت بناظري | ومن حيث لا أدري تولت بخاطري |
| تبوأْتُ من أرجائها ظلّ وارف | بمنسرح الأفياء غصّ الأزاهر |
| تضعضتُ للسحر الحلال لأنني | إذا لاح لم أكبح جماح مشاعري |
| سعيدُ جزاك الله خير جزائه | ولا زلت كهفا للندى والمئثر |
| تنوّقت في فقه الإمام ابن حنبل | فجئت بما يشفي غليل الضمائر |
| كشفت من الأشباه وجه اشتباهها | وأظهرت كُنه الفرق بين النظائر |
| أتيت بمبق الذكر ما دمت باقيا | ومخلده إذ أنت بين المقابر |
| بمنسلك سهل العبارة رائق | من النور نور الوحي داني الأواصر |
| فرائد في مثل الجمال نظيمة | إذا عدّ بين الناس فرد الجواهر |
| نوادير لم تسد القرائح مثلها | تألّت على غير الهمام المثابر |

سيحمد هذا الجهد في الناس مصطلح بلفحة نار الجهل طاوي المئازر
ويحمده الجادي لأن مزاره قريب، وعذبُ الورد سهلُ المصادر
فكأثره إن شئت في المجد كثرة وفاخرُ به إن رمت بذي المُفاخر
وقال الشيخ **عبد الرحمن علي عبد الفتاح**: «جزاكم الله خيراً يا دكتور
سعيد، قدمتم في عصرنا هذا خدمة جليّة للحنابلة لا نظير لها، تقبل الله
منكم هذا العمل».

وقال أيضاً: «حقيقةً فاق نظم الشيخ سعيد جميع المنظومات الحنبليّة
القديمة والمعاصرة؛ لسلاسته، وشموليته لنظم الزاد كاملاً، وخلوصه من
الحشو، وقلة عدد أبياته بالمقارنة بغيره».

وقال الشيخ **حمد بن صالح القمرا المري**: «هذا النظمُ خدمةٌ جليّةٌ
للمذهب، ولا نعرف نظماً حنبليّاً يُجارىه، . . . في جمعه بين السهولة وقلة
الحشو معاً؛ بل لا أكون مبالغاً إذا قلتُ: لا حشو يُذكر».

وقال حفيد صاحب أضواء البيان الشيخ **محمد بن عبد الله بن محمد
الأمين الشنقيطي**:

الله درك قوالاً وفعالاً أضحت صفاتكم للخلق أحوالاً
غصت حلوق جميع الحاسدين لكم والحاقدون عليهم حقدهم مالا
لا يملك الناظر إلى هذا النظم سوى الدعاء، لأنه نظم يدل على تمكن
صاحبه وبراعته في مجاله.

وقال الشيخ **أحمد سيد إسلام سويد**: «نظمٌ سَلِسٌ، معتَصِرٌ، جامعٌ،
وبابٌ مُشَرَّعٌ إلى الزاد، بعد أن استعصى علينا حفظُه وتأبّى، سلّمكم الله
شيخنا المبارك سعيد، فقد قدمتم إلى الطلّابِ الحنابلةِ خدمةً جليّةً».





مقدمة الناظم

الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونؤمن به، ونتوكل عليه،
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل
له، ومن يضلله فلا هادي له، ونشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له،
ونشهد أن محمدا عبده ورسوله، أما بعد:

فقد أكرمني الله سبحانه وتعالى بأن أكملت نظم كتاب زاد المستقنع في
اختصار المقنع للإمام موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي، مفتي الحنابلة
بدمشق، المتوفى سنة ٩٦٨ هـ، وسميته ملح الناد في نظم الزاد.

وكان سبب هذا النظم في البداية طلباً من الشيخين الجليلين أبي
مصعب مهنا بن يوسف السليطي مدير إذاعة القرآن في إذاعة قطر، وأبي
عبد الله محمد بن محمود المحمود، مدير إدارة الدعوة في وزارة الأوقاف
القطرية.

وقد استغرق هذا النظم مدة من الزمن ليست باليسيرة، وكان سبب
ذلك كثرة الانشغال والعوارض التي كانت تحول بيني وبين التفرغ له، وقد
كنت أنشط له أحياناً، فأنظم العشرين والثلاثين بل والأربعين بيتاً في اليوم
الواحد، وكنت أفتر عنه أحياناً فأمكث مدة من الزمن قد تستغرق عدة
شهور من دون أن أرجع إليه.

ثم شاء الله سبحانه وتعالى أن يرى هذا النظم النور فوهبني سبحانه
وتعالى في آخر الأيام نشاطاً وهمةً لإكماله، لا سيما حين انتهيت من ثلثيه



تقريباً، فصرت منشغلاً به، لا يكاد المتن يفارقني في حضر ولا سفر، إلى أن كمل بحمد الله سبحانه وتعالى أثناء زيارتي للبيت الحرام ليلة الأربعاء الثالثة من ليالي شهر صفر، سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وألف للهجرة النبوية.

ثم وضعت هذا النظم في نسخته الأولى في ملتقى أهل الحديث بإشارة من الشيخ الجليل مشرف الملتقى الشيخ عبد الرحمن الفقيه، وذلك بغية الاستفادة من تعليقات المهتمين بالمذهب الحنبلي، فوردني كثير من التعليقات بين مادم ومعجب بالنظم وبين مستفسر عن بعض الإشكالات وبين ملاحظ بعض الملاحظات.

وقد استفدت من بعض الملاحظات التي وردتني من بعض أعضاء الملتقى، وعدلت لأجلها بعض الأبيات، وأخص بالذكر منهم الأفاضل؛ الدكتور ممدوح بن تركي القحطاني، والشيخ جعفر بن جمعان الغامدي المعيد بكلية الدراسات القضائية بجامعة أم القرى، والشيخ أحمد بن شهاب حامد، المعيد في قسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ثم إنني لم أزل أدقق النظر المرة تلو المرة، واستعنت في ذلك أيضاً ببعض المشايخ الفضلاء منهم الشيخ حمد بن صالح القمرا المري، والشيخ الفاضل سيد محمد محمد محفوظ الشنقيطي، ومشايخ لجنة التدقيق بإدارة الشؤون الإسلامية في وزارة الأوقاف القطرية.

ومع ما مر به هذا النظم من التدقيق إلا أنني لا أبرئُهُ من خلل أو قصور، لا يسلم منه في العادة غالبُ البشر، لأنني كنت أرى أن أسلم التدقيق ما يكون بعد شرح النظم، إلا أنني قد استعجلت في إخراجه قبل الشرح لكثرة الإلحاح علي من قبل طلبة العلم.



وفي الختام أشكر كل مع أعانني على إخراج هذا النظم المبارك،
وأخص بالشكر فضيلة الشيخ الجليل فقيه الحنابلة في قطر الشيخ الدكتور
وليد بن هادي، سائلاً المولى عز وجل بمنه وجوده أن يثيبه على ما قدمه،
وأن ينفع بهذا النظم كل من اطلع عليه، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.





المقدمة

- ١ - يقولُ حامداً أبو محمدٍ
 - ٢ - على النبيِّ أفضلِ الأنامِ
 - ٣ - وبعدُ فالعلمُ أجلُّ مقصدِ
 - ٤ - فهو من الأئمة الكبارِ
 - ٥ - وحازَ في الفقهِ وفي العبادةِ
 - ٦ - وقام بالإسلام حينَ أحجما
 - ٧ - فكانَ قُدوةً لكلِ قُدوةِ
 - ٨ - وطالما سُئِلْتُ من ذوي الحجا
 - ٩ - لأنه في فقهه ذا الإمامِ
 - ١٠ - لذا استعنتُ الله أن يُسهِّلا
 - ١١ - سُمَاهُ ملُحُ النادِ للمستمتعِ
 - ١٢ - فاعنَ بحفظه ولا تبالِ
- صلاةُ ربي وسلامٌ سَرْمُدي
وآله وصحبه الكرامِ
لا سيَّما فقهُ الإمامِ أحمدِ
وأعلمُ الجميعِ بالآثارِ
والحِفْظِ والزهدِ ذُرَى السيادةِ
كُلُّهُ عن الحقِّ فلم يفتَحْ فما
وشيخِ الإسلامِ بغيرِ مِرْيَةٍ
نظماً لزيدٍ جاء عن أبي النجا
خُصَّ من الناسِ بالاهتمامِ
نظماً من النثرِ يكون أسهلاً
في نظمِ نثرِ الزادِ للمستقنعِ
يا طالباً للعلمِ والمعالي



كتاب الطهارة

- ١٣ - حد الطهارة ارتفاعُ الحدثِ
 ونحو هذا وزوال الخبثِ
 ولم يكن عن أصله مغيّراً
 ولا يُزيلُ ما طرا من الخبثِ
 مئتةً أو سحّناً باللذ طهراً
 أو بالذي عنه احترازُ عسراً
 بغيرِ ما مازج كالكافورِ
 حلّ به ملحٌ عنيتُ ملح ما
 عن حدثٍ بالرافع اليسيرِ
 عن رجلٍ لكن به زال الخبث
 من وصفه بطاهرٍ تغيّراً
 من نومٍ ليلٍ ناقضٍ غمّسُ يدِ
 أو آخرُ الغسّلات إن زال خبثُ
 ونصفُ ألفِ رطلٍ الثنتانِ
 فيه نجاسةٌ إذا ما قلاً
 ونحو بولِ آدميٍ مُطلقاً
 مُنجّساً إلا إذا تغيّراً
 أو زال مع كثرته الوصفُ طهراً
 إن يشتبه ثم لذا تيمّما
- ١٤ - والماءُ أقسامٌ طهورٌ طهراً
 وما سواه ليس يرفعُ الحدثِ
 وليس مكروهاً إذا ما جاورا
 أو شمسٍ أو بمكثه تغيّراً
 ومنه مكروهٌ كذي تغييرِ
 أو كالذي استعملَ في ندبٍ وما
 وإن خلتُ لكاملِ التطهيرِ
 بالغةٌ فليس يرفعُ الحدثِ
 وطاهرٌ وهو الذي ما كُثرا
 ومنه ما قلّ إذا به ابْتُدِي
 أو قلّ واستعملَ في رَفْعِ حَدَثِ
 ثم الكثيرُ منه قُلَّتَانِ
 آخرُها النجسُ وذا ما حَلَا
 أو مطلقاً غيرَه ذاك اللّقا
 لا ما يشقُّ نزحُه فلا يُرى
 فإن يُصَفِّ لِنَجِسِ ماءٍ كَثُرُ
 والنّجسُ الطّهورُ معه حرّما

- ٣١ - وَإِنْ بَطَّاهِرٍ طَهُّورٌ يَشْتَبِهُ مِنْ ذَا وَذَا يَعْرِفُ لِلْوُضُوءِ بِهِ
 ٣٢ - وَفِي الثِّيَابِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهُ مُحْرَمٍ أَوْ نَجِسٍ ثُمَّ لْتُزَدْ



باب الآنية

- ٣٣ - يُبَاحُ مَطْلَقاً إِنَاءٌ طَهَّراً لَا النَقْدُ لَكِنْ صَحَّ إِنْ تَطَهَّرَا
 ٣٤ - وَضَبَّةُ الْفِضَّةِ إِنْ يَسِيرُهُ تَبَاحٌ لِلْحَاجَةِ لَا الْكَبِيرَةَ
 ٣٥ - وَعِنْدَ جَهْلٍ حَالِ ثَوْبِ الْكَافِرِ أَوْ الْإِنْفِ فَإِنْ ذَاكَ طَاهِرٌ
 ٣٦ - وَلَا تُطَهَّرُ جِلْدُ مَيْتٍ دُبْغاً وَلَكِنْ الْيَابِسُ فِيهِ سُوْغاً
 ٣٧ - مِنْ طَاهِرٍ حَيًّا وَغَيْرِ طَاهِرٍ لَبْنُ مَيْتَةٍ وَمَا كَحَافِرِ
 ٣٨ - وَالشَّعْرُ مِثْلُ حَيِّهِ وَمَا تَحِلُّ فِيهِ حَيَاةٌ مِثْلُ مَيْتٍ إِنْ فُصِّلَ



باب الاستنجاء

- ٣٩ - يُسْنُّ قَوْلُ وَارِدٍ لِمَنْ وَلَجَ بَيْتَ الْخَلَا مُسْتَغْفِراً إِذَا خَرَجَ
 ٤٠ - وَفِي الدُّخُولِ بِالشَّمَالِ يَبْتَدِي عَكْسُ انْتِعَالٍ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ
 ٤١ - وَارْتَادَ لِلْبَوْلِ مَكَاناً وَابْتَعَدَ مُسْتَتِراً ثُمَّ عَلَى الْيَسْرَى اعْتَمَدَ
 ٤٢ - ثُمَّ مِنْ اضْلَعِهِ يُمَرُّ الْيَسْرَى مَسْحاً ثَلَاثاً وَثَلَاثاً نَتْرَا
 ٤٣ - وَإِنْ يَخْفُ تَلَوُّثاً تَحَوُّلاً وَذَاكَ سَنَةً كَكُلِّ مَا خَلَا
 ٤٤ - وَيُكْرَهُ الدُّخُولُ بِاللِّدِّ فِيهِ ذِكْرٌ وَلَا حَاجَةَ تَسْتَدْعِيهِ
 ٤٥ - وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ إِنْ عَنْهُ غَنَى وَرَفَعُ ثَوْبِهِ وَلَمْ يَكُنْ دَنَا
 ٤٦ - وَالْبَوْلُ فِي شِقِّ وَمَسِّ الْفَرْجِ أَيْ بِالْيَمِينِ أَوْ بِهَا يَسْتَنْجِي
 ٤٧ - وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ بَيْتِ رَبَّنَا وَعَكْسُهُ وَقَدْ أُبِيحَا فِي الْبِنَا
 ٤٨ - وَاللَّبْتُ فَوْقَ قَدْرِ حَاجَةِ حَرَمٍ وَالْبَوْلُ فِي الظِّلِّ وَمَا النَّاسُ تَوَّمَّ



- ٤٩ - وشرط الاستجمار أن يستجمرا
٥٠ - لا الروث والعظام والطعام
٥١ - ثلاث مسحات فإن جاوز ما
٥٢ - والماء أولى عند الاقتصار
٥٣ - وكون الاستجمار وترأ يستحب
٥٤ - وأبطلن قبل الاستنجا بما
بما أبيض مُنقياً وطاهرا
وزيد غيرها كذي احترام
يخرج ثم عادة يلزم ما
والبدء عند الجمع بالأحجار
وهو أو الماء لسوى الريح وجب
أو حجر وضوءاً أو تيمما



باب السواك وسنن الوضوء

- ٥٥ - يُسنُّ بالعود السواك دائماً
٥٦ - عرضاً بمنق لا بذي تفتت
٥٧ - مؤكداً عند انتباه النائم
٥٨ - والكحل أوتر والدهان غيب
٥٩ - وقول بسم الله في الطهر لزم
٦٠ - وسنن الوضوء غسل كفك
٦١ - والبدء في الوجه مضموضاً فما
٦٢ - وأن تخلل لحيه كثيفه
٦٣ - وسنة تخليلك الأصابع
٦٤ - ومسح الأذنين بماء أولى
إن لم تكن بعد الزوال صائماً
أو ضرر أو إضبع أو خرقه
أو الصلاة أو تغيير الفم
أما الختان مطلقاً فأوجب
ويكره القزع لا لمحتجم
ثلاث مرات وأن تسوكا
مستنشقاً مبالغاً لا صائماً
والغسل حتم إن تكن خفيفه
وجعلك اليسرى ليمنى تبعاً
وسنن غسلتان بعد أولى



باب فروض الوضوء وصفته

- ٦٥ - فرائض الوضوء ست تعلم
٦٦ - والغسل لليدين والرجلين
غسل لوجه منه أنف وفم
والمسح للرأس مع الأذنين

- ٦٧ - مرتّباً بآية ما فرطاً
 ٦٨ - ولم يوالٍ إن يؤخر غسله
 ٦٩ - في الطهر شرط نية أن يرتفع
 ٧٠ - فإن نوى المحدث ما قد ندباً
 ٧١ - وما نوى بالطهر رفعه ارتفع
 ٧٢ - واجبة أول واجب
 ٧٣ - وذكرها استصحابه قد استحب
 ٧٤ - ثم الوضوء صفتُهُ أن ينوباً
 ٧٥ - وبعد ذلك غسل الكفين
 ٧٦ - فغسل وجهه من منابت الشعر
 ٧٧ - وبين الأذنين وما خف اغسلاً
 ٧٨ - ثم اليدين مع مرفقين
 ٧٩ - فالغسل للرجلين مع كعبيهما
 ٨٠ - والباقي بعد قطعه فليغسل
 ٨١ - فرفع طرفه وقول ما نقل
- مُوالياً وفي اغتسالٍ سقطاً
 عضواً إلى أن ينشف اللذ قبلها
 مانعاً أو أن يحل ما منع
 بطهره أجزاء عما وجباً
 وغيره من حدثٍ معه اجتمع
 وسنة أول مسنونات
 في الكل واستصحاب حكمها يجب
 كما خلا وبعد فليسمياً
 فمضمض استنشق باليمين
 لما من اللحين والذقن انحدر
 وظاهر الكثيف والمسترسلاً
 فمسح كل الرأس والأذنين
 مثلثاً لا المسح ما تقدماً
 ورأس عضدٍ أقطع من مفصل
 والعون والتنشيف للأعضاء يحل



باب المسح على الخفين ونحوها

- ٨٢ - يجوز مسح الخف والذي يرى
 ٨٣ - وكان ثابتاً وفرضاً أخفى
 ٨٤ - والرجل مسحه على العمامة
 ٨٥ - وجاز مسح امرأة خماراً
 ٨٦ - من بعد لبس كان ممن طهراً
- كالخف إن كان مباحاً طاهراً
 وفيه قد أمكن مشي عرفاً
 يحل مع تخنيك أو ذؤابة
 إن كان تحت حلقها مداراً
 من حدث في حدث لا أكبرا

- ٨٧ - يوماً وليلةً لمسحِ الحاضرِ
 ٨٨ - ومن يُقِمُ مِنْ بعدِ مسحِ في سَفَرِ
 ٨٩ - والحكمُ في لابسِ خفٍّ ثاني
 ٩٠ - وجائزُ مسحِ على جبيرةِ
 ٩١ - ومسحُها في حَدَثِ أكبرِ حلِّ
 ٩٢ - يَعُمُّها وأكثرَ الدوائرِ
 ٩٣ - فإن بدا بعضُ المحلِّ أو مضتْ
- ثلاثة الأيام للمسافرِ
 والعكس كالشك فمثلُ مَنْ حَضَرَ
 مِنْ قبلِ أن يُحدثَ للفوقاني
 لم تتجاوز منه قدرَ الحاجةِ
 ووقتها من شدها حتى تُحلَّ
 لِعَمَّةٍ والخفِّ أعلى الظاهرِ
 مُدَّةُ مسحِ فالطهارةُ انقضتْ



باب نواقض الوضوء

- ٩٤ - نواقضُ ما مِنْ سبيلٍ ظَهَرَ
 ٩٥ - والعقلُ إن زالَ ولكن لا يُعدَّ
 ٩٦ - وكلُّ ما أوجبَ غُسلَ حَيِّ
 ٩٧ - وغُسلُ مَيِّتٍ والذي يُقَلِّبُ
 ٩٨ - وأكلُ لحمِ إِبِلٍ ولَمَسُ
 ٩٩ - بشرطِ شهوةٍ ولا يَنْتَقِضُ
 ١٠٠ - وَمَنْ طَرَا الشكُّ لَهُ هنا بنى
 ١٠١ - وجاهلٌ لسابقٍ ولاحقٍ
 ١٠٢ - وتمنعُ الأحداثُ من تَطَوُّفِ
 ١٠٣ - وتمنعُ الجَنَابَةُ اللَّبَثُ بلا
 ١٠٤ - والكُلُّ لِلنَّفَاسِ والحَيْضِ حَرَامُ
- ونحوُ بولٍ ثم نَجَسٌ كَثْرًا
 يسيرٌ نومٍ قائمٍ أو مَنْ قَعَدَ
 وَلَمَسَهُ لِفَرْجِ آدَمِيٍّ
 غاسلُهُ لا مَنْ لِمَاءٍ يَسْكُبُ
 أنثى لِغَيْرِ جَنَسِهَا والعَكْسُ
 مع حائلٍ ولا لِملموسٍ وُضُو
 على الذي مِنْ قبلِهِ تَيَقَّنَا
 فإنه بضدِّ حالٍ سابقٍ
 بالبيتِ والصلاةِ مسِّ المصحفِ
 تَوْضُئِيٍّ وآيَةً مِمَّنْ تَلَا
 وزَيْدَ وَطَاءَ وطلاقَ وصيامَ





باب الغُسل

- ١٠٥ - ويوجبُ الغُسلَ الخروجُ للما
 ١٠٦ - كذا انتقاله كذا الإسلامُ
 ١٠٧ - وأنَّ يجوزَ فرجاً الخِتانُ
 ١٠٨ - وإنَّ يُغسَّلَ مِيتاً أو إنَّ يُجَنِّ
 ١٠٩ - وفرضه التعميمُ والذي يُسَنُّ
 ١١٠ - مُثَلَّثاً وغسله ما لَوَّثا
 ١١١ - ثلاثَ مراتٍ مُرَوِّياً بما
 ١١٢ - مُيَمِّناً مُدَلِّكاً ثمَّ غَسَلَ
 ١١٣ - والغسل للفرج مع الوضو لِمَنْ
 بلذَّةٍ أو احتلامٌ نوما
 والحيضُ والنفاسُ ثمَّ السَّامُ
 إنَّ لم يكن بحائلٍ يَصانُ
 أو إنَّ عليه يُغَمَّ فالغُسلُ يُسَنُّ
 غَسَلَ يديه قبلَ غسلِهِ البدنُ
 ثمَّ الوُضوءُ ثمَّ على رأسٍ حثا
 وسائرَ الجسمِ ثلاثاً عمَّما
 أقدامه في غيرِ ذلك المَحَلِّ
 أجنبَ في كالنومِ والوطءِ يُسَنُّ



باب التيمم

- ١١٤ - وهو طهارة عن الماء بدلُ
 ١١٥ - وانعَدَمَ الماءُ أو إذا زاد الثمنُ
 ١١٦ - ومن به نجاسة وانعدما
 ١١٧ - ومن لبعض طهره وجد ما
 ١١٨ - وجاز مع جرحِ تيمم له
 ١١٩ - وعند فقد الماء يلزم الطلب
 ١٢٠ - وليعد القادر إن تيمما
 ١٢١ - وفيه يلزمُ ترابٌ يعتَلِقُ
 ١٢٢ - ثمَّ الفروضُ مسحُه يديه
 ١٢٣ - موالياً مُرتباً ما ذُكِّرا
 إنَّ يُبَحِّحَ النفلُ أو الوقتُ دخلُ
 أو خاف من ضُرِّ بمالٍ أو بدن
 مزيلها أو ضره تيمما
 أغمَلَهُ وبَعْدَهُ تَيَمَّمَا
 وواجبُ في الباقي أنَّ يَغْسِلَهُ
 إنَّ دُلَّ أو في رحله وما اقتربُ
 نسايةً لا فاقدُ تراباً وما
 غباره مُطَهَّرٌ لم يَحْتَرِقُ
 مِنْ بَعْدِ وجهِهِ إلى كوعيه
 في حَدَثٍ أصغَرَ لا في أكبرا

- ١٢٤ - والشرط في النية تعيينُ لما
 ١٢٥ - فما نَوَى من حدثٍ أجزاءهُ
 ١٢٦ - وما نَوَى قد استباح فَعَلَهُ
 ١٢٧ - ومُبْطَلَاتُهُ خروجُ الوقتِ
 ١٢٨ - ووجد ما لو في الصلاة ثم ما
 ١٢٩ - ومع رجاء الماء فالتيممُ
 ١٣٠ - والصفةُ النيةُ فالتسميةُ
 ١٣١ - مفرجاً أصابعَ اليدينِ
 ١٣٢ - وتمسح الكفينِ راحتها
- مِنْ حَدَثٍ أَوْ لَا لَهُ تَيَمُّمًا
 عَمَّا نَوَاهُ دُونَ مَا سِوَاهُ
 وَمَا يَكُونُ دُونَهُ أَوْ مِثْلَهُ
 فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ فَعَنْهَا اسْتَفْتِ
 يُبْطَلُ مَا لِأَجْلِهِ تَيَمُّمًا
 فِي آخِرِ الْوَقْتِ هُوَ الْمَقْدَمُ
 وَتَضْرِبُ التَّرَابَ مِنْهُ الرَّاحَةُ
 يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِبَطْنِ تَيْنِ
 وَخَلَّتْ أَصَابِعُ سِوَاهَا



باب إزالة النجاسة

- ١٣٣ - الغَسْلُ مَرَّةً لِلأَرْضِ مَقْنَعُ
 ١٣٤ - والسبعُ من خنزيرٍ أو من كلبِ
 ١٣٥ - والشيءُ لا يَظْهَرُ من تنجيسِ
 ١٣٦ - أو استحالةٍ وخمرٌ خُلَّتْ
 ١٣٧ - وحيث يخفى موضع النجاسةِ
 ١٣٨ - وبولٌ مَنْ لَمْ يَأْكُلِ الطَعَامَا
 ١٣٩ - والدمُ عن يسيرِ نَجَسٍ مِنْهُ فِي
 ١٤٠ - إن كان ذا من حيوانٍ طاهرٍ
 ١٤١ - والآدميُّ طاهرٌ ولو هلكُ
 ١٤٢ - والقيءُ والخارجُ مِنْ سَبِيلِ
 ١٤٣ - ومثلها رطوبةُ الفرجِ وما
- إِنْ نُجِّسَتْ وَغَيْرُهَا يُسَبَّعُ
 تَكُونُ إِحْدَى سَبْعِهَا بِثُرْبِ
 بِدَلِكٍ أَوْ بِرِيحٍ أَوْ تَشْمِيسِ
 وَدَهْنَةٌ مَائِعَةٌ تَنْجَسَتْ
 يُغْسَلُ حَتَّى الْجَزْمِ بِالْإِزَالَةِ
 يَكْفِيهِ نَضْحٌ إِنْ يَكُنْ غَلَامَا
 لَا مَائِعٍ وَلَا طَعَامٍ قَدْ عُفِيَ
 وَعَنْ بَقَايَا النَّجْوِ بَعْدَ الْحَجْرِ
 كَذَا الَّذِي لَا نَفْسَ فِيهِ وَالسَّمَكُ
 هَذَا إِذَا كَانَا مِنَ الْمَأْكُولِ
 مِنَ الْمَنِيِّ كَانَ لِابْنِي آدَمَا

- ١٤٤ - وطاهرٌ كذاكَ سوْرُ الهرةِ
 ١٤٥ - والسَّبْعُ من بهيمةٍ وطيرٍ
 وسوْرٌ دونِ هرةٍ في الخِلْقَةِ
 نَجَسٌ وأهلي البُعْلِ ثم العَيْرِ



باب الحيض

- ١٤٦ - لا حيضٌ مع حَمْلٍ ووقته تمامٌ
 ١٤٧ - يومٌ وليلةٌ أقلُّ المذهبِ
 ١٤٨ - وأكثرُ المحيضِ نصفُ شهرٍ
 ١٤٩ - وغيرُ صومٍ وطلاقٍ لا يحلُّ
 ١٥٠ - فلتجلسَ المحدودَ للأقلِّ
 ١٥١ - ثم إذا لم يتجاوزَ الاكثرا
 ١٥٢ - لوقفِهِ الغُسْلُ عليها والقضا
 ١٥٣ - أما إذا جاوزَ أكثرَ المحيضِ
 ١٥٤ - فلتُعْمَلِ التَّمْيِيزَ والمُعْتَادَهِ
 ١٥٥ - ولتجلسنَ ناسيةً للموضعِ
 ١٥٦ - وتجلسُ الغالبَ غيرُ من خلا
 ١٥٧ - لكنَّ ذاتَ الابتداءِ قَبْلَا
 ١٥٨ - والنقصُ في العادةِ طَهْرٌ وإذا
 ١٥٩ - أما الزيادةُ كذا التَّأخُّرُ
 ١٦٠ - ومن ترى يوماً ويوماً لا ترى
 ١٦١ - ولتتوضأُ وقتَ كلِّ فرضٍ
 ١٦٢ - ثم يُؤدَى الفرضُ والتنقُّلُ
 ١٦٣ - وأكثرُ النَّفاسِ أربعونا
 تسعةَ أعوامٍ إلى خمسينَ عامٍ
 وستةَ أو سبعةَ للغالبِ
 وقلَّ يومينِ أقلُّ الطهرِ
 عند انقطاعِ الدَّمِ إن لم تغتسلِ
 ذاتُ ابتداٍ وبعده تصلي
 فالحيضُ ما ثلاثةَ تكررا
 بعدَ تكررٍ لما قد فرضا
 أعني بذاك الدَّمِ فهَيَّ تستحيضُ
 تُعْمَلُ هذا حينَ تنسى العادة
 أولَ شهرٍ حيثُ عِدَّةٌ تعي
 أوله فإن تع الموضعَ لا
 جلوسٍ ذا تُكْرَرُ الأَقْلَا
 عادَ فذا حيضٌ وُصْفَرَةٌ كذا
 والعكسُ فالمعتبرُ المُكْرَرُ
 فذا وما لم يجاوزَ الأَكْثَرَا
 ذاتُ دمٍ استحاضةٍ لا حيضٍ
 بذا الوضو والغُسْلُ منه أفضلُ
 وطَهْرُ النِّقَاءِ فيما دونا



- ١٦٤ - تَفْعَلُ صَوْمًا وَصَلَاةً وَيُعَادُ
لِلْحَتِيَاظِ الصَّوْمِ حَيْثُ الدَّمُّ عَادُ
وَنَحْوِهِ لَا عِدَّةَ وَلَا احْتِلَامَ
١٦٥ - وَهُوَ كَحَيْضٍ فِي حَلَالٍ وَحَرَامٍ
١٦٦ - وَأَوَّلُ الْوَقْتِ لَهُ وَالْآخِرُ
بِأَوَّلٍ مِنْ تَوَعُّمٍ يُعْتَبَرُ





كتاب الصلاة

- ١٦٧ - وتلزم الصلاة كل مسلم
 ١٦٨ - وَمَنْ أزالَ عقلَهُ إغماءً
 ١٦٩ - ولا تصحُّ إن لِسِمَّ يَعدُمُ
 ١٧٠ - ثم الصغيرُ عندَ سَبْعِ الأبِّ
 ١٧١ - ثم لغير جامع ومُشتغلٍ
 ١٧٢ - وتاركٌ تهاوناً إذا أَصرَّ
 ١٧٣ - وجاحدٌ أولى وكلُّ قُتِلا
 ١٧٤ - شروطها الستة طُهرٌ من حَدَثٍ
 ١٧٥ - دخولٌ وقتها وسِتْرُ العورةِ
 مكلفٍ لا امرأةٍ ذاتِ دمٍ
 أو نحوهُ يلزمهُ القضاءُ
 وحيث صلى فهو حكماً مسلماً
 يأمرُهُ وعندَ عشرٍ يَضْرِبُ
 بشرطها القريب تأخيرٌ حُظْلُ
 بَعْدَ دعاءِ حاكمٍ لَهُ كَفَرُ
 بعدَ ثلاثةٍ فإن تابا فلا
 وقد مضى والثانِ طُهرٌ من خَبَثٍ
 والنيةُ استقبالُهُ للقبلةِ



باب الأذان

- ١٧٦ - فرضٌ على الرجال في الإقامه
 ١٧٧ - للخمس ثم قوتلوا عليهما
 ١٧٨ - واشتُرِطَ العَدْلُ أو المميِّزُ
 ١٧٩ - وصَحَّ ذا ولو لَهُ قد لَحَنَّا
 ١٨٠ - مرتباً موالى الا بيسيرُ
 ١٨١ - ولا يَصِحُّ قبلَ وقتٍ إلا
 كفايةُ الأذانُ والإقامه
 والأجر لا من بيت مالٍ حرماً
 وهُوَ مِنَ المرأةِ لا يُجَوِّزُ
 أو دون أن يُحيلَ مَعْنَى لَحَنَّا
 أبيعَ لا محرمٍ ولا كثيرُ
 فجراً فَبَعْدَ نِصْفِ ليلٍ حَلا

- ١٨٢ - خمسٌ وعشرٌ جمل الأذانِ
 ١٨٣ - يُقيّمُ في مكانه إن سهلاً
 ١٨٤ - وينبغي فيه رفيعُ الصوتِ
 ١٨٥ - وقُدّمَ الذي يكونُ أفضلًا
 ١٨٦ - فمن عليه الاختيارُ قد وقعَ
 ١٨٧ - مستقبلاً وفوقَ علوِّ طاهرا
 ١٨٨ - وجاعلاً في أذنيه أُضْبِعِيه
 ١٨٩ - يمينه شماله حيّ على
 ١٩٠ - مُرْتِلاً أذانهُ وحادِرا
 ١٩١ - ثم الصلاتانِ لها أذنٌ معُ
 ١٩٢ - وسامعٌ تابعهُ لا الحَيْعَله
 ١٩٣ - صدقتَ معَ برزتَ للتثويبِ
- وتلك تسعٌ وإقامتانِ
 وبعد مغربٍ جلوسٌ فُضّلا
 وهو أمينٌ عالمٌ بالوقتِ
 فيها فمن أكثرَ ديناً أعقلا
 من المصلينِ وبعدُ من قرعُ
 وقائماً لا راكباً أو سائرا
 مُلتفتاً غيرَ مُزيلٍ قَدَمِيه
 مُثوباً صُبْحاً إذا ما حَيْعلا
 إقامةً معَ جزمِهِ الأواخرا
 إقامتينِ مَنْ قضى وَمَنْ جَمَعُ
 فَإِنَّهُ يُبَدِّلُهَا بِالْحَوْقَله
 وَبَعْدَهُ الدُّعَاءُ لِلْحَبِيبِ



باب في شروط الصلاة

فصل

في اجتناب النجاسة

- ١٩٤ - صلاةٌ مَنْ يُلاقِ أو مَنْ يَحْمِلُ
 ١٩٥ - لا إن تكنُ في طرفِ الْمُصَلِّي
 ١٩٦ - ولا الذي لبقةٌ قد طِينا
 ١٩٧ - ولا الذي لَمْ يكِ قد تأكدا
 ١٩٨ - بخلفِ ذي الجهلِ أو النسيانِ
 ١٩٩ - ومن بعظمِ نَجِسٍ قد جُبِرا
- نجاسةٌ لا عَفْوَ عنها تَبْطُلُ
 بحيثُ لا تنجرُ إن تَوَلَّى
 معَ كرهها أو مَنْ بها قد سُجِنَا
 بأنها كانتَ به حينَ الأدا
 معَ علمه بها فذو بطلانِ
 لم يلزمِ النَّزْعُ إذا تضررا

- ٢٠٠ - والحشُّ والحمامُ والمدافنُ والموضعُ المغصوبُ والمعاطنُ
٢٠١ - مكروهةٌ صلاتنا إليها باطلةٌ فيها كذا عليها



فصل

في شرط الوقت

- ٢٠٢ - الظُّهُرُ وَقْتُهَا هُوَ الزَّوَالُ حتى تساوي الشُّخْصَ الظَّلَالُ
٢٠٣ - وَالْأَفْضَلُ التَّعْجِيلُ لَا فِي شِدَّةٍ حَرٍّ كَذَا فِي الْغَيْمِ لِلْجَمَاعَةِ
٢٠٤ - فَالْعَصْرُ لِلْمَثَلِينَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ فمغربُ إلى مغيبِ الإحمرارِ
٢٠٥ - وَسُنَّ تَعْجِيلُهُمَا وَالْمَغْرِبُ تَأخِيرُهَا لَيْلَةَ جَمْعٍ يُنْدَبُ
٢٠٦ - ثُمَّ الْعِشَاءُ إِلَى طُلُوعِ الصُّبْحِ فَوْقَ ذَا إِلَى شُرُوقِ الضُّحَى
٢٠٧ - لَكِنْ إِلَى الثُّلُثِ الْعِشَاءِ أَفْضَلُ وَأَفْضَلُ الصَّبْحِ هُوَ الْمُعَجَّلُ
٢٠٨ - وَتُدْرِكُ الصَّلَاةُ بِالتَّحْرِيمَةِ فِي الْوَقْتِ جُمُعَةً وَغَيْرَ جُمُعَةٍ
٢٠٩ - وَهَكَذَا الْإِدْرَاكُ لِلْجَمَاعَةِ لغيرِ جُمُعَةٍ وَتِي بِرُكْعَةٍ
٢١٠ - وَالْوَقْتُ يَكْفِي فِيهِ ظَنٌّ مَعْتَبَرٌ عَنِ اجْتِهَادٍ أَوْ يَقِينٍ بِالْخَبَرِ
٢١١ - ثُمَّةَ مَا بِالْاجْتِهَادِ صَلَّى إِنْ بَانَ قَبْلَ الْوَقْتِ كَانَ نَفْلًا
٢١٢ - وَمَنْ دَهَاهُ مَانِعٌ لَهُ قَضَى إِنْ يَسَعَ التَّحْرِيمَ وَقْتُ قَدْ مَضَى
٢١٣ - وَحَيْثُ لَا زَالَ وَزَالَ الْمَانِعُ تَلَزَمَهُ وَمَا إِلَيْهَا يُجْمَعُ
٢١٤ - ثُمَّ الْقِضَا مَرْتَبًا وَفَوْرًا لَا سَهْوًا أَوْ خَافَ فَوَاتَ أُخْرَى



فصل

في شرط ستر العورة

- ٢١٥ - مَا فَوْقَ رُكْبَةٍ وَتَحْتَ سِرَّةٍ حَدُودُ عَوْرَةٍ لِغَيْرِ الْحَرَّةِ

- ٢١٦ - وجسْمُ ذي في سائرِ الأوقاتِ
 ٢١٧ - فيجب الستر بغير ما وَصَفَ
 ٢١٨ - وإن يُجَرِّدَ منكبيه الرجلُ
 ٢١٩ - وَقُدَّمَ الدبرُ فالفرجانِ
 ٢٢٠ - وَسُنَّ في ثوبينِ أنْ يُصَلِّيَا
 ٢٢١ - وَهَيَّ في ثلاثةِ أثوابِ
 ٢٢٢ - وَمَنْ بدتْ عورتهُ إنْ يُطْلِ
 ٢٢٣ - كلابسٍ نَجِساً أو مُحَرَّمَا
 ٢٢٤ - لا في حريرٍ حيثُ كان فاقدًا
 ٢٢٥ - وليبن إنْ أثنا صلاةً وجدا
 ٢٢٦ - وفي الصلاةِ الكفُّ للأكمامِ
 ٢٢٧ - وللرجالِ يكرهُ الْمُعْضَفَرُ
 ٢٢٨ - ويحرمُ التصويرُ واستعمالُ
 ٢٢٩ - ويحرمُ المنسوجُ من حريرٍ
 ٢٣٠ - إلا على الإناثِ أو مُرَقَّعَا
 ٢٣١ - أو لضرورةٍ كذا لحكمةٍ
- عورتها لا الوجهُ في الصلاةِ
 جِلْدًا بحيثُ لونه لا يُستشفَّ
 فالفرضُ لا النفلُ لذاك يبطلُ
 فَحَدُّ عورةٍ فمَنْكبانِ
 وكونُهُ لرأسه مُغَطِّيَا
 في الدرعِ والخمارِ والجلبابِ
 وقتُ مع الفُحْشِ الصلاةُ أَبْطُلُ
 إنْ في الأخيرِ ذاكراً أو عالماً
 وعارٍ ان يَعدَمُ والأولى قاعداً
 بالقربِ سترةٍ وحيثُ لا ابتدا
 يُكرهُ كالسدلِ وكاللثامِ
 والأحمرُ الخالصُ والمُزَعْفَرُ
 مصوِّرٍ ويحرمُ اختيالُ
 أو ما هو الغالبُ في الظهورِ
 أو نَحْوَهُ لأربعِ أصابعاً
 أو مَرَضٍ أو نحوَ حشوٍ جُبَّةٍ



فصل

في شرط النية

- ٢٣٢ - يشترط التعيينُ للمُعَيَّنَ
 ٢٣٣ - وليس شرطاً نيةُ الأداءِ
 ٢٣٤ - وتبطلُ الصلاةُ إنْ تردداً
- وَسُنَّ للتحريمِ أنْ تقارِنَهُ
 أو نيةُ الفرضِ أو القضاءِ
 أو مَعَ شكِّ عملاً قَدْ أوجداً

- ٢٣٥ - وَمَنْ بَنِيَهُ لِفَرْضٍ أَنْتَقَلَ
 ٢٣٦ - كَمَثَلِ كُلِّ مَنْ أَتَى بِمُبْطَلٍ
 ٢٣٧ - إِلَّا إِذَا لَغِيْرٍ قَدَرَ الْفَرْضُ لَا
 ٢٣٨ - وَنِيَّةُ الْإِمَامِ لِلْإِمَامَةِ
 ٢٣٩ - وَلَا تَصَحُّ إِنْ نَوَى ائْتِمَامًا
 ٢٤٠ - وَصَحَّ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَنْفِرَ
 ٢٤١ - وَأَبْطَلَتْ صَلَاةً مَنْ يَأْتُمُّ
 ٢٤٢ - أَمَا إِذَا انْقَضَتْ وَلَمَّا يَعْلَمَا
 ٢٤٣ - وَصَحَّ إِنْ إِمَامٌ حَيٌّ أَمَّا
- من غيره فالفرض نيةً بطل
 فرضٍ فتبقى نيةً التَّنْقُلِ
 يَتَّسِعُ الْوَقْتُ فَلَا تَنْقُلَا
 فرضٌ ومؤتمِّ به ائْتِمَامَهُ
 منفرداً أو كونه إماماً
 كذا الإمام حيثُ عذرٌ وُجِدَا
 إن بطت صلاةً من يؤمُّ
 صحت صلاة ذي ائتمام لا هما
 وعاد مَنْ أَمَّ بِهِمْ مؤتما



فصل

في شرط استقبال القبلة

- ٢٤٤ - الْفَرْضُ فِي الْكَعْبَةِ أَوْ عَلَيْهَا
 ٢٤٥ - وَاسْتِثْنِ عَاجِزاً أَوْ الْمَسَافِرَا
 ٢٤٦ - وَيَلْزَمُ اسْتِقْبَالُهُ فِي الْإِبْتِدَا
 ٢٤٧ - وَيَلْزَمُ اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الْقِبْلَةِ
 ٢٤٨ - بِخَبْرِ الثَّقَةِ إِنْ يَقِينَا
 ٢٤٩ - أَوْ بِأَدْلَةٍ عَلَيْهَا فِي السَّفَرِ
 ٢٥٠ - وَقَلَّدَ الْعَاجِزُ عَنْهَا الْعَارِفَا
 ٢٥١ - وَكُلَّ فَرْضٍ جَدَّدَ اجْتِهَادَهُ
 ٢٥٢ - وَمَنْ يَصَلِّيْ دُونَ سَابِقِ اجْتِهَادِ
- يبطل كالصلاة لا إليها
 في النفل مشياً وركوباً سائراً
 وعند مشي راعياً وساجداً
 ذا القرب والبعيد تلك الجهة
 أو بمحارب لمسلمينا
 كالقطب والجدى وشمس وقمر
 وأوثق الإثنين حيثُ اختلفا
 وأعمل التالي بلا إعادته
 ودون تقليد بلا عذر أعاد



باب صفة الصلاة

- ٢٥٣ - يسُنُّ عند قَدْ مِنَ الإِقَامَةِ
 ٢٥٤ - وَيَأْمُرُ الإِمَامُ أَنْ يَسُوُوا
 ٢٥٥ - ثُمَّ يَكْبِرُ الإِمَامُ جَهْرًا
 ٢٥٦ - فَيَرْفَعُ اليَدَيْنِ حَذْوِ المَنْكَبَيْنِ
 ٢٥٧ - وَيَقْبِضُ اليَسَارَ مِنْ كَوْعِ يَدِهِ
 ٢٥٨ - مُسْتَفْتِحًا وَمُسْتَعِيدًا أَوْلًا
 ٢٥٩ - لَكِنْ يُبَسِّمُ قَبْلَ سِرَا
 ٢٦٠ - يَتْلُو بِسُورَةٍ مِنَ المُفَصَّلِ
 ٢٦١ - قَصِيرَةٍ فِي مَغْرِبِ طَوِيلَةٍ
 ٢٦٢ - وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالقُرْآنِ
 ٢٦٣ - وَيَلْزَمُ الإِمَامَ وَالمَنْفَرْدَ
 ٢٦٤ - أَوْ تَرَكَهَا أَوْ حَرَفًا
 ٢٦٥ - ثُمَّ الإِمَامُ بِالقُرْآنِ يَجْهَرُ
 ٢٦٦ - فِي الأَوَّلِينَ مِنْ سِوَى الظَّهْرَيْنِ
 ٢٦٧ - ثُمَّ يَكْبِرُ المَصْلِي رَافِعًا
 ٢٦٨ - مَفْرَجًا أَصَابِعَ اليَدَيْنِ
 ٢٦٩ - يُسَبِّحُ العَظِيمَ وَهُوَ رَاكِعٌ
 ٢٧٠ - يَسْمَعُ الإِمَامُ وَالمَنْفَرْدُ
 ٢٧١ - وَسَكَتَ المَوْثَمُ عِنْدَ الحَمْدِ
 ٢٧٢ - ثُمَّ مَكْبَرًا يَخْرُ واليَدَانِ
 ٢٧٣ - ثُمَّ يَدَاهُ حَذْوِ مَنكَبِيهِ
 ٢٧٤ - مَجَافِيًا عَضْدِيهِ عَنِ جَنْبِيهِ
 قِيَامٌ مَوْثَمٌ رَأَى إِمَامَهُ
 صَفُوفَهُمْ بَاعْتَدَلُوا وَسُوُوا
 وَيُسْمَعُ المَأْمُومُ نَفْسًا سِرًا
 ضَمًّا وَمَدًّا لِأَصَابِعِ اليَدَيْنِ
 أَسْفَلَ سُرًّا نَازِرًا لِمَسْجِدِهِ
 صَلَاتِهِ ثَمَّةً لِلْحَمْدِ تَلَا
 ثُمَّ مَعًا يُؤْمِنَانِ جَهْرًا
 فِي رُكْعَةٍ أَوْلَى وَفِي التِّي تَلِي
 فِي الصُّبْحِ ثُمَّ البَاقِ بَيْنَ تِي وَتِي
 إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي المَصْحَفِ العُثْمَانِي
 فَاتِحَةً إِنْ خَفَّفَا مُشَدَّدًا
 أَوْ قَطَعَا بِمَا يَطْوُلُ عُزْفًا
 وَمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ مُخَيَّرُ
 كَالصُّبْحِ وَالجُمُعَةِ وَالعِيدَيْنِ
 يَدِيهِ فِي اسْتِوَاءِ ظَهْرِ رَاكِعَا
 مَعًا وَضَعِ تَيْنِ فَوْقَ رُكْبَتَيْنِ
 وَعِنْدَ رَفْعِهِ اليَدَانِ تُرْفَعُ
 لِأَذْوَانِ التَّمَامِ وَالجَمِيعِ يُحْمَدُ
 وَمَنْ عَدَاهُ عِنْدَ شَيْءٍ بَعْدُ
 تَسْبِقُهَا عِنْدَ السُّجُودِ الرُّكْبَتَانِ
 مَفْرَقًا مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ
 وَالبَطْنَ عَنِ فُخْذِيهِ عَنِ سَاقِيهِ

- ٢٧٥ - يُسَبِّحُ الأَعْلَى وَبَعْدُ كَبَّراً
 ٢٧٦ - ثم إذا ما سَجَدَ الأُخْرَى انْتَصَبَ
 ٢٧٧ - ثم كَذِي ثَانِيَةً وَقَعَدَا
 ٢٧٨ - بَدُونِ الاسْتِفْتَاكِ وَالتَّحْرِيمَةِ
 ٢٧٩ - وَهُوَ عَلَى الفُخْذَيْنِ يَبْسُطُ اليَدَيْنِ
 ٢٨٠ - يَقْبِضُ مِنْ يَمِينِهِ خِنْصِرَاهَا
 ٢٨١ - ثُمَّ يُشِيرُ دُونَ أَنْ يُحَرِّكَهَا
 ٢٨٢ - وَفِي التَّشْهِيدِ الأَخِيرِ يَأْتِي
 ٢٨٣ - ثُمَّ أَبُو هُرَيْرٍ يَزِيدُ أَرْبَعًا
 ٢٨٤ - ثُمَّ يَمِينًا وَشِمَالًا سَلَّمَ
 ٢٨٥ - وَانضَمَّتِ المَرْأَةُ وَالرَّجُلَيْنِ
- مفترشاً يسراه ثم استغفرا
 على صدور القدمين والرُّكْبِ
 وكابن مسعودٍ هنا تَشَهَّدَا
 تَعَوُّذِ تَجَدُّدٍ لِلنِّيَّةِ
 فِي كُلِّ جَلْسَةٍ سِوَى التَّشْهِيدَيْنِ
 مُحَلِّقًا الإِبْهَامَ مَعَ وَسْطَاهَا
 وَإِنْ تَشَهَّدَ ثَانِيًا تَوَرَّكَهَا
 بِمَا رَوَى كَعْبٌ مِنَ الصَّلَاةِ
 يَأْتِي بِهَا ثُمَّ بِمَأْثُورِ دَعَا
 بِرَحْمَةِ اللَّهِ السَّلَامِ اخْتَمَا
 تَسَدُّلُهَا مِنْ جَانِبِ اليَمِينِ



فصل

في مكروهات الصلاة

- ٢٨٦ - وَفِي الصَّلَاةِ ثَمَّ مَكْرُوهَاتُ
 ٢٨٧ - وَنَظَرٌ إِلَى السَّمَاءِ وَالفَرْقَعَةِ
 ٢٨٨ - وَالفَتْرَاشِ لِلذَّرَاعِ سَاجِدًا
 ٢٨٩ - أَوْ مَقْعِيًّا أَوْ حَاقِنًا أَوْ حَاضِرًا
 ٢٩٠ - وَالحَمْدُ إِنْ كَرَّرَهَا أَوْ اقْتَصَرَ
 ٢٩١ - وَجَازَ عَدُّ الآيِ وَالرَّدُّ لِمَنْ
 ٢٩٢ - وَالفَتْحُ جَازٌ إِنْ يَكُنْ إِمَامَهُ
 ٢٩٣ - وَنَحْوُ ذَا كَقَتْلِ مَنْ يَصَلِّي
- تغميض عينيه والالتفات
 ومثلها تشبيكه أصابعه
 وَعَبَثٌ وَكُونُهُ مَسْتَنَدًا
 طَعَامًا اشْتَهَاهُ أَوْ تَخْصِرًا
 يَكْرَهُ مِنْهُ ذَاكَ لِأَجْمَعِ السُّورِ
 بَيْنَ يَدَيْهِ مَرًّا بَلْ هَذَا يُسَنَّ
 وَاللبس للثوب أو العمامه
 لِحْيَةٍ وَعَقْرِبٍ وَقَمَلٍ

- ٢٩٤ - وحيثُ طال فعلُهُ عُرفاً بلا
 ٢٩٥ - والأكل والشربُ اليسيرُ أبطالا
 ٢٩٦ - وجاز أن يقرأ من حيثُ قرا
 ٢٩٧ - وفوقَ ظهر كفها تُصَفِّحُ
 ٢٩٨ - في غير مسجدٍ يساراً بَصَقا
 ٢٩٩ - وسترةٌ كآخر الرحالِ
 ٣٠٠ - وسترة الإمامٍ للمأمومِ
 ٣٠١ - ولك أن تسأل رحمةً إذا
 ضرورةٍ مع التوالي أبطالا
 عمداً سوى شربِ الذي تنفلا
 أواسطَ السُّورِ أو الأواخرا
 إن ناب أمرٌ والرجالُ سَبَّحوا
 وفيه في الثوبِ وأولى مطلقا
 تُسَنُّ أو لا خَطَّ كالهلالِ
 وأبطلتُ بالأسودِ البهيمِ
 في آيةٍ مرَّتْ وأن تَعَوَّذا



فصل

في الأركان والواجبات

- ٣٠٢ - أركانها أولها القيامُ
 ٣٠٣ - ثم ركوعٌ أتبعوه رَفَعَهُ
 ٣٠٤ - والرفع والجلوس بعد الأُلِّ
 ٣٠٥ - ثم التشهد الذي قبل السلامِ
 ٣٠٦ - وجلسةٌ له وتَسْلِيْمَانِ
 ٣٠٧ - والواجبُ التسميعُ ثم يَحْمَدُ
 ٣٠٨ - وَعُدَّ الاستغفارَ بين السجدينِ
 ٣٠٩ - وجلسة التشهدِ الذي وجبُ
 ٣١٠ - وَتَرَكَ شَرِطَ دُونَ عَذْرِ أَبْطالا
 والحمدُ لكن قبلها الإحرامُ
 ثم سجودٌ حاصلٌ مِنْ سَبَعَهُ
 ثم طَمَأْنِينَتُهُ فِي كُلِّ
 مع الصلاةِ أي على خير الأنامِ
 آخرها الترتيبُ للأركانِ
 كذلك التكبيرُ والتَّشَهُدُ
 وراكعاً وساجداً تسبيحتينِ
 وما عداها سنةٌ أو مستحبٌ
 كالركن والواجب عمداً أهملًا





باب سجود السهو

- ٣١١ - يشرع في الصلاة لا في عمد
 ٣١٢ - ندباً لها قبل السلام لا إذا
 ٣١٣ - وحكمه الوجوب حيث وُجِدَا
 ٣١٤ - وسُنَّ حيث زاد قولاً شُرِعَا
 ٣١٥ - والزيد من جنس الصلاة كالفُعود
 ٣١٦ - أما الذي من غير جنسها فلا
 ٣١٧ - وحيث زاد ركعةً فليسجد
 ٣١٨ - وإن يسبَّح ثقتان يرجع
 ٣١٩ - وبطلت صلاة من قد وافقه
 ٣٢٠ - وأبطل التسليم إن تعمدا
 ٣٢١ - وأبطل الكلام لا القليل
 ٣٢٢ - وأبطلت نحنحة نفخ بكا
- لشكٍ أو لنقصٍ أو لزيد
 سلّم عن نقصٍ فندباً بعد ذا
 ما كان مبطلاً إذا تُعمدا
 وفعله لسنة ما مُنعا
 في العمْد مبطلٌ وفي السهو السجود
 سجود فيه والكثير أبطلا
 وإن درى بادرٍ للثَّهْد
 لا جازماً وإن يزد لم يُتبع
 لا جهلاً أو سهواً ولا من فارقه
 قبل تمامٍ ولسهوٍ سجدا
 ثم لها والفواصل الطويل
 حيث بدا حرفانٍ من أولئكا



فصل

في الكلام على السجود للنقص

- ٣٢٣ - وترك ركنٍ مبطلٌ للركعة
 ٣٢٤ - وتبطل الصلاة إن عمداً رجع
 ٣٢٥ - ويكره الرجوع إن كان انتصب
 ٣٢٦ - وواجبٌ إن ما استتم قائما
 ٣٢٧ - وبالأقل حيث شك في العدد
 ٣٢٨ - والشك في زيادة إن يوجد
- إن شرع التارك في القراءة
 ويجب الرجوع للذ ما شرع
 وكان تاركاً تشهداً وجب
 وليسجدن لكل ما تقدما
 يأخذ والركن لذاك لا يعد
 أو ترك واجب له لم يسجد

- ٣٢٩ - ولا سجود إن سها ذو الائتمام
 ٣٣٠ - والترك للسجود وهو واجب
 ٣٣١ - إلا لسهو وبقرّب يسجد
 إلا انفراداً أو إذا سها الإمام
 يُبطل إن قبل السلام يُندب
 والكل يكفيه سجود واحد



باب صلاة التطوع

- ٣٣٢ - أكدها كسوف استسقاء
 ٣٣٣ - وبعدها تأتي صلاة الوتر
 ٣٣٤ - ركعة أقلها والأكثر
 ٣٣٥ - أما الثلاث فالكمال الأدنى
 ٣٣٦ - وإن بخمس أو بسبع أوترا
 ٣٣٧ - وليتشهد إن بتسع أوترا
 ٣٣٨ - يقرأ في الثلاث الأعلى أولاً
 ٣٣٩ - ويقرأ الإخلاص في الأخيرة
 ٣٤٠ - يقول لاهم اهدني فيمن إلى
 ٣٤١ - ثم على النبي صلى بعده
 ٣٤٢ - ويكره القنوت لا في الوتر
 ٣٤٣ - ثم التراويح يُصلي إثرها
 ٣٤٤ - عشرون ركعةً وحيث تبعها
 ٣٤٥ - والنفل بينهن لا الطواف
 ٣٤٦ - وبعدها رواتب في عشر
 ٣٤٧ - وبعدها وبعد مغربين
 ٣٤٨ - بالكافرون فيهما وبالصمد
 ثم التراويح لها الولاء
 ووقتها بين العشا والفجر
 عشر بركعة تزيد توتر
 والأفضل الصلاة مثنى مثنى
 فلا جلوس ثم إلا آخرا
 آخر شفع وليسلم آخرا
 والكافرون في التي تلي تلا
 يقنت بعد الرفع من ركوع تي
 نفسك بعد قول أثنيت على
 وآله يمسح بعد وجهه
 والفرض في وقت نزول أمر
 فرض العشا جماعةً والوترا
 الإمام ذو القيام ليلاً شفعا
 يكره والتعقيب لا يعاف
 تُحصّر ركعتان قبل الظهر
 وقبل فجر أكد اثنتين
 يتلو وغير ذاك فيهما ورد

- ٣٤٩ - في غير هاتين ووترٍ ذو السَّفَرِ
 ٣٥٠ - ثم صلاةُ الليلِ ذاتُ فضلٍ
 ٣٥١ - وفي النهارِ أربعٌ كالظهرِ
 ٣٥٢ - ثم الضحى تُسَنُّ ركعتانِ
 ٣٥٣ - بعد انتهاء الوقت الذي عنه نُهي
 ٣٥٤ - صلاةُ السجودِ للتلاوةِ
 ٣٥٥ - مكبراً إن رافعاً أو ساجداً
 ٣٥٦ - سجداته ستُّ مع الثماني
 ٣٥٧ - يكره للإمام في السَّريةِ
 ٣٥٨ - ويُستحبُّ مع تجددِ النَّعمِ
 ٣٥٩ - لكنْ إذا أثنا الصلاةِ يَفْعَلُ
 ٣٦٠ - أوقاتٍ نهي من طلوعِ الصبحِ
 ٣٦١ - والثان من ذاك إلى اعتلائها
 ٣٦٢ - رابعها مِ الْعَصْرِ حتى تغربا
 ٣٦٣ - واستثنيتُ إعادةَ الجماعةِ
- خَيْرَ والقضا لكلٍ معتبرُ
 والثُلُثُ الأخيرُ خيرُ الليلِ
 جازتُ وأجر قاعدٍ كالشطرِ
 أقلها والأكثر الثماني
 وقبل نهيٍ بالزوالِ ينتهي
 وذا استماعِ أمَّ ذو القراءةِ
 مسلماً بعدُ ولا تَشْهُدَا
 في الحج منها توجدُ اثنتانِ
 ويلزمُ اتباعُ ذي الجهريةِ
 سجودُ شكرٍ أو زوالٍ للنَّعمِ
 لا جاهلاً أو ناسياً فتَبْطُلُ
 أولها إلى طلوعِ الضحِّ
 والثالث الذي لدى استوائها
 خامسُها منه إلى أن تُحَجَّبا
 وركعتا البيتِ قضا الفوائتِ



باب صلاة الجماعة

- ٣٦٤ - تلزمُ عيناً الجماعةُ الرجالُ
 ٣٦٥ - وأفضلُ الصلاة في الجماعةِ
 ٣٦٦ - لكنْ لأهلِ الثغرِ الاجتماعُ
 ٣٦٧ - ثم العتيق ثم بعد الأجدرُ
 ٣٦٨ - وأمُّ أهلِ مسجدٍ قبل الإمامِ
- وتلك في البيت لهم فيها مجالُ
 في مسجد له بهم جماعةُ
 في واحدٍ أفضلُ ما استطاعوا
 الأبعدُ ثم ما أتاه الأكثرُ
 من دونِ إذنه وعذره حرامُ

- ٣٦٩ - وَسُنَّ أَنْ يَعِيدَ مَا تُقَامُ لَا
 ٣٧٠ - مَا كُرِهَتْ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ
 ٣٧١ - وَلَا صَلَاةَ غَيْرَ مَا أُقِيمَتْ
 ٣٧٢ - وَتَجْزِيءُ التَّحْرِيمَةِ اللَّذُ تَرَكَهَا
 ٣٧٣ - وَيُسْتَحَبُّ عِنْدَ إِسْرَارِ الْإِمَامِ
 ٣٧٤ - وَعِنْدَمَا لَا يَسْمَعُ اللَّذُ أَمَّا
 ٣٧٥ - مُسْتَفْتَحًا وَمُسْتَعِيدًا ذُو ائْتِمَامٍ
 ٣٧٦ - وَسَبْقُهُ عَمْدًا بَرَكِنٍ أَوْ إِلَيْهِ
 ٣٧٧ - لَا بِالرُّكُوعِ فَهُوَ وَالرُّكْنَانِ
 ٣٧٨ - وَحَيْثُ لَمْ يَأْتِ بِمَا قَدْ خَلَّى
 ٣٧٩ - وَسُنَّ مَعَ تَمَامِ التَّخْفِيفِ
 ٣٨٠ - وَيُسْتَحَبُّ لَا إِذَا شَقَّ عَلَى
 ٣٨١ - وَمَنْعُ مَنْ لِمَسْجِدٍ تَسْتَأْذِنُ
- صلاة مغربٍ فلا تنفلا
 في غير مسجد النبي والكعبة
 فتقطع النفل إذا تفوت تي
 تكبيرة الركوع حيث أدركا
 أو سكته قراءة لذي ائتمام
 لبعده لا كونه أصمًا
 ولينصت ان يسمع قراءة الإمام
 يبطل ما لم يأت بالذي عليه
 يؤتى بها في الجهل والنسيان
 فليقصر ركعة بذاك صلى
 وطول أولى ليس حيث الخوف
 مأموم انتظاره من دخلا
 يكره والأفضل منه المسكن



فصل

في أحكام الإمامة

- ٣٨٢ - يَقْدَمُ الْأَقْرَأُ ثُمَّ الْأَكْثَرُ
 ٣٨٣ - ثُمَّ يَلِي الْأَشْرَفُ ثُمَّ الْأَقْدَمُ
 ٣٨٤ - وَسَاكِنُ الْمَنْزَلِ أَوْلَى وَإِمَامٌ
 ٣٨٥ - كَالْحَرِّ وَالْمَقِيمِ أَوْ رَبِّ الْحَضْرُ
 ٣٨٦ - وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَوْمَ الْخَنْثَى
 ٣٨٧ - وَلَا يَوْمٌ فَاسِقٌ أَوْ ذُو بَكَمٍ
- وبعده الأفقه ثم الأكبر
 هجرة الأتقى يلي فاليستهم
 مسجده لا مع حضور ذي الزمام
 وذي اختتان أو ثياب أو نظر
 رجالاً أو لهم تؤم الأنثى
 ولا الصبي في الفرض للبالغ أم

- ٣٨٨ - ولا يؤم عاجزاً عن القعود
 ٣٨٩ - إلا إماماً الحيّ عن قيام
 ٣٩٠ - ثم إذا قام في الابتداء يجب
 ٣٩١ - وليس للأمي أن يؤم
 ٣٩٢ - وهو الذي للحمد ليس يحسن
 ٣٩٣ - وتبطل الصلاة إن يقدر على
 ٣٩٤ - وتكره الصلاة مع إمام
 ٣٩٥ - وأم قوم جُلُّهم له كره
 ٣٩٦ - وصح أم من يؤدي بالذي
 ٣٩٧ - لا أم من فرض بذي فرض ولا
- أو عن ركوع أو قيام أو سجود
 إن يرتجى شفاءً ذا الإمام
 قيامهم أو لا جلوسهم نُدب
 ومثله يجوز أن يأتّم
 أو بالذي يحيل معنى يلحن
 إصلاح ما ذكرت عنه أولاً
 لَحَانٍ أو فأفاء أو تمام
 أو نسوة لا رجل معهن كره
 يقضي صلاته وصح عكس ذي
 بذي افتراض أم من تنفلا



فصل

في موقف الإمام والمأمومين

- ٣٩٨ - خلف الإمام ذو ائتمام يقف
 ٣٩٩ - لا عن يساره ولا أمامه
 ٤٠٠ - لا امرأة خلف إمام أو صفوف
 ٤٠١ - يلي الإمام كالجنائز الرجال
 ٤٠٢ - ومن يضاف امرأة أو من كفر
 ٤٠٣ - ومثله الذي مع المجنون صف
 ٤٠٤ - ومع إمام صف حيث لا سعه
 ٤٠٥ - وبطلت صلاة من فذاً ركع
- في صف أو يمينا أو يكتنف
 ولا تبخ لفذا ائتمامه
 وبينهن حيث أمت الوقوف
 ثم الصغار ثم ربات الحجال
 أو غير طاهر فذاً يُعتبر
 ومن مع الصبي في فرض وقف
 في الصف أو نبه من صف معه
 إن ظل فذاً والسجود قد وقع



فصل

في أحكام الاقتداء

- ٤٠٦ - يصحُّ الاقتداءُ بالإمامِ
 ٤٠٧ - وصحَّ حيث تسمع المكبرا
 ٤٠٨ - وصحت الصلاة خلف مَنْ علا
 ٤٠٩ - ككون من أمَّ بطاقٍ دخلا
 ٤١٠ - أو ظلَّ في استقباله طويلا
 ٤١١ - ثم السواري بينها الوقوفُ
 إن تره أو ترَ ذا ائتمام
 في مسجدٍ لا ذا ولا ذاك ترى
 وكُرهه ذا ذراعاً أو أعلى جلا
 أو في مكانٍ فرضه تنفلا
 وللنساءِ فلْيُطلَّ قليلا
 يُكرهه إن تنقطع الصفوفُ



فصل

في الأعذار المسقطه للجمعة والجماعة

- ٤١٢ - يُعذرُ بعضُ أهل الاستطاعه
 ٤١٣ - مريضٌ أو مدافعٌ لحاجه
 ٤١٤ - أو خائفٌ ضياع مالٍ أو ضررُ
 ٤١٥ - أو مِن ملازمةِ دائنٍ ولا
 في الترك للجمعة والجماعه
 أو حاضِرُ الطعامِ حيثُ احتاجه
 أو مِن أذىٍ بوحلٍ أو بمطرُ
 وفاءِ عنده ونحو ما خلا



باب صلاة أهل الأعذار

- ٤١٦ - إن استطع صلي المريض واقفا
 ٤١٧ - فإن يكن مستلقياً رجلاه
 ٤١٨ - يومئ في الركوع والسجود
 ٤١٩ - وحرك العاجزُ عنه عينا
 ٤٢٠ - ولْيومِ للركوع ثم للسجود
 فقاعداً ثم على جنب كفى
 لقبلةٍ صح الذي صلاه
 والخفض في السجود ذو مزيد
 ولْيَنْتَقِلْ لما طرا في الأثنا
 من لم يُطق إلا القيام والقعودُ

- ٤٢١ - وللدوا استلقاءً ذي القيام
 ٤٢٢ - وفي سفينةٍ إذا ما يقعدُ
 ٤٢٣ - ولم يجرز للمرضِ الفرضُ على
- جازَ بقولِ الطَّبِّ ذي الإسلام
 معَ قدرةٍ على القيام تفسُدُ
 راحلةٍ لا حيثُ خافَ الوَحَلَا



فصل

في قصر صلاة المسافر

- ٤٢٤ - قصرُ الرباعيةِ ركعتينِ
 ٤٢٥ - أي سَفَرٍ أربعةً مِنَ البُرْدِ
 ٤٢٦ - إن فارقَ البنا أو الخياما
 ٤٢٧ - لكن يتم أربعاً من دخلا
 ٤٢٨ - أو مَنْ أقام بعد إحرامِ السَّفَرِ
 ٤٢٩ - أو مَنْ قَدِ اثْتَمَّ بذي إقامه
 ٤٣٠ - أو إن يُعِدَّ لازمةَ الإتمامِ
 ٤٣١ - أو شكَّ فيه أو نوى المقاما
 ٤٣٢ - أو كانَ ملاحاً بأهله ارتحلُ
 ٤٣٣ - ويقصرُ السالكُ غيرَ الأقصرِ
 ٤٣٤ - وغيرُ ناوِ المقامِ يلتَمِسُ
- يُسَنُّ في يومينِ قاصدينِ
 فوقَ الثمانينِ من الكيلو تُعَدُّ
 ولم يكن مكروهاً أو حراما
 عليه وقتُ حاضراً فارتحلا
 أو حضراً أو سَفَرًا عكساً ذَكَرُ
 أو شك في حالةِ ذي الإمامه
 أو ما نوى القَصْرَ لدى الإحرامِ
 أكثرَ مِنْ أربعةِ أياما
 وما نوى بأن يقيم في محلِّ
 ومَنْ قضى مقصورةً في سَفَرِ
 حاجته أو كان مظلوماً حُبِسَ



فصل

في الجمع

- ٤٣٥ - جمعُ العشاءينِ أو الظَّهرينِ
 ٤٣٦ - إذا يجوزُ القَصْرُ أو إذا عَرَضُ
- يجوزُ في أيِّ مِنَ الوقتينِ
 مشقةً بتركه لذي مَرَضُ

- ٤٣٧ - ثم العشائين لما الثياب بلّ
 أو ريح بردٍ قَوِيَتْ أو لَوَحَلُ
 ٤٣٨ - ولو ببيته يصلي أو في
 مجاورٍ طريقُهُ ذو سَقْفِ
 ٤٣٩ - ثم شروط الجمع إذ يُقَدَّمُ
 نيئُهُ حينَ لأولى يُحْرِمُ
 ٤٤٠ - وحيث صلى بين تين أو فَصَلُ
 فوقَ وضوءٍ وإقامةٍ بطلُ
 ٤٤١ - وفي افتتاح الكلّ قام العذُرُ
 وفي سوى المَطَرِ يستمرُّ
 ٤٤٢ - ثمة للجمع إذا ما أُخْرا
 شرطان في الوقتين قد تقررا
 ٤٤٣ - نية ذا الجمع بوقتٍ أوْلا
 ثم بقاء العذرِ للذي تلا



فصل

في صلاة الخوف

- ٤٤٤ - يجوزُ أن يصلي الخوف على
 ستٍ من الوجوه فيما نُقِلا
 ٤٤٥ - منها إذا في قبلةٍ كان العدا
 صلى بصفين إلى أن يسجدا
 ٤٤٦ - فيسجدُ الأوّل والثاني بقي
 فإن يقوموا يسجدن ويَلْحَقِ
 ٤٤٧ - والعكسُ في الأخرى بعدما جَلَسَ
 فليَلْحَقِ التسليمَ معهُ من حَرَسَ
 ٤٤٨ - وإن بغير قبلةٍ فليسجدا
 ببعضهم والبعضُ يحرس العدا
 ٤٤٩ - وأكملوا لأنفسهم وانصرفوا
 وجاء واقتدى به من وقفوا
 ٤٥٠ - بهم يصلي ركعةً فإن قَعَدَ
 قبلَ سلامه يتمون العدد
 ٤٥١ - وسُنَّ في صلاتها أن يَحْمِلُوا
 ما كانَ مِنْ سَلاحِهِمْ لا يُثْقَلُ
 ٤٥٢ - وفي اشتداد الخوفِ حيثُ كانا
 صَلَّوا رجالاً ثمَّ أو رُكباناً



باب صلاة الجمعة

- ٤٥٣ - تلزمُ حراً ذكراً إن مؤمنا
 مكلفاً مستوطناً بذى بنا

- ٤٥٤ - واحدٌ اسمهُ ومَنْ لَمْ يَزِدْ
 ٤٥٥ - والعبدُ والمرأةُ والذي فَصَرَ
 ٤٥٦ - ومَنْ لعذرٍ سقطتْ ثم شهدْ
 ٤٥٧ - ومن عدا الذي به تنعقدُ
 ٤٥٨ - وظُهرٌ من تلزمُهُ الجمعةُ لا
 ٤٥٩ - ثم انتظار من عداه أولى
 ٤٦٠ - ثم على أهل الوجوبِ يُحْظَرُ



فصل

في شروط صحة الجمعة وما يتعلق بها

- ٤٦١ - ودونكم هنا شروطُ الجُمُعَةِ
 ٤٦٢ - أولها الوقت وذاك اتسعا
 ٤٦٣ - حضور أربعين شرطٌ ثاني
 ٤٦٤ - بقريّةٍ مبنيةٍ وصحتِ
 ٤٦٥ - واستأنفوا ظهراً إذا قلَّ العدد
 ٤٦٦ - رابعها تقديمُ خطبتينِ
 ٤٦٧ - يَحْمَدُ فيها وعلى خير الملا
 ٤٦٨ - وليوصيهم أن يتقوا المتينا
 ٤٦٩ - وليس من شرطهما التَّطَهُّرُ
 ٤٧٠ - وسن فوق منبرٍ أو مِنْ عَلٍ
 ٤٧١ - وسن أن يجلسَ جلسَينِ
 ٤٧٢ - يخطبُ قائماً وتلقاه قصداً
- وليس منها الإذن وهي أربعة
 وقتاً لوقتِ العيد والظهر معا
 والثالث كونُهُم ذوي استيطانِ
 فيما من الصحراءِ قد قاربَ تي
 قبل تمامها عن الذي وردُ
 فاعرف شروط صحة الثنتينِ
 صلى وآية من الذكر تلا
 آخرها حضور الاربعين
 ولا إمامةُ الذي يُذَكَّرُ
 تانك والتسليمُ حين يُقبَلُ
 حين النداء وبين خطبتينِ
 على عصا أو نحوها قد اعتمدُ

٤٧٣ - مراعيّاً تقصيره للحُطبة ثم دعاؤه لكلّ الأمة



فصل

في صفة صلاة الجمعة وبعض أحكامها

- ٤٧٤ - يُجهرُ بالجمعة في أولها
٤٧٥ - ولا تحل جمعتان في بلد
٤٧٦ - لا ما الإمام أذن أو فعلا
٤٧٧ - وأكثر السنة بعد الجمعة
٤٧٨ - وسنّ تنظيفٌ ومس الطيب
٤٧٩ - وسنّ تكبيرٌ إليها ماشيا
٤٨٠ - يكثر داعياً مصلياً على
٤٨١ - ثم تخطي الناس للإمام
٤٨٢ - ولا يحلُّ أن يُقيمَ ذا محلّ
٤٨٣ - ولا يحلُّ رفعه ما النأت
٤٨٤ - ومنّ لعذرٍ قام ثم عادا
٤٨٥ - وداخلٌ بركعتين يبتدي
٤٨٦ - ومن عدا الإمام لا كلام
- وبالمنافقين في أخرها
إلا لحاجة وإحداها تُردّ
فذات سبقٍ ثم كلُّ بطلا
ستّ وثنانٍ أقلّ السنة
والاغتسال ثم حُسْن الثوبِ
وأن يكون من إمام دانيا
محمد ويومها الكهف تلا
جاز لفرجةٍ ولالإمام
لكنّ حفظه له المحلّ حلّ
تفرّش ما لم تحضر الصلاة
فهو أحق إن يشا استعادا
خفيفتين وليُقم إن يقعد
إلا الذي كلّمه الإمام



باب صلاة العيدين

- ٤٨٧ - العيدُ فرضُهُ على الكفاية
٤٨٨ - من ارتفاع الشمس للزوال
٤٨٩ - وسنّ تأخيرُ صلاة الفطر لا
- لأجله قاتل ذو الولاية
فإن يفتّ صلّوا بيوم تال
الاضحى والاضحى الأكل فيه أجلا

- ٤٩٠ - وسن أن يُصَلِّيَا في الصحرا
 ٤٩١ - والمشْيُ مع تكبيرِ ذي ائتمام
 ٤٩٢ - وعاكفٌ من اعتكافٍ ياتي
 ٤٩٣ - وأربعونَ من ذوي استيطانِ
 ٤٩٤ - ثم يصلي ركعتين قبلا
 ٤٩٥ - وبعد الاستفتاح ستاً كبرا
 ٤٩٦ - ويرفع اليدين في التكبيرِ
 ٤٩٧ - يتلو بسبحِ جاهراً والغاشيه
 ٤٩٨ - كجمعةٍ يخطب لكن تسعا
 ٤٩٩ - يحثُّ في الفطر على الإنعام
 ٥٠٠ - وزائدُ التكبيرِ فيها سنةٌ
 ٥٠١ - وموضعُ الصلاةِ فيه النفلُ
 ٥٠٢ - وإن تفت أو فات بعضها قضى
 ٥٠٣ - وسن أن يكبروا في ليلةِ
 ٥٠٤ - وسن أن يكبروا المقيدا
 ٥٠٥ - لمُحرمٍ من بعد ظهر النحرِ
 ٥٠٦ - وفجرٍ تاسعٍ مُحلٍ يبتدي
 ٥٠٧ - وصفة التكبير في العيدينِ
 ٥٠٨ - بينهما تهليلٌ وبعدُ



باب صلاة الكسوف

- ٥٠٩ - جماعةٌ أو لا تسنُّ ركعتينِ وقُربٌ عند انكساف القمرينِ

- ٥١٠ - في كل ركعة ركوعانِ قرا
٥١١ - وبعد حمدِ سورةٍ يُطيلُها
٥١٢ - وكلَّ ذي طولٍ أطالَ مثلهُ
٥١٣ - فإن تجلى حينها ما انكسفا
٥١٤ - ولا صلاةٍ إن يغب كسوفُ
٥١٥ - ومن ركوعٍ جاز فيها خمسةُ
- بالحمد في كل ركوعٍ جاهرا
كذا الركوعُ والسجودُ مثلُها
لكنه أخفُ مما قبله
فيها أتمها ولكن خففا
أو أصبحوا وقمرٌ مخسوفُ
ودونها وغيرُ أُلِّ سنةُ



باب صلاة الاستسقاء

- ٥١٦ - وسنةُ صلاةِ الاستسقاءِ
٥١٧ - كالعيدِ في أحكامها والموضعِ
٥١٨ - فليَعبُظِ الإمامُ إن أراد
٥١٩ - مرغباً في الصومِ والإنفاقِ
٥٢٠ - يخرج لا مُطَّيباً بلُ خاشعا
٥٢١ - يكون معه المتديّنون
٥٢٢ - وعنه أهلُ ذمةٍ لم يمنعوا
٥٢٣ - يبدأ كالعيد بتكبيرٍ قرا
٥٢٤ - في خطبةٍ ولم تكُ اثنتينِ
٥٢٥ - يدعو تأسياً بما في الخبرِ
٥٢٦ - وإن سُقوا فليشكروا الحميدا
٥٢٧ - جامعةُ إثر الصلاةِ نادِ
٥٢٨ - وسُنَّ أن يقفَ عند هَظْلِهِ
- لجذبِ الأرضِ واحتباسِ الماءِ
وفضلتِ صلاتها في مجمعِ
خروجهم متخذاً ميعادا
وتوبةٍ والتركِ للشقاقِ
تواضعاً تذللاً تَضْرَعَا
كذا الشيوخُ والمميزونا
ما لم يريدوا يوماً أو يجتمعوا
آياتِ الاستغفارِ منه أكثرا
وللدعاء يرفعُ اليدينِ
ومنه لاهم اسقنا للآخرِ
وليسألوا من فضلهِ المزيد
وليس شرطاً إذنُ ذي الأيدي
لكي يُصيبَ ثوبه مع رحلهِ



٥٢٩ - وَسُنَّ إِنَّ زَادَ وَخَافَ الشَّيْئَةَ رَبِّي حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا



كتاب الجنائز

- ٥٣٠ - سنّ عيادة المريض غبا
 ٥٣١ - تعاهدُ إذا القضاء حُما
 ٥٣٢ - تنديةً بقطنةً للشفتين
 ٥٣٣ - لكن على الثلاث لا يُزادُ
 ٥٣٤ - يس والحمدُ لديه تُفترا
 ٥٣٥ - وسنّ أن تُغمّض العينانِ
 ٥٣٦ - وأن تُليّن المفاصلُ وأن
 ٥٣٧ - ثم حديدةً على البطنِ اجعلا
 ٥٣٨ - منحدرًا وإن يمتّ يُعجّلُ
 ٥٣٩ - ويُنذبُ الإسراعُ في وصيّته
- تذكيرُهُ وصيةً وتوبا
 ببل حلقٍ بشرابٍ أو ما
 تلقينهُ مرةً أولى الكلمتين
 فإن تكلمَ بعدها تُعادُ
 ويُنتحى بوجهه أم القرى
 وأن يُشدَّ أيضاً اللّحيانِ
 يُخلعَ ما عليه والسّترُ قمن
 فوق سريرٍ غَسَلِهِ مستقبلا
 تجهيزُهُ وفجأةً يوجّلُ
 وواجبٌ تعجيلُ ما في ذمّته



فصل

في تجهيز الميت

- ٥٤٠ - الغَسْلُ والتكفينُ والصلاةُ
 ٥٤١ - بغسلِهِ الأولى الوصيُّ فالأبُ
 ٥٤٢ - ذو رِجَمِ يَلِي والانشى وَلِيَّتْ
 ٥٤٣ - والزوجُ والسيدُ كلُّ غَسَلَهُ
- عليه ثمّ الدفنُ مفروضاتُ
 فالجدُّ ثم الأقربُ المعصَّبُ
 وصيةً قربي عَلتْ أو نزلت
 صاحبه والعكسُ جاز ذاك له

- ٥٤٤ - وللرجال والنساء أجزا
- ٥٤٥ - وإن يمت بين النساء الرجل
- ٥٤٦ - وغسل كافرٍ ودفن حرماً
- ٥٤٧ - وسترة العورة في الغسل يجب
- ٥٤٨ - ويُنذَبُ الستر عن العيون
- ٥٤٩ - ويرفع الرأس وبطناً يعصر
- ٥٥٠ - وبعد لف خرقه نجى المحل
- ٥٥١ - والمس بالخرقة يستحب
- ٥٥٢ - والماء لا يدخل في فيه ولا
- ٥٥٣ - بخرقة عليهما مبلولتين
- ٥٥٤ - يغسله مسمياً بنية
- ٥٥٥ - وشقه الأيمن ثم الأيسرا
- ٥٥٦ - يمر كل مرة يداً على
- ٥٥٧ - يجعل في الأخيرة الكافورا
- ٥٥٨ - لحاجة يجوز أن يستعملا
- ٥٥٩ - ثم ينشف ولا يرجل
- ٥٦٠ - وبعد غسله بسبع إن حصل
- ٥٦١ - ثم بطين حر إن لم يرتب
- ٥٦٢ - والمحرم الميت كحي يحظل
- ٥٦٣ - والرجل ثم جنب المخيطا
- ٥٦٤ - ثم الشهيد والذي قد قتل
- ٥٦٥ - يدفن في الثياب والحديد
- ٥٦٦ - ثم عليه لا يصلى ويجب
- غسل الذي لم يدرك التمييزا
يمم والعكس وخنثى مشكلاً
لكن يوارى إن موارٍ عديماً
لكن تجريداً لغيرها نذب
واكره حضور من سوى المعين
رفقاً وصب الماء ثم يكثر
ومس عورة ابن سبع لا يحل
لغيرها ثم الوضوء نذب
في أنفه وأصبعيه أدخل
منظفاً أسنانه والمنخرين
برغوة في رأسه واللحية
يغسل فالكُلُّ ثلاثاً كرراً
بطن فإن لم ينق زاد لو علا
وشارباً يقص والأظفورا
الأشنان والساحن واللذ خلا
لها ثلث القرون تسدل
خروج شيء يحش بالقطن المحل
ويغسل المحل والوضوء يجب
تطيينه وهو بسدر يغسل
ورأسه ووجهه امرأة غطا
ظلماً إذا لم يجنب لم يغسلا
ينزع عنه وكذا الجلود
تكفينه في غيرها إذا سلب

- ٥٦٧ - فَإِنْ يَطْلُ بِقَاوُهُ أَوْ حُمَلَا
 ٥٦٨ - وَالسَّقَطُ إِنْ أَرْبَعَةً لَمْ يُكْمَلِ
 ٥٦٩ - وَيُمَمَّ اللَّذَّ غَسْلُهُ تَعَدَّرَا
 فكان منه نحوُ أكلِ غُسلَا
 عليه لم يصلَّ أو يُغَسَّلِ
 ومن رأى ما ساءه فَلْيَسْتُرَا



فصل

في الكفن

- ٥٧٠ - تَكْفِينُهُ فِي مَالِهِ قَدَّمَ عَلَى
 ٥٧١ - أَوْ لَا فَمَنْ أُلْزِمَ بِالْإِنْفَاقِ
 ٥٧٢ - وَيَسْتَحَبُّ فِي لِفَائِفِ ثَلَاثِ
 ٥٧٣ - تُجَمَّرُ الثَّلَاثُ ثُمَّ تُبَسَطُ
 ٥٧٤ - وَفَوْقَهَا مُسْتَلْقِيًا فَلْيُوضَعِ
 ٥٧٥ - فِي الْقَطَنِ تُحْشَى بِهِ الْإِلَيْتَانِ
 ٥٧٦ - ثُمَّ الْحَنُوطُ الْبَاقِي فِي أَمَاكِنِ
 ٥٧٧ - وَمَنْ لِفَافَةٍ يُرَدُّ الطَّرْفَانِ
 ٥٧٨ - وَفَاضِلٌ لِرَأْسِهِ وَتُعَقَّدُ
 ٥٧٩ - وَلِلْإِنَاثِ خَمْسَةٌ إِزَارُ
 ٥٨٠ - وَالْفَرَضُ لِلْمَيِّتِ فِي قَدْرِ الْكَفَنِ
 دِينَ وَمَا سِوَاهُ وَالْدَيْنُ تَلَا
 كَفَّنَ لَا الزَّوْجُ لِلْإِنْفَاقِ
 بِيضٍ لِمَنْ عَدَا الْخِنَاثَ وَالْإِنَاثِ
 لِبَعْضِهَا وَبَيْنَهَا يُحْنَطُ
 وَيُوضَعُ الْحَنُوطُ فِي مَوَاضِعِ
 بِخَرْقَةٍ تُشَدُّ كَالْتُّبَانِ
 سَجُودِهِ يُدَرُّ وَالْمَغَابِنِ
 يَبْدَأُ بِالْأَيْسَرِ ثُمَّ الْأَخْرِيَانِ
 لَكِنْ بِقَبْرِهِ تُحَلُّ الْعُقَدُ
 دَرْعٌ لِفَافَاتَانِ وَالْخِمَارُ
 ثَوْبٌ يَكُونُ سَاتِرًا كُلَّ الْبَدَنِ



فصل

في الصلاة على الميت

- ٥٨١ - وَسُنَّ عِنْدَ صَدْرِهِ الْإِمَامُ
 ٥٨٢ - مَكْبَرًا أَوْلَى وَبِالْفَاتِحَةِ
 يَقُومُ وَهِيَ وَسَطُهَا الْقِيَامُ
 يَقْرَأُ مَعَهُ تَعَوُّذًا بِسْمَلَةٍ

- ٥٨٣ - ثانيةً صلى على البشير
 ٥٨٤ - ثالثةً يدعو وللصغير
 ٥٨٥ - رابعةً سلم عن يمين
 ٥٨٦ - والواجبات ستة قيام
 ٥٨٧ - والخامس الأربع تكبيرات
 ٥٨٨ - وليقض ما فات من الصلاة
 ٥٨٩ - وإن تفت صلى إزاء القبر
 ٥٩٠ - ولا يُصلي ذو إمامة على
 كتلك في التشهد الأخير
 في الزاد ما لم يك للكبير
 يَرْفَعُ مَعْ تَكْبِيرِهِ الْيَدَيْنِ
 وَالْحَمْدُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 وَالسَّادِسُ الدُّعَاءُ لِلْأَمْوَاتِ
 نَدْباً عَلَى مَا كَانَ مِنْ صِفَاتِ
 وَنِيَّةً لَغَائِبِ لَشَهْرِ
 مِنْ غَلٍّ أَوْ مِنْ نَفْسِهِ قَدْ قَتَلَ



فصل

في حمل الميت ودفنه

- ٥٩١ - بين العمودين يباح حملها
 ٥٩٢ - أمامها الماشي بعكس الراكب
 ٥٩٣ - ثم يُسجى قبر الأنثى وحده
 ٥٩٤ - وقال (بسم الله) ثم (وعلى
 ٥٩٥ - مستقبلاً على اليمين يوضع
 ٥٩٦ - ويكره التجصيص والبنا عليه
 ٥٩٧ - وليس دفن اثنين فيه جائزا
 ٥٩٨ - لا يكره القرآن عند القبر
 ٥٩٩ - وسن إطعام لأهل الابتلا
 وسُنَّ تَرْبِيعٌ وَإِسْرَاعٌ بِهَا
 وَقَبْلَ وَضْعِهَا الْجُلُوسَ جَنْبِ
 وَالشَّقُّ بِالْعَذْرِ فَقَدِّمُ لِحْدَهُ
 مَلَّةً) خَيْرٌ مَرْسَلٍ مَنْ أَدْخَلَ
 وَسُنِّمَ الْقَبْرُ وَشَبْرًا يُرْفَعُ
 كَتَبُ جُلُوسٍ وَطَاءُ اتِّكَأِ إِلَيْهِ
 وَعِنْدَ الْإِضْطِرَارِ فَاجْعَلْ حَاجِزًا
 وَيَنْفَعُ الْجَمِيعَ إِهْدَا الْأَجْرِ
 وَيَكْرَهُ الْإِطْعَامَ مِنْهُمْ لِلْمَلَا





فصل

في زيارة القبور

- | | |
|-----------------------|------------------------------|
| زيارة القبور كالدعاء | ٦٠٠ - تسنُّ للرجال لا النساء |
| عليكم ولهمُ الختامُ | ٦٠١ - يبدؤه بقوله السلامُ |
| وسنن منالهم العزاء | ٦٠٢ - ثم لأهل ميِّت بكاء |
| واللطم للخذ وشق الثوب | ٦٠٣ - وحُرمت نياحة كندب |



كتاب الزكاة

- ٦٠٤ - تجب بخمسة هي الإسلام
 ٦٠٥ - رابعها حرية والآخر
 ٦٠٦ - وحول ربح ونتاج حول
 ٦٠٧ - والدين والحق إذا ما قبضا
 ٦٠٨ - ويمنع الزكاة دين قلا
 ٦٠٩ - وانقطع الحول لمال نزلا
 ٦١٠ - ما لم يكن يفعل فرارا
 ٦١١ - وجوبها في العين لا ملعين
 ٦١٢ - ثمة لا عبرة بالبقاء
- والملك للنصاب والتمام
 مضي حول غير ما يعشر
 أصل إذا كان نصاباً الأصل
 زكاته حينئذ لما مضى
 به النصاب أو حواه كلاً
 عن النصاب أو لجنس أبداً
 وأد ما نصابه صغارا
 وهي لدى الممات مثل الدين
 للمال والإمكان للأداء



باب زكاة بهيمة الأنعام

- ٦١٣ - يشتراط السوم لجل العام
 ٦١٤ - ففرض كل خمس ذود شاة
 ٦١٥ - والخمس والعشرون فيها من إبل
 ٦١٦ - أو ذكر أكبر في ذي كانا
 ٦١٧ - وفي الثلاثين ومعها ست
 ٦١٨ - وحقه في ستة وأربعين
- في الإبل والبقر والأغنام
 وليس فيما دونها زكاة
 بنت مخاض ذات حول مكتمل
 أو مطلقاً نصابه ذكرانا
 أكبر، وهي للبون بنت
 وهي ثلاثاً أكملت من السنين

- ٦١٩ - فإن تُفُقُ ستين فيها جذعه
 ٦٢٠ - ثم ابنتا لبونٍ إن أردتا
 ٦٢١ - ثم إذا ما زادت التسعونا
 ٦٢٢ - وهكذا ما لم تكن هذي الفئه
 ٦٢٣ - فذاتٌ حولينٍ لأربعينا
 ٦٢٤ - والفرضُ إن تصلُ ثلاثين البقرُ
 ٦٢٥ - وهكذا فاثنان في الستينا
 ٦٢٦ - والفرضُ في عَنَمٍ اربعينا
 ٦٢٧ - والفرضُ إن تزُدُ يَكُنْ شاتينِ
 ٦٢٨ - والفرضُ زِدْ إن النصابُ ارتفعا
 ٦٢٩ - فإن تكن فالفرضُ ثم شاةُ
 ٦٣٠ - وخُلُطَةٌ في المالِ حيث اتحدا
 ٦٣١ - فحلاً مُراحاً مَحَلَباً ومرعى
- وهي من الأعوام وَقَّتْ أربعه
 زكاة سبعين تزيد ستا
 فالحقتانِ الفرضُ إن تكونا
 تزيد عن عشرين من بعد المائه
 تكونُ والحقة للخمسينا
 تبيعةُ أي ذاتُ حولٍ أو ذكرُ
 مسنةُ في كل أربعينا
 شاةُ إلى المائة والعشرينا
 حتى تكون المائة اثنتينِ
 ما لم تكُ المئونَ منه أربعا
 في مائةٍ ما زادتِ المئاتُ
 تُصَيِّرُ المالينِ مالاً واحداً
 ومسرحاً قبل الذهابِ ترعى



باب زكاة الحبوب والتمر

- ٦٣٢ - تجبُ في كلِّ مكيلٍ مُدَّخِرُ
 ٦٣٣ - نصابُهُ خمسةُ أوسُقٍ وتي
 ٦٣٤ - تُضمُّ الانواع من الجنسِ إلى
 ٦٣٥ - واشترطُ الملكُ لدى الوجوبِ
 ٦٣٦ - وذا الوجوبُ قبل وضعك التَّمْرُ
 ٦٣٧ - فالعشرُ إن بغير كلفةٍ شَرِبُ
 ٦٣٨ - وفي الذي حيناً بذا وحيناً
- خَرَجَ مِنْ أَرْضٍ كحَبٍّ أو تَمْرُ
 مِنْ أَصْعٍ عَدُّ ثَلَاثِ مَائَةٍ
 بَعْضٍ وَأما الْجِنْسُ لِلْجِنْسِ فَلَا
 وَذَا كَالِاشْتِدَادِ فِي الْحَبوبِ
 فِي مَرَبِدٍ أو فِي جَرِينٍ ما اسْتَقَرَّ
 يَجِبُ وَالنَّصْفُ بِكَلْفَةٍ يَجِبُ
 بَذَا ثَلَاثَةٌ مِنْ اربَعِينَا

- ٦٣٩ - واعتبر الأكثر نفعاً ونما
 ٦٤٠ - ثم على مستأجرٍ ومن عَصَبٍ
 ٦٤١ - والعُشْرُ في عشرة أفرقٍ عَسَلُ
 ٦٤٢ - والرُبْعُ من عشرٍ زكاة المعدنِ
 ٦٤٣ - وفي الركازِ دَفْنٌ جاهليةً
 في غير ذا والعُشْرَ إن تَجَهَّلَهُمَا
 إن حَصَدَ الأرضَ الذي فيها وجبُ
 سوا من المواتِ أو ملكٍ حصلُ
 يُخْرَجُ حالاً إن نصاباً يكنِ
 بغير حدٍّ واحدٍ من خمسة



باب زكاة النقدين

- ٦٤٤ - في مائتي درهمٍ أو عشرينا
 ٦٤٥ - وضمَّ كلاً منهما للآخرِ
 ٦٤٦ - وللرجالِ قد أبيح من ذهب
 ٦٤٧ - كذا يباح خاتم من فضةٍ
 ٦٤٨ - وللنساءِ منهما لباسُ
 ٦٤٩ - ولا زكاة في الحُلِيِّ الحلالِ
 ٦٥٠ - فإن يكن محرماً أو يُنْفَقُ
 ديناراً ادفَع واحدَ اربعينا
 ولهما قيمة عَرْضِ التاجرِ
 قبيعةً وما كأنفٍ قد ذهب
 ونحوه كحلية المنطقة
 ما كان عادةً عليها الناسُ
 إن لإعارةٍ أو استعمالِ
 أو لكرءٍ يَجِبُ التَّصَدُّقُ



باب زكاة العروض

- ٦٥١ - ومن بفعله عَرُوضاً قد ملكُ
 ٦٥٢ - لا مالكاً لها بغير قصدِ
 ٦٥٣ - من قيمةٍ عند حلول السنةِ
 ٦٥٤ - وبالأحظ قُومَتْ للفقرا
 ٦٥٥ - وليبين ذو العرضِ أو النقدِ على
 ٦٥٦ - وإن يُعَاوَضَ ما يسومُ مُفْتَنِي
 بقصد الاتجار فيها فليزك
 تجارةً ثم نوى من بعدِ
 وهي نصابُ ذهبٍ أو فضةٍ
 لا ما به ابتيعت فذا ما اعتبرا
 حولهما إن بهما قد أُبدِلا
 بمثله عَرُوضاً فحُلْفُ في البنا

٦٥٧ - فليس حولُ العَرَضِ ذا انقطاعٍ في المنتهى والعكسُ في الإقناع



باب زكاة الفطر

- ٦٥٨ - تلزم فطرةٌ عن النفس على
 ٦٥٩ - عن قوته وقوت من يمونُ
 ٦٦٠ - في ليلة العيد ويومه ولا
 ٦٦١ - عن نفسه وعن ذوي الإسلام
 ٦٦٢ - فلم تجب لناشزٍ ومن ملك
 ٦٦٣ - ونفسه قدّم فالزوجة ثم
 ٦٦٤ - وبعده الولد ثم يتبع
 ٦٦٥ - ومخرج عن نفسه إذ لزم
 ٦٦٦ - ومن غدا أهلاً ففطرةٌ تجب
 ٦٦٧ - تأخيرها عن يوم عيدٍ يُحظّل
 ٦٦٨ - والكره في باقيه أما قبلاً
 ٦٦٩ - والصاع من شعيرٍ أو من بُرّ
 ٦٧٠ - أو لا فما يُقتات من حبوبٍ
 ٦٧١ - وجاز إعطاءُ زكاةٍ واحدٍ
- مسلم ان ملك صاعاً فاضلاً
 وحاجةً أصليةً تكونُ
 يمنعها الدينُ خلا ما سُئلا
 ممن يمونُ لو بذأ الصيام
 جزءاً من العبدِ ففي الصاع اشتراكُ
 رقيقه فالأب لكن بعد الامّ
 الأقرب في الميراث ثم يُقرعُ
 فطرته سواء عنه أجزاء
 ما الشمسُ في ليلة عيدٍ لم تجب
 وفيه ما لم يك صلي أفضلُ
 عيد بيومين فقط فحلاً
 أو أقطٍ أو زبيبٍ أو من تمرٍ
 أو ثمرٍ لا خبزٍ أو معيبٍ
 أو عددٍ لواحدٍ أو عددٍ



باب إخراج الزكاة

- ٦٧٢ - يلزمُ إخراج الزكاة فوراً
 ٦٧٣ - ومانعُ الزكاة جحداً كَفراً
 ٦٧٤ - وإن يَمَلُ مجنونٌ أو صبيٌّ
- إن ممكناً لا حيث خاف ضراً
 وأخذت منه وبخلاً عَزراً
 فمنهما يُخرجهما الوليُّ

- ٦٧٥ - وَعَدَمُ النِّيَةِ فِيهَا يُحْظَلُّ
 ٦٧٦ - وَنَقْلُهَا إِنْ تَقَصَّرَ الصَّلَاةُ لَا
 ٦٧٧ - وَفُضِّلَتْ فِي فُقْرًا نَفْسِ الْبَلَدِ
 ٦٧٨ - وَحَيْثُ كَانَ الْمَالُ زَكَى الْمَالَا
 ٦٧٩ - وَجَازَ لِلزَّكَاةِ أَنْ يَعَجَّلَا
- وإنَّ يَلِ التَّفْرِيقِ فَهُوَ أَفْضَلُ
 يَجُوزُ لَكِنْ أَجْزَأَتْ إِنْ فَعَلَا
 وَجَازَ نَقْلُ حَيْثُ لَمْ يُوجَدِ أَحَدٌ
 وَجَالَتْ الْفِطْرَةُ حَيْثُ جَالَا
 حَوْلِينَ إِنْ كَانَ النَّصَابُ اكْتِمَالًا



باب أهل الزكاة

- ٦٨٠ - أَصْنَافٌ مِنْ يَعْطُونَهَا ثَمَانِيَةَ
 ٦٨١ - الْفُقَرَاءِ وَالْفُقَرَاءِ مِنْ لَا
 ٦٨٢ - وَبَعْدَهُ الْمَسْكِينِ وَهُوَ مِنْ وَجَدَ
 ٦٨٣ - وَالْعَامِلُونَ وَهُمْ السُّعَاءُ
 ٦٨٤ - ثُمَّ الَّذِي أُلْفَ قَلْبَهُ وَذَا
 ٦٨٥ - ثُمَّ الرِّقَابِ مِنْ يَكَاتِبُونَا
 ٦٨٦ - وَالغَارِمِ الْمَصْلُحِ ذَاتِ الْبَيْنِ
 ٦٨٧ - ثُمَّ سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ السَّابِغُ
 ٦٨٨ - وَابْنِ السَّبِيلِ وَهُوَ مَنْ بِهِ انْقَطَعَ
 ٦٨٩ - يُعْطَى الَّذِي يُؤْصِلُ لِلْبِلَادِ
 ٦٩٠ - وَجَازَ صَرْفُهَا لَصَنْفٍ وَنُدْبٍ
- فِي مُحْكَمِ الذِّكْرِ أَتَتْ وَهَاهِيَهُ
 شَيْءٌ لَهُ أَوْ مَنْ لَهُ وَقَلَا
 نَصْفَ كِفَايَةٍ أَوْ الْبَعْضَ فَقَدَ
 وَمِنْهُمْ الْحُقَاطُ وَالْجِبَاءُ
 يَعْطَى عَلَى الْإِيمَانِ أَوْ كَفَّ الْأَذَى
 وَجَازَ أَنْ يَفْكَ مَسْلَمُونَا
 وَمَنْ غَدَا مَعُ فَقْرِهِ ذَا دِينِ
 وَأَهْلُهُ بِالْغَزْوِ قَدْ تَطَوَّعُوا
 سَفْرُهُ دُونَ الَّذِي فِيهِ شَرَعُ
 وَزَيْدٌ ذُو الْأَوْلَادِ لِلْأَوْلَادِ
 إِلَى قَرِيبٍ دُونَ مُؤْنَةٍ تَجِبُ



فصل منه

- ٦٩١ - دَفْعُ الزَّكَاةِ لِبَنِي الْمَطْلَبِ
 ٦٩٢ - وَلَمْ يَجْزُ لِمَنْ عَلَيْهِ قَدْ وَجِبَ
- أَوْ هَاشِمٍ أَوْ لِمَوَالِيهِمْ أَبِي
 إِنْفَاقُهُ وَلَا عَمُودِي النَّسَبِ

- ٦٩٣ - ولا لمن بواجبٍ مستغنٍ
 ولا لزوجهَا ولا لِقِنِ
 ٦٩٤ - وإن يَبِنُ من أنْفِقْتُ عليه
 خِلافَ ظَنِّ دافعِ إليه
 ٦٩٥ - فليس ذاك الدْفْعُ عنه مجزيا
 لا حيث ظن الفقرَ بالذُّغْنيا
 ٦٩٦ - تطوعُ بالصدقاتِ يُستَحَب
 لكنه يَحْرُمُ نقصُ ما وَجَب
 ٦٩٧ - وكونها في رمضان تفضلُ
 وعند وقتِ الاحتياجِ أفضلُ





كتاب الصيام

- ٦٩٨ - يجب برؤية الهلال أو تمام
 ٦٩٩ - ولو بعدلٍ واحدٍ غيرِ ذَكَرُ
 ٧٠٠ - وإن يك الصومُ لعدلٍ أو غَمَامُ
 ٧٠١ - ورؤية الهلال في النهارِ
 ٧٠٢ - ويلزم المسلمَ دون من كفرُ
 ٧٠٣ - فيلزم الإمساكُ في أثناءِ
 ٧٠٤ - كصائِرِ أهلاً وذاتِ طُهرٍ
 ٧٠٥ - ومفطرٍ لِكَبَرٍ أو سُقْمٍ
 ٧٠٦ - وسُنَّ فِطْرُ مَارِضٍ يَضُرُّهُ
 ٧٠٧ - وللذي صام وبعُدَ سافراً
 ٧٠٨ - وحاملٍ ومرضعٍ وَقَضَتَا
 ٧٠٩ - لكنَّ إذا الخوفُ على الأبناءِ
 ٧١٠ - ومن نوى ثم عليه أغميا
 ٧١١ - أما الذي جُنَّ فعنه يومُهُ
 ٧١٢ - ولا يصحُّ صومُ فرضٍ الا
 ٧١٣ - وإن نوى إذا غداً تبينا
 ٧١٤ - ونفلٌ مَنْ نوى مِنَ النهارِ
- شعبانَ أو حيلولةِ الغيمِ الصيامُ
 وقولُهُ في الصومِ إن رُدَّ اعتَبَرَ
 ولم يهَلَّ مع تمامِ فالصيامُ
 لمقبلٍ والقَطْرِ للأقطارِ
 صومٌ إذا التكليف كان واقتدر
 نهارٍ إن بانَ مَعَ القضاءِ
 وقادمٍ من سفرٍ ذي فِطْرٍ
 يُطْعَمُ مسكيناً لكلِّ يومٍ
 صيامُهُ ومنَ يَجوزُ قَضْرُهُ
 متى يفارقِ البنا أن يفطرا
 إذا على نفسيهما قد خافتا
 يلزمُ الإطعامُ مع القضاءِ
 كلَّ النهارِ لازمٌ أن يقضيا
 يسقُطُ والنائمُ صحَّ صومُهُ
 بأن يُعَيِّنَ الصيامَ ليلا
 صومٌ ففرضي لم يكن مُعَيِّناً
 يصحُّ إن لم يكُ ذا إفطارِ

٧١٥ - ومن نوى الفطرَ فمُفطِرٌ لا إن ينو لا في رمضان نفلا



باب ما يفسد الصوم

- ٧١٦ - يفسدُ صومٌ غيرِ مكرهٍ ذكّرُ لداخلٍ في الجوفِ لا من الذكر
 ٧١٧ - أو لاحتقانٍ أو لما الحلق وصل بالاستعاط أو بكونه اكتحل
 ٧١٨ - أو لاستقا أو مذي أو للإمنا بعد مباشرة أو باستمنا
 ٧١٩ - أو لاحتجامٍ أو لحجمٍ وظهْرُ دمٌ ولالإمنا بتكرار النظر
 ٧٢٠ - وليس بالمفسدٍ للصيام الإمناء عن فكرٍ أو احتلام
 ٧٢١ - ولا الغبارُ إن يطرُ في الحلقِ ولا دخولُ الماء عند النشقِ
 ٧٢٢ - ونحوُ ذينِ كذبابٍ مضمضه ومصيحٍ في فيه طعمٌ لفظته
 ٧٢٣ - وصحَّ صومٌ أكلٍ وشاربٍ إن شكَّ في المطلع لا في المغربِ



فصل

فيما يتعلق بالجماع والكفارة

- ٧٢٤ - ومن يُجامعُ في النهارِ أفطرا فإن يكُ الفِطْرُ حراماً كَفَّرَا
 ٧٢٥ - وإن تكُ المرأةُ ذاتَ عُذرٍ لم تُلْزَمِ الا بقضاءِ الفِطْرِ
 ٧٢٦ - فإن يكرّرِ الجماعَ كَفَّرَا بعددِ الأيامِ لا ما كررا
 ٧٢٧ - إلا إذا كَفَّرَ ثم كررا فثانياً لا بد أن يُكفَّرَا
 ٧٢٨ - وكَفَّرَ المُمسِكُ في الأثناءِ لِحرمةِ الشهرِ بلا قضاءِ
 ٧٢٩ - ومن يُجامعُ ثم بعده طرا عذرٌ يبيحُ الفِطْرَ أيضاً كَفَّرَا
 ٧٣٠ - ولم تجبْ كفارةُ المجامعةِ إلا بها في رمضان واقعه
 ٧٣١ - وهي لمن يفقدُ عتقَ الرقبه صيامُ شهرٍ ثم شهرٍ عقبه

٧٣٢ - ثم بأن يُطعمَ إن لم يقدرِ ستينَ مسكيناً فإن يعجزَ بري



باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء

- ٧٣٣ - ويكره الذوقُ إذا لا حاجةً
 ٧٣٤ - وجمعهُ للريقِ وابتلاعهُ
 ٧٣٥ - ومضغُ علكٍ ليس ذا تحلُّلٍ
 ٧٣٦ - ويبطلُ الصومُ إذا في حلقه
 ٧٣٧ - ويجبُ اجتنابُ نمِّ واغتيابِ
 ٧٣٨ - وعندما يشتمُّ جهلاً شاتمُ
 ٧٣٩ - وسُنَّ أن يُعَجَّلَ الفُطُورُ
 ٧٤٠ - كذا على الرُّطْبِ بَدْءُ الفِطْرِ
 ٧٤١ - وقولُ وارِدِ أي اللّهم لكُ
 ٧٤٢ - ثم التتابعُ استُحِبَّ في القضا
 ٧٤٣ - من غيرِ عذرٍ وقضا وأطعما
 ٧٤٤ - ويُطعمُ الوليُّ إن يُؤخِّرِ
 ٧٤٥ - وناذرُ صوماً او اعتكافا
 ٧٤٦ - إن لم يؤدها وفاجاهُ القضا
- وَقُبْلَةٌ إِذَا تَثَوَّرَ الشَّهْوَةُ
 وَأَفْطَرَ الْبَالِغُ لِلنُّخَاعَةِ
 وَمَطْلَقاً إِنْ يَتَحَلَّلُ يُحْظَلِ
 وَجَدَ طَعْمَ عَلِكِهِ أَوْ دَوْقَهُ
 وَكَذِبٍ وَنَحْوِ فُحْشٍ وَسَبَابِ
 يُسَنُّ أَنْ يُقَالَ إِنِّي صَائِمٌ
 ثُمَّةً أَنْ يُؤَخَّرَ السُّحُورُ
 ثُمَّ عَلَى الْمَاءِ لِفَقْدِ التَّمْرِ
 صَمْتُ وَذَا مَعَ ضَعْفِهِ لَمْ يَتَرَكَ
 وَيَحْرُمُ التَّأخِيرُ حَتَّى رَمَضَا
 لَلْيَوْمِ مَسْكِيناً يَكُونُ مُسَلِّماً
 قِضَاءَهُ فَمَاتَ لَا إِنْ يُعْذَرُ
 أَوْ حَجًّا أَوْ عَمْرَةً أَوْ طَوَافاً
 فَيُسْتَحَبُّ لَوْلِيهِ الْقِضَا



باب صوم التطوع

- ٧٤٧ - صيامُ بيضِ كلِّ شهرٍ سنَّةُ
 ٧٤٨ - والصومُ في الأسبوعِ في يومينِ
- ثُمَّ لِشَوَالٍ تَصَامُ سِنَّةُ
 أَيُّ يَوْمِي الْخَمِيسِ وَالْإِثْنَيْنِ

- ٧٤٩ - وصوم شهرٍ أولٍ تطوُّعُ
والآكدُ العاشرُ ثم التاسعُ
٧٥٠ - وتسعُ حجةٍ ويومُ الموقفِ
آكدها لمن عدا المُعرِّفِ
٧٥١ - وصومُ داودَ أبرُّ الصومِ
أي صومُ يومٍ ثم فطرُ يومٍ
٧٥٢ - وصومُ سبتٍ مفرداً لا يُستحبُّ
ويومِ جُمعةٍ وشكُّ ورجبٍ
٧٥٣ - والصومُ يومَي عيدنا قد مُنعا
ولم يقعَ فرضاً ولا تطوعاً
٧٥٤ - وصومُ تشريقٍ كذا لم يشرع
لا عن دم القرانِ والتمتعِ
٧٥٥ - ونفلُ حجٍ والذي قد فُرِضا
يحرّمُ قطعهُ ويلزمُ القضا
٧٥٦ - والقَدْرُ يُرجى ليلةً من عشرٍ
أواخرِ آكدها في وثرٍ
٧٥٧ - وأحرّ بالسابعِ والعشرينا
فادعُ بوارِدٍ وليّ آميننا



باب الاعتكاف

- ٧٥٨ - الاعتكاف سنةٌ لا حتمُ
في مسجدٍ وسنّ معه الصومُ
٧٥٩ - في مسجدٍ يكونُ ذا جماعةٍ
واستثنى غيرَ أهلها كالمراةِ
٧٦٠ - وإن يَخُصَّ مسجداً بنذرهِ
جاز أداؤه له في غيرهِ
٧٦١ - لا مسجدَ البيتِ أو المدينةِ
أو مسجدَ الأقصى وليس غيرُ تي
٧٦٢ - فجازَ فيما خُصَّ أو في أفضلِ
وذا به الترتيبُ قد تكفلاً
٧٦٣ - ومن يُعيّنُ زماناً بنذرهِ
يدخلُ قبله إلى آخرهِ
٧٦٤ - ولم يجزُ خروجه إلا لما
لا بد إن تتابعَ قد لزمَا
٧٦٥ - وعودُهُ المريضِ والجنائزا
بلا اشتراطٍ قبلُ لم يُجوزَا
٧٦٦ - وبالخروجِ دون عذرٍ بطلا
والوطءِ في الفرجِ وحيث أنزلا
٧٦٧ - وتركُهُ ما ليس يعني يُستحبُّ
ويستحبُّ الاشتغالُ بالقُربِ





كتاب المناسك

- ٧٦٨ - الحجُّ فرضٌ في الحياة مره
 ٧٦٩ - واشتُرِطَ الإسلامُ والحرِّيَّةُ
 ٧٧٠ - وزِيدَ لِلْمَرْأَةِ بَعْدَ الْمَحْرَمِ
 ٧٧١ - كزَوْجٍ أَوْ مُحَرَّمٍ بِالنَّسَبِ
 ٧٧٢ - لَكِنَّ مَنْ يُعْتَقُ أَوْ يُكَلِّفُ
 ٧٧٣ - وَذَلِكَ إِنْ يُعْتَقُ أَوْ إِنْ يُكَلِّفُ
 ٧٧٤ - وَالْقَادِرُ الْوَاجِدُ لِلْمَرْكُوبِ
 ٧٧٥ - إِنْ زَادَ عَنِ نَفَقَةِ شَرْعِيَّهِ
 ٧٧٦ - وَلِيُنَبِّ الْوَاجِدُ إِنْ لَمْ يَقْدِرِ
 ٧٧٧ - وَإِنْ يُفَرِّطُ فِيهِمَا حَتَّى هَلَكَ
 فوراً ومثلُ الحجِّ حكمُ العمره
 واشتُرِطَ التَّكْلِيفُ ثَمَّ الْقُدْرَةُ
 وَدُونَهُ يُجْزِي لَكِنَّ يَحْرَمُ
 أَوْ أَبْدِيًّا بِمَبَاحِ السَّبَبِ
 يُجْزِيهِ إِنْ صَحَّ مِنْهُ الْمَوْقِفُ
 فِي عَمْرَةٍ تُجْزِي إِذَا لَمْ يَطْفِ
 وَالزَّادِ قَادِرًا عَلَى الرُّكُوبِ
 وَوَاجِبٍ وَحَاجَةٍ أَضْلِيَّهِ
 لِمَرَضٍ لَا يُرْتَجَى أَوْ كِبَرٍ
 فَلْيُخْرِجَا مِنْ رَأْسِ مَا تَرَكَ



باب المواقيت

- ٧٧٨ - لِلْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ مِيقَاتُ مَكَانٍ
 ٧٧٩ - أَمَّا الْمَكَانِيُّ فِذُو الْحَلِيفَةِ
 ٧٨٠ - وَالْجَحْفَةُ الشَّامِيُّ مِنْهَا يُحْرَمُ
 ٧٨١ - وَالْقَرْنُ لِلنَّجْدِيِّ أَمَّا ذَاتُ
 ٧٨٢ - فَيُحْرَمُ الْآتِي مِنَ الْمِيقَاتِ
 وانفرد الحج بميقات زمان
 ميقات من يأتي من المدينة
 واليمنني ميقاته يلملم
 عرق فذي لمشرق ميقات
 ومن محل الدار غير الآتي

- ٧٨٣ - لا مَنْ يُرِيدُ عَمْرَةً فِي الْحَرَمِ
فَلْيَخْرُجَنَّ مِنْهُ ثُمَّ يُحْرِمِ
٧٨٤ - أَمَا الزَّمَانِيُّ فَمَنْ شَوَّالٍ
للعشر أي الأيام والليالي



باب الإحرام

- ٧٨٥ - سُنَّ اغْتِسَالٌ لِلَّذِي سَيُحْرِمُ
وسن عند عجز التيمم
٧٨٦ - وَسُنَّ تَنْظِيفٌ وَتَرْكُ ثَوْبٍ
خَيْطٌ عَلَى الْأَعْضَاءِ وَمَسُّ طَيْبٍ
٧٨٧ - وَفِي إِزَارٍ وَرِدَائٍ أَبْيَضَيْنِ
يُحْرِمُ إِثْرَ فَرَضِهِ أَوْ رَكَعَتَيْنِ
٧٨٨ - وَالشَّرْطُ وَالتَّعْيِينُ نَحْوُ قَوْلِ ذَا
لَاهِمَّ إِنِّي أَبْتَغِي نَسْكَكَ كَذَا
٧٨٩ - وَخَيْرُ الْإِنْسَانِ هُوَ التَّمَتُّعُ
وبعد الأفراد القرآن يتبع
٧٩٠ - فَأَوْلُ إِذَا بِحِجَّةٍ أَهْلٌ
في العام بعد عمرة منها أحل
٧٩١ - وَكَانَ فِي الْأَشْهُرِ تِلْكَ الْعَمْرَةَ
ولم يقم من بعدها بسفره
٧٩٢ - وَغَيْرُ ذِي الْإِفْرَادِ مَلْزُومٌ بِدَمٍ
وذاك إن لم يك حاضر الحرم
٧٩٣ - وَعَادِمٌ الْهَدْيِ لِذَاكَ صَامَا
ثلاثة فسبعة أياما
٧٩٤ - إِنْ تَكُ ذِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَائِلُ
آخرها الوقف فذاك الأفضل
٧٩٥ - وَذَاتُ مُتَعَةٍ إِذَا مَا حَاضَتْ
تقرن إن فوات حج خافت
٧٩٦ - وَالْحَجُّ سُنَّ فِيهِ أَنْ يَلْبِيا
من حين الإحرام إلى أن يرميا
٧٩٧ - وَهُوَ مِنَ الْإِحْرَامِ لِلْمَعْتَمِرِ
إلى الشروع في استلام الحجر
٧٩٨ - مَصَوْتًا بِهَا وَتَخْفِي الْمَرْأَةُ
بقدر ما تسمع الرفيقة



باب محظورات الإحرام

- ٧٩٩ - تُحْظَرُ تِسْعَةٌ فَحَلَقُ الشَّعْرِ
أولها والثان قلم الظفر
٨٠٠ - لِكُلِّ شَعْرَةٍ وَظْفَرٍ يَطْعَمُ
وفي ثلاثة فما زاد دم

- ٨٠١ - ثالثها لذكر لبس لباس
 ٨٠٢ - أو ستر أنثى الوجه والكفين
 ٨٠٣ - خامسها الطيب بثوب أو بدن
 ٨٠٤ - وخير الواقع في المحذور
 ٨٠٥ - وتلك ذبح شاة أو صيام
 ٨٠٦ - ستة أمداد فمدُّ بر
 ٨٠٧ - لا مكره أو جاهل أو ناسي
 ٨٠٨ - والساد الاصطياد للبري
 ٨٠٩ - فالمثل فيه مثله أنعام
 ٨١٠ - فالبدن كالنعام والأهليه
 ٨١١ - والبقر الوحشي والأيايل
 ٨١٢ - والضبع كالكبش وكالعنز الغزال
 ٨١٣ - وجفرة في صيد يربوع تراق
 ٨١٤ - وغير ذي المثال منه فوما
 ٨١٥ - سابعها عقد النكاح ثم لا
 ٨١٦ - والثامن الوطاء وفيه إن حصل
 ٨١٧ - لا بعده وفيه يهريق دما
 ٨١٨ - ثم لفدية الجماع صاما
 ٨١٩ - وتفسد العمرة إلا إن أتم
 ٨٢٠ - والنسك الفاسد فيه يمضي
 ٨٢١ - ثم على من طاعت ما قداما
 ٨٢٢ - وتاسع مع صحة مقدمات
 ٨٢٣ - ومن يكرر جنس محذور فدى
- خيطة ورابع له ستر لراس
 بنحو برقع وقفازين
 أو نحوه كالمطيب الدهن
 بين ثلاثة من الأمور
 ثلاثة أيام أو إطعام
 لواحد أو نصف صاع تمر
 لطيب أو غطاء أو لباس
 وذاك ما حل من الوحشي
 أو عدله صيام أو إطعام
 من بقر كالحمر الوحشيه
 كذاك كالوعول والثياتل
 والجدى للوبر وللضب مثال
 وفي الحمام الشا والأزب العناق
 وكل صامه أو أطعما
 فدية فيه والنكاح أبطلا
 قبل تحلل فساد وجمل
 ثم من الحل يجيء محرما
 إن لم يجدها العشرة الأياما
 سعياً ومطلقاً عليه فيه دم
 ثم على الفور لذاك يقضي
 إن جملاً كان وإن كان دما
 إن يمن فيه جمل أو لا فشات
 مرة إن لم يفسد لا إن عددا

- ٨٢٤ - فإن فدى يفدي وأيضاً يفدي لكل جنسٍ فديةً وصيدٍ
 ٨٢٥ - والهدئي والإطعامُ للمحتاجِ من أهل بيت الله كالحجاجِ
 ٨٢٦ - والصوم في أيِّ مكانٍ والفدا مع دم الاحصار فحيثُ وجدا
 ٨٢٧ - والدمُ شاةٌ وهي الأنثى والذكرُ أو سُبُعٌ واحدٍ الجمالِ والبقرُ



باب صيد الحرم

- ٨٢٨ - كالصيدِ في الإحرامِ صيدُ الحَرَمِ في الحكمِ والجزا على المقدمِ
 ٨٢٩ - والقطعُ للحشيشِ أو للشجرِ محرّمٌ لا يابسٍ أو إذخِرِ
 ٨٣٠ - كذاك حكمُ حَرَمِ المختارِ دون الجزا إذ ليس في الأخبارِ
 ٨٣١ - وجاز منه علفٌ وآلَةٌ حرثٌ وما تدعو إليه الحاجةُ
 ٨٣٢ - وحدهُ ما قال سيدُ الأممِ ما بين غيرها وثورها حرمٌ



باب دخول مكة

- ٨٣٣ - باب بني شيبَةَ منه يُدخَلُ للبيتِ أما مكةٌ فَمَنْ عَلَّ
 ٨٣٤ - وسن رفعه اليدين والدعا لرؤيةٍ وطوفُهُ مضطبعا
 ٨٣٥ - ثم لعمرةٍ طوافه ابتدا أو لقدمٍ قارناً أو مفرداً
 ٨٣٦ - ثم بكُلِّه يحاذي الحجرِ والمسحُ والتقبيلُ إن تيسرا
 ٨٣٧ - لكن إذا ما شقَّ قَبْلَ اليدا أو لا أشار ثم قال الواردا
 ٨٣٨ - يرمُلُ الآفاقيُّ في ثلاثةٍ من ذا الطوافِ حسبُ دونَ المرأةِ
 ٨٣٩ - في كلها يستلمُ الركنينِ ثم يصلي بعدُ ركعتينِ
 ٨٤٠ - ولا يصحُّ الطَّوْفُ إنْ مِنْهُ تَرَكَ شيئاً أو ان لم ينوه أو ما نسكُ
 ٨٤١ - أو طاف وهو محدثٌ أو عارٍ أو فوق ما زاد من الجدار



فصل

- ٨٤٢ - واستلم الطائف بعدُ الحجرا
 ٨٤٣ - ثلاث مراتٍ وقال ما ورد
 ٨٤٤ - ثم على المروة يعلو مثلما
 ٨٤٥ - يمشي ويسعى بين ذين سبعا
 ٨٤٦ - ثمة قص الشعر بعد أن سعى
 ثم علا على الصفا وكبرا
 والعلمين بينها سعى أشد
 قبل علا وقال ما تقدا
 وتراً ذهاباً ورجوعاً شفعا
 وحل من الإحرام من تمتعا



باب صفة الحج والعمرة

- ٨٤٧ - يسُنُّ الإحرامُ بحجٍّ للحلال
 ٨٤٨ - من مكةٍ ومن بقيةِ الحرَم
 ٨٤٩ - ومن منى سار إلى عرفة
 ٨٥٠ - وسُنَّ فيها الجمعُ للظهرين
 ٨٥١ - وراكباً يقفُ عند الصَّخَرَاتِ
 ٨٥٢ - فمن يقفُ لو لحظةً فجرأ إلى
 ٨٥٣ - وبالسكينة لجمعٍ يدفعُ
 ٨٥٤ - ثم العشاءين إليها أخرا
 ٨٥٥ - وليقفِ انْ لم يرفه مُستقبلا
 ٨٥٦ - وآيتين تذكرا المشعرا
 ٨٥٧ - ثم إذا ما مرَّ بالمُحَسَّرِ
 ٨٥٨ - ثم الحصا من حيثُ شاء ينتقي
 ٨٥٩ - يرمي بها مِ الجَمَرَاتِ الكبرى
 ٨٦٠ - يرفع يمناه بها حتى يرى
 بمكةٍ في ثامنٍ قبلَ الزوالِ
 أجزاء وخارجاً وليس فيه دم
 وتلك موقفُ سوى عُرنة
 ممن له ذاك مُقَدَّمين
 مستقبلاً ومكثراً للدَعَوَاتِ
 فجر إذا أهلاً فحجاً حصلاً
 بعد الغروبِ في الوساعِ يُسرِعُ
 وحيث صلى الفجر جاء المشعرا
 محمداً مكبراً مهللاً
 يتلو ويدعو بعدُ حتى يُسْفِرا
 يُسرِعُ قدر رميةٍ بالحجرِ
 سبعينَ بين حِمَصٍ وُبُنْدُقِ
 بسبعِ الحِصاةِ بعدُ أخرى
 بياضٍ إبْطِه هنا مُكَبِّرا

- ٨٦١ - مستبطنَ الوادي إليها جاعلا
 ٨٦٢ - ولا يجوزُ رميهُ بحجرٍ
 ٨٦٣ - بعدَ شروقِ الشمسِ وقتَ الفضلِ
 ٨٦٤ - وينحرُ الهديَ إذا كانَ مَعَهُ
 ٨٦٥ - وحلقُ أو تقصيرُ كلِّ الشعرِ لا
 ٨٦٦ - فكلُّ شيءٍ لا النساءِ حلٌّ له
- تلك على يمينه مستقبلا
 مستعملٍ أو غيره كجوهري
 وللجواز بعد نصف الليل
 إن واجبا عليه أو تطوَّعَهُ
 من كل شعرة له مستقبلا
 وتأخذ المرأة قدرَ أنمله



فصل

- ٨٦٧ - ثم إلى مكة بعدُ فليُفِضَ
 ٨٦٨ - من بعد نصف ليلة العيد بلا
 ٨٦٩ - ثمة يسعى بعدُ مَنْ تمتعا
 ٨٧٠ - وبعده من زمزمٍ تضلَّعا
 ٨٧١ - لا دمَ في تقديمٍ أو تأخيرٍ
 ٨٧٢ - وهكذا الرميُّ ولكنْ يلزمُ
 ٨٧٣ - باثنينِ كلُّ لا النساءِ يحلُّ
 ٨٧٤ - وحلٌّ إن حلقَ أو إن قَصَّرا
 ٨٧٥ - وبات بعدُ في منى ثم رمى
 ٨٧٦ - عن اليسارِ ومشى قليلا
 ٨٧٧ - وعن يمينٍ مثلها الوسطى رمى
 ٨٧٨ - بعد الزوالِ في ذِه الأيامِ لا
 ٨٧٩ - وقبل أن تغرب من تعجلا
 ٨٨٠ - والأفقيُّ حتمُّ أن ما مُنعا
- لكي يطوفَ ناوياً ما قد فُرضَ
 حدٌّ وسُنَّ يومَ عيدٍ أولا
 أو غيره إن لم يكن قبل سعى
 لما أحبَّ وباردِ دعا
 للطوفِ والحلقِ أو التقصيرِ
 بالنساءِ عن ثالثِ تشريقِ دمُ
 وبثلاثةٍ يحلُّ الكلُّ
 إذا سعى وطاف حيث اعتمرا
 أولَ جمرةٍ كما تقدما
 ثم دعا مستقبلاً طويلا
 ثم رمى الكبرى كما تقدما
 قبلُ وفي الكلِّ رمى مستقبلا
 يخرجُ من منى وبات حيث لا
 صلاته في الحجِّ أن يودعا

- ٨٨١ - ولْيُعِدِ انْ أَقَامَ أَوْ إِنْ أَتَجَرَ
 وعادَ والمبْعِدُ قبله اعْتَمَرَ
 ٨٨٢ - وَمَنْ طَوَّافٌ حَجَّهُ قَدْ أَحْرَأَ
 إلى الخُروجِ يَكْفِيهِ عَنِ آخِرِ
 ٨٨٣ - وَلْيَدْعُ بِالْوَارِدِ بَيْنِ الْبَابِ
 والحِجْرِ الْأَسْوَدِ ذُو الْإِيَابِ
 ٨٨٤ - لَا حَائِضٌ أَوْ نَفْسًا وَتَانِ
 بِذَلِكَ عِنْدَ الْبَابِ تَدْعَوَانِ
 ٨٨٥ - ثُمَّ يَزُورُ قَبْرَ أَفْضَلِ الْبَشَرِ
 ثُمَّ أَبِي بَكْرٍ وَبَعْدَهُ عَمْرُ



فصل

في الأركان والواجبات

- ٨٨٦ - أَرْكَانُهُ إِحْرَامُهُ وَأَنْ يَطُوفَ
 بعد إفاضةٍ وسعيٍّ ووقوفٍ
 ٨٨٧ - وما عدا الوقوفِ ذِي تُعْتَبَرُ
 أَرْكَانٌ مَنْسَكٌ لِمَنْ يَعْتَمِرُ
 ٨٨٨ - والواجباتُ سبعةٌ أَنْ يُحْرِمَا
 كُلُّ مَنْ الميقاتِ ذُو تَقْدِمْ
 ٨٨٩ - ثانيهما الحلقُ أَوْ التَّقْصِيرُ
 وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْتِهِ مُحْظُورٌ
 ٨٩٠ - وبالوقوفِ انْفِرَدَ الْحُجُّ إِلَى
 وَقْتِ الْغُرُوبِ لَا الَّذِي قَدْ أَلْيَا
 ٨٩١ - وبالمبيتِ لَيْلَ جَمْعٍ لِلَّذِي
 أَدْرَكَ حَتَّى بَعْدَ نِصْفِ لَيْلِ ذِي
 ٨٩٢ - وبالمبيتِ فِي مَنَى اللَّيَالِي
 ثَلَاثًا أَوْ ثِنْتَيْنِ فِي اسْتِعْجَالٍ
 ٨٩٣ - وَتَرْكُهُ يَجُوزُ لِلْسَّقَاةِ
 وَقَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ لِلرَّعَاةِ
 ٨٩٤ - والرَّمْيِ بِالترْتِيبِ وَالْوَدَاعِ
 والباقِ سُنَّةٌ كَالِاضْطِبَاعِ
 ٨٩٥ - فَتَارِكِ الْإِحْرَامِ وَهُوَ نِيَّتُهُ
 لَمْ تَنْعَقِدْ حَاجَّتَهُ وَعَمَرْتُهُ
 ٨٩٦ - وَتَارِكِ رَكْنًا سِوَاهُ مَا نَسَكَ
 مَا تَمَّ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالَّذِي تَرَكَ
 ٨٩٧ - وَتَارِكِ الْوَاجِبِ يُهْرِيْقُ دَمًا
 وَصَامَ تِلْكَ الْعَشْرَةَ اللَّذْ عَدِمَا



باب الفوات والإحصار

- ٨٩٨ - من فاته الوقوف فليُحَلَّ
 ٨٩٩ - والهدي في وقت الفوات افترضا
 ٩٠٠ - ومن عن البيت يُصدُّ يهدي
 ٩٠١ - ومن عن الوقوف صدَّ ما جعل
 ٩٠٢ - ومن بنحوٍ مرضٍ قد أحصر
 ٩٠٣ - وكلُّ ذي شرطٍ في الابتداء
 بعمرةٍ وليَقْضِ ما أهلاً
 لكنَّه يُذْبَحُ في وقتِ القضا
 ثم يحلُّ وليَصُومَ للفقْدِ
 عليه شيءٌ وعمرةٍ يحلُّ
 يظلُّ مُحْرِماً إلى أن يقدر
 حلَّ بلا هديٍّ ولا قضاءٍ



باب الهدي والأضحية

- ٩٠٤ - الأفضلُ فيها حسبَ ترتيبِ يومٍ
 ٩٠٥ - لكنَّ ما دونِ الثني لا يُجزى
 ٩٠٦ - وهو على الترتيبِ ذو أعوامٍ
 ٩٠٧ - والضأنُ منها جذعٌ قد أجزا
 ٩٠٨ - فالشاةُ تُجزى واحداً وسبعه
 ٩٠٩ - ما أجزاءُ عوراءٍ أو عجفاءٍ
 ٩١٠ - ولا مريضةٌ ولا عضباءُ
 ٩١١ - ويجزى اللدُّ نصفُ قرنيه ذهب
 ٩١٢ - في الإبلِ السنَّةُ عقلُ اليسرى
 ٩١٣ - والنحرُ طعنُ حربةٍ في الوهدة
 ٩١٤ - مسمىً مكبراً إذا نسك
 ٩١٥ - بنفسه أو مسلماً قد وكَّلا
 ٩١٦ - وبعده يومان والليلَ اجتنب
 الإبلُ ثمَّ بقرٌ ثم غنم
 من إبلٍ أو بقرٍ أو معزٍ
 خمسةٍ أو عامينٍ أو ذو عامٍ
 وسنُّه نصفُ ثني المعزى
 أجزا سواها فهي ساوتُ سبعة
 عرجاءٍ أو هتماءٍ أو جداءٍ
 وتجزى البتراءُ والجماءُ
 أو أذنيه كذا الخصيُّ دونَ جبِّ
 قائمةً على يدٍ ونحرا
 وغيرها يذبحُ والعكسُ أتى
 قائلاً اللهم ذا منك ولك
 يشهدُها في العيد من بعد الصلا
 كرهاً فإن يفتِ قضى الذي وجب



فصل

في التعيين

- ٩١٧ - بالقول لا بنية تَعَيَّنَا
 ٩١٨ - وجازَ جَزُّ الصوفِ لا إن البقا
 ٩١٩ - لا تُعْطِ منها جازراً ولا تَبِعْ
 ٩٢٠ - ويُجْزئُ الذبْحُ لما تَعَيَّبَا
 ٩٢١ - الأضحيةُ التي بلا نذرٍ تُسَنِّ
 ٩٢٢ - ثَمَّةٌ أثلاثاً تُسَنُّ القسمةُ
 ٩٢٣ - وجازَ أكلها سوى أوقيةٍ
 ٩٢٤ - ومن له أضحية في العشرِ
- وجاز نقلُ ملكه لأحسنا
 أنفعُ وأستحبُّ أن يَصَدَّقَا
 جلدًا ولا شيئاً ولكن انتفع
 إلا الذي في ذمةٍ قد وجبا
 وذبحها أفضلُ من بذلِ الثمنِ
 أكلُ تَصَدُّقٍ كذا هديتهُ
 أخرجها وحيث لا، يضمن تي
 يحرمُ أخذُ شعره والظفرِ



فصل

في العقيقة

- ٩٢٥ - عن الغلامِ ذبْحُ شاتينِ وعن
 ٩٢٦ - والذبْحُ يومَ سابعٍ وحيث لا
 ٩٢٧ - والشركُ لا يُجْزئُ في العقيقةِ
 ٩٢٨ - لا يكسرُ العظمَ وجدلاً يُنْتَزَعُ
- جاريةٍ شاةٍ عقيقةً يُسَنِّ
 فسابعٌ تلا فسابعٌ تلا
 وما عدا ذلك كالأضحيةِ
 ولا عتيرةً تُسَنُّ أو فرَعُ



كتاب الجهاد

- ٩٢٩ - فرضُ كفايةٌ وعينٌ إن حضر
- ٩٣٠ - ثم الرباطُ تمَّ في الإتمامِ
- ٩٣١ - ثم الجهادُ دونَ إذنِ الوالدِ
- ٩٣٢ - ولم يَجْزُ غزوُ بلا إذنِ الإمامِ
- ٩٣٣ - وليتفقَد الإمامُ الجحفلا
- ٩٣٤ - ويملكُ العُنْمُ بالاستيلاءِ
- ٩٣٥ - يُنْفَلُ بعدَ الخمسِ إن شا رُبْعَهُ
- ٩٣٦ - وشاركَ الجيشُ السرايا فيما
- ٩٣٧ - يُقَسَمُ ما بَقِيَ بعدَ الحُمسِ
- ٩٣٨ - مِنْ حَرَقِ رَحْلِ مَنْ يَغُلُّ اسْتِثْنَا
- ٩٣٩ - وبين قسمة ووقفٍ خيرا
- ٩٤٠ - والوقفُ مَنْ تحتَ يديه قرا
- ٩٤١ - ولاجهادٍ للإمامِ يُرجعُ
- ٩٤٢ - ويُجَبَرُ العاجزُ عن عَمارة
- ٩٤٣ - وفيءُ المأخوذِ من أموالِ
- ٩٤٤ - كجزيةٍ وما لخوفٍ تُركا
- ٩٤٥ - ففي المصالحِ الجميعُ يُصرفُ
- أو العدوُّ أو الإمامُ قد أمر
- لأربعين أي من الأيام
- تطوعاً ما جاز للمجاهدِ
- لا إن عدوُّ خيفَ فاجأ الأنامُ
- ويمنعُ المرجف والمخذلا
- للحاضرينَ من ذوي الهيجاءِ
- بدايةً والثلاثَ حين الرجعه
- يبقى ومعه اقتسموا الغنما
- سهمٌ لكلٍ ضعُفُهُ للفرسِ
- مُصْحَفٌ أو سلاحٌ أو ما حيا
- الإمامُ إن بالسيفِ تُفْتَحِ القرى
- أدى خراجاً فيه مستمرا
- في جزيةٍ وفي خراجٍ يوضعُ
- الأرضِ على التركِ أو الإجارة
- ذي الشركِ والكفرِ بلا قتالِ
- وَحُمُسُ حُمُسِ العُنْمِ مثلُ ذلكا
- كحاصلِ صاحبِهِ لا يُعرفُ



باب عقد أهل الذمة

- ٩٤٦ - وليس إلا للمجوس يُعقدُ
 ٩٤٧ - وتابعُ لذين يُجرى الحكمُ لَهُ
 ٩٤٨ - لا جِزْيَةٌ على صبيٍّ أو مره
 ٩٤٩ - وصائرُ أهلاً يؤدي كل عام
 ٩٥٠ - وامتُهنوا في أخذها وطولاً
 وَمَنْ تَنَصَّرُوا وَمَنْ تَهَوَّدُوا
 يَعْقِدُ ذَا الإِمَامِ أَوْ مِنْ مِثْلِهِ
 أَوْ عَبْدٍ أَوْ مِنْ عَجْزِهِ قَدْ أَفْقَرَهُ
 وَبِأَذْلِ الْفِرْضِ قِتَالُهُ حَرَامٌ
 وَقَوْفُهُمْ وَجَرُّ الأَيْدِي أَعْمَالٌ



فصل

في أحكام أهل الذمة

- ٩٥١ - بحكم الإسلام الإمامُ الأَلمَاني
 ٩٥٢ - وفي إقامة الحدودِ فيما
 ٩٥٣ - وميِّزُ الذمِّيِّ عَمَّنْ أسلما
 ٩٥٤ - ولا يُصَدَّرُونَ والسَّلامُ
 ٩٥٥ - ويُمْنَعُونَ من بنا ما انهدما
 ٩٥٦ - كالجهرِ بالكتابِ أو ظهورِ
 ٩٥٧ - وجاز أن يبني ذمِّيٌّ على
 ٩٥٨ - وإنِ كَتَابِيَّ أرادَ يَنْتَقِلُ
 في مالهم وعرضهم وفي الدِّمَاءِ
 يَرَوْنَ فِيهِ عِنْدَهُمْ تحريماً
 والخيلَ لا يركبُ والسرجَ رمى
 ما ابْتَدِئُوا به ولا قيامُ
 مِنْ بَيْعٍ وَنَحْوِهَا كي تُعدما
 ناقوسٍ أو خنزيرٍ أو حُمُورِ
 حدٍ يُساوي مسلماً لا ما اعتلا
 لما سوى الإسلامِ منه ما قُبِلَ



فصل

في نقض العهد

- ٩٥٩ - إذا أبى الذمِّيُّ بذلَ الجِزْيَةِ
 ٩٦٠ - أو اعتدى بقتلٍ أو زنىٍّ على
 أو التزامَ حكمِ دينِ الأُمَّةِ
 مسلمٍ أو قَطَعَ الطَّرِيقَ اعتملاً



٩٦١ - أو كان للجاسوس ذا إيواءٍ أو ذكر الإسلام بالأذواءِ
٩٦٢ - يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ لَهُ لَا أَهْلُهُ وقتلُهُ حَلَّ وَحَلَّ مَالُهُ





كتاب البيوع

- ٩٦٣ - البيع أي تبادلُ الأموالِ
 ٩٦٤ - مؤبداً وليس قرضاً أو ربا
 ٩٦٥ - وعقدُهُ بالصيغةِ القوليةِ
 ٩٦٦ - قوليةُ الإيجابِ والقبولِ
 ٩٦٧ - كذا التراخي صح في المجلس لا
 ٩٦٨ - واشترطَ الرضى ومع حق نفي
 ٩٦٩ - لذا تصرفُ السفيةِ والصبي
 ٩٧٠ - والعينُ حل نفعُها بغيرِ
 ٩٧١ - لا الكلبِ والسرجينِ أعني النجسا
 ٩٧٢ - وفي سوى المسجدِ الاستصباحُ
 ٩٧٣ - والبيعُ للمصحفِ أيضاً يُمنعُ
 ٩٧٤ - ورابعُ الشروط أن يكونا
 ٩٧٥ - فإن شرى أو اشترى للمالكِ
 ٩٧٦ - فإن له في الذمة اشترى وما
 ٩٧٧ - ولا تبغ سوى مساكنِ القرى
 ٩٧٨ - ولا يباعُ الماء في البئر ولا
 ٩٧٩ - وخامسُ الشروط أن ما ذكرا
 ٩٨٠ - فلا يباع الطير في الهواءِ
 كعينٍ أو منفعةٍ حلالٍ
 فالكل من دخول هذين أبى
 أو بالمعاطاةِ وذي الفعليةِ
 وسبقُ أيّ منهما مقبولُ
 إذا بما يقطعُ عنه اشتغلا
 وأن يكون جائز التصرفِ
 بغير إذنٍ للولي قد أبى
 حَوْجا كدود القز أو كالعيرِ
 ونَجِسِ الأدهانِ أو ما نُجِّسا
 بذى التي تنجست يباحُ
 والحشراتُ أيضاً إذ لا تنفعُ
 مالكا العاقدُ أو مأذونا
 من غير إذنٍ لم يصح ذلكُ
 سماه جاز إن يُجزأ أو غُرماً
 إن فُتحت بالسيف ولتؤجرا
 ما كان من شوكٍ بأرضٍ أو كلا
 فيه على تسليمه قد قدرا
 أو شارداً أو سابحاً في الماءِ

- ٩٨١ - ولا يصحُّ بيعُ ما قد غُصِبَا
 ٩٨٢ - سادسها كون المبيع يُعَلَّمُ
 ٩٨٣ - فلا يصح ما بجهلٍ نُظِرَا
 ٩٨٤ - كالمسك في فأرتِه وما بَطُنُ
 ٩٨٥ - وهكذا بيع النوى في التمرِ
 ٩٨٦ - ولا يصح أيُّ ما لَمَسْتَا
 ٩٨٧ - وبيع نحو العبد بين الأعبِدِ
 ٩٨٨ - وصح الاستثناء مما يؤكَلُ
 ٩٨٩ - وبيع ما في جوفه ما يؤكَلُ
 ٩٩٠ - وبيع نحو اللوز في القشر اعتدِدُ
 ٩٩١ - وسابغ الشروط علمٌ بالثمن
 ٩٩٢ - بما انتهى إليه سعرٌ أو بما
 ٩٩٣ - وبيع كُله الثوب بالذراعِ
 ٩٩٤ - وصحَّ بيع قسَط ما قد عُلِمَا
 ٩٩٥ - أو إن يبع مشاعاً أو ما ينقسم
 ٩٩٦ - وصح بيع خله مع خمره
 ٩٩٧ - والخمر خلا قدرت وقدرا
- إلا لقادرٍ أو اللذُّ غَصَبَا
 برؤيةٍ أو صفة اللذُّ يُسَلَّمُ
 أو مع نقص الوصف أو لما يرا
 من حملٍ أو ما كان في ضرعِ كَبَنُ
 والفجل لم يقلع وصوفِ الظهرِ
 خذ بِكذا وأيُّ ما نبذتا
 غيرَ معينٍ كثنياه اردِدُ
 كَرَأْسِه لا شَحْمِه إذ يُجْهَلُ
 كالبيضِ والرمانِ ليس يُحْظَلُ
 والحبِّ في سنبلِه إن يَشْتَدِدُ
 فلا يصح البيع مع جهلٍ إذنُ
 باع فلانٌ أو بما قد رقما
 لا البعض منه ليس إذا امتناعِ
 إن يُعلم السعْرُ لكلِّ منهما
 عليه بالأجزاء إذ سعرٌ عُلِمَ
 بقسطه كعبدِه مع غيره
 الحرُّ عبداً ولجهل خيرا



فصل في بيوع نُهي عنها

- ٩٩٨ - احكم لعقد البيع بالبطلانِ
 ٩٩٩ - والبيع للسلح عند الفتنِ
 لا غيره بعد الأذان الثاني
 أو آيلٍ خمرأً لمن به عُنِي



- ١٠٠٠ - وبيع مسلم لكافر بطل
 ١٠٠١ - لكن من يسلم وهو في يده
 ١٠٠٢ - وفُسط العوض حيث اجتمعا
 ١٠٠٣ - والجمع للبيع مع الكتابة
 ١٠٠٤ - ويحرم البيع أو الشراء على
 ١٠٠٥ - ورّد الإبدال لذي التأجيل
 ١٠٠٦ - والبيع والشراء بسعر عاجل
 ١٠٠٧ - وجاز بعد قبضه المؤجلا
 ١٠٠٨ - أو حال وصفه أو اشتراه



باب الشروط في البيع

- ١٠٠٩ - منها صحيح مثل رهن عينا
 ١٠١٠ - أو شرط بائع لسكنى الدار
 ١٠١١ - ويبطل البيع إذا ما جمعا
 ١٠١٢ - وفاسد منها به العقد نفي
 ١٠١٣ - ولا يصح بعثك الشيء إذا
 ١٠١٤ - أو حيث قال راهن لمرتهن
 ١٠١٥ - وصح بيع بعثك الشيء على
 ١٠١٦ - والشروط دون العقد ذو بطلان
 ١٠١٧ - أو عدم البيع أو الإعطاء
 ١٠١٨ - ونحو ذي كبيع أو نفاق
 ١٠١٩ - وصح بيع من براءة شرط
- أو كون عبد كاتباً أو مؤمناً
 شهراً أو المشتري حمل الشاري
 ذو العقد فيه بين شرطين معا
 كشرط عقد آخر كالسلف
 وافق زيداً أو أتيت بكذا
 إن لم أجد بالحق نلت ما رهن
 أن تنقد القيمة لي إلى ثلث
 إن يشترط بيع بلا خسران
 أو عدم العتق أو الولاء
 لكن يصح الشرط للإعتاق
 من كل عيب واشترطه سقط

١٠٢٠ - وصح بَيْعٌ حيث بانَ أكثرًا ذرعاً وعكسُهُ وجهلاً خَيْرًا

باب الخيار وقبض المبيع والإقالة

- ١٠٢١ - سبعةُ الخيارُ فالمجلس ما
 ١٠٢٢ - يثبتُ في بيعٍ وصلحٍ وسلم
 ١٠٢٣ - وعنهما بالنفي منهما سقط
 ١٠٢٤ - والثاني شرطٌ ولو وقت حُدِّدا
 ١٠٢٥ - مُدَّتُهُ تبدأ حين يُبرمُ
 ١٠٢٦ - في البيعِ والصلحِ وفي الإجارةِ
 ١٠٢٧ - ويثبت اشتراطه لواحدٍ
 ١٠٢٨ - وجاز فسخُّ للذي قد خيِّرا
 ١٠٢٩ - والملك للمبتاع فيهما انتقل
 ١٠٣٠ - وثمَّ لا تصرفُ في مثنى
 ١٠٣١ - أما إذا للمشتري الخيارُ
 ١٠٣٢ - ومن يمت من مشتراً أو شاري
 ١٠٣٣ - ثالثها خيارٌ من قد غُبنا
 ١٠٣٤ - رابعها خيارٌ تدليس كأنُ
 ١٠٣٥ - خامسها خيارٌ عيب وهو ما
 ١٠٣٦ - يخير المبتاع بين ما دفع
 ١٠٣٧ - وبين أرشٍ ما اشترى في قشره
 ١٠٣٨ - وحيث لا قيمةً فيما كُسرا
 ١٠٣٩ - والغبنُ والتدليسُ والعيبُ على
 ١٠٤٠ - لا الوقت في تصرية الأنعام
 ١٠٤١ - وليس محتاجاً إلى حكم القضا
- داما معاً فيه خيارٌ لهما
 إجارةٌ صرفٍ وغيرهنَّ لم
 ومُسقط خياره عنه فقط
 في العقد لا بعد لزوم فارددا
 فإن مضت أو قطعاه يلزمُ
 في ذمةٍ أو مدةً ما تلتِ
 والغدُّ لا يدخلُ إن إلى الغدِ
 لو ذاك ليس راضياً أو حاضرا
 فالكسبُ ملكُهُ ونام انفصل
 كذا ولا في الثمنِ المُعَيَّنِ
 فقط فما قام به اختيارُ
 يبطل حقه بذا الخيارِ
 بما عن العادة كان بائنا
 يُسَوِّدُ الشعرَ ليزداد الثمنُ
 يُنقص قيمةً كفحشٍ في الإما
 والأرشِ والأرشُ إن الرُدُّ امتنع
 وردّه مع رُدِّ أرشٍ كسره
 عادَ بِكُلِّ الثَّمَنِ الذي اشترى
 تراخٍ ان من اشترى ما قبلا
 فهو ثلاثةٌ من الأيامِ
 ولا حضورٍ بائعٍ ولا رضى



- ١٠٤٢ - وإن على وقت الحدوث يُختصم
- ١٠٤٣ - لكن إذا لم يحتمل قولين
- ١٠٤٤ - سادسها خيار تخبير الثمن
- ١٠٤٥ - يثبت في أنواع بيع أربع
- ١٠٤٦ - أو بان أن البائع اشتراه
- ١٠٤٧ - والمذهب الحط لما زاد على
- ١٠٤٨ - وذا الخيار ثابت إذا أبيع
- ١٠٤٩ - أو باع بعضه بقسط ما اشترى
- ١٠٥٠ - ويُلحق الأرش برأس المال
- ١٠٥١ - وهكذا في الزيد أو في الحط
- ١٠٥٢ - لكن إذا بعد لزوم البيع لا
- ١٠٥٣ - سابعها الخيار إن تخالفا
- ١٠٥٤ - إن عدما بينة أو لهما
- ١٠٥٥ - وليرجعا لقيمة عند التلف
- ١٠٥٦ - والقول باليمين لاختلاف
- ١٠٥٧ - والقول للبائع مع يمينه
- ١٠٥٨ - فإن أبيع التسليم كل منهما
- ١٠٥٩ - إن يكن الثمن ثم عينا
- ١٠٦٠ - فإن يكن ديناً وكان في البلد
- ١٠٦١ - وحيث كان غائباً ذا بُعد
- ١٠٦٢ - ويثبت الخيار عند الخلف
- فالقول قول مشترٍ مع القسم
فقول ذي القول بلا يمين
إن عاقد برأس مال يعلمن
متى يبين خلاف قول البائع
مؤجلاً ولم يكن أبداً
سعر وفي التأجيل أن يؤجلاً
شهادة من بائع نحو الأب
أو اشتراه حيلة بأكثر
ويخبر الذي اشترى بالحال
وقت خيار مجلس أو شرط
يُلحق والإخبار عُدَّ أفضل
في ثمن أو أجره تحالفاً
فالفسخ إن لم يرض أي منهما
وقول مشترٍ إن الوصف اختلف
في شرط أو في أجل للنافي
في قدر ما يباع أو في عينه
يُقَام عدلٌ يُسَلِّمُ المستلماً
ويُجَبَّران حيث كان ديناً
فحجر مالٍ ومبيع يُعتمد
يجوز للبائع فسخ العقد
في الوصف أو تغير في الوصف



فصل

في التصرف في المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه

- ١٠٦٣ - للمشتري المبيع بالعقد انتقل
 ١٠٦٤ - ثم الضمان لتصرف تبّع
 ١٠٦٥ - واستثنى نحو ما يكال حيث لا
 ١٠٦٦ - فإن بأفة السماء قد تَلِف
 ١٠٦٧ - وخيّر المشتري إن شخص فعل
 ١٠٦٨ - وقبض نحو ما يكال يحصل
 ١٠٦٩ - وقبض ضبرة يكون نقلاً
 ١٠٧٠ - فسخ وليست بيعاً الإقالة
- لذا تصرف لغيره بطل
 ما لم يك البائع من قبض منع
 تصرف بغير قبض أولاً
 ففسخ بيع متلف منه ألف
 في فسخ أو إمضا وأخذ للبدل
 بذاك والمنقول حين ينقل
 وغيرها كالدار أن يخلي
 فلا خيار جائز أو شفعة



باب الربا والصرف

- ١٠٧١ - الفضل والنساء يحرمان
 ١٠٧٢ - في كل ما يوزن نحو التبر
 ١٠٧٣ - لا يُبدل الموزون منه إلا
 ١٠٧٤ - ولا جزافاً بعضه ببعض
 ١٠٧٥ - والجنس ما اسم خصه وعُدداً
 ١٠٧٦ - والفرع مثل الأصل في المصير
 ١٠٧٧ - والحيوان منه مثل اللحم
 ١٠٧٨ - واللحم بيعه بأصله مُنَع
 ١٠٧٩ - وهكذا كعكس مطبوخ به
 ١٠٨٠ - وعند الاستواء من أولئك
- إن يتحد في الجنس مبدلان
 وكل ما يكال مثل التمر
 وزناً ولا المكيال إلا كيلاً
 والكل لاختلاف جنس مرضي
 بالنوع كالبر وما قد نُقداً
 فليس خبز البر كالشعير
 والشحم جنسان لأجل الاسم
 مثل الدقيق إن بحبه جُمع
 وبيع جنس يابس برطبه
 كالرطب بالرطب يجوز ذلك

- ١٠٨١ - ولا يباع الربوي مرافقا سواء بالذي بجنسٍ وافقا
 ١٠٨٢ - والتمر ذو النوى بما منه خلا لا بالنوى فقط فذا ما حظلا
 ١٠٨٣ - وجاز بيعُ الصوف والألبانِ بما من الشياه فيها ذانِ



فصل

في ربا النسئة

- ١٠٨٤ - ويحرمُ النَّسَاءُ حَيْثُ اتَّفَقَا في علةٍ أو لا فَحِلٌّ مطلقا
 ١٠٨٥ - وفي الذي لا وزنَ أو لا كيلا كالحيوانِ والثيابِ حَلًّا
 ١٠٨٦ - وليس في النقدِ إذا يجاءُ مع غيره فضلٌ ولا نَسَاءُ
 ١٠٨٧ - والبيعُ للدينِ بدينٍ يُمنَعُ قالَ ابنُ منذرٍ عليه أجمعوا



فصل

في الصرف

- ١٠٨٨ - وعقد صرفٍ كله أو بعضٍ أبطلُ بالافتراقِ دون قبضِ
 ١٠٨٩ - ثُمَّ الدنانيرُ كذا الدراهمُ في العقد بالتعيينِ ثُمَّ تلزمُ
 ١٠٩٠ - فالردُّ والإمساكُ في المعيبِ مِ الْجِنْسِ والبُطلانُ في المغصوبِ
 ١٠٩١ - ويحرم الربا بدار الحربِ والسُّلْمِ للمسلم أو للحربي



باب بيع الأصول والثمار

- ١٠٩٢ - تشمل دارٌ أرضها ورقًا وسلمًا إن سُمِّرا وسقفا
 ١٠٩٣ - وباباً إن يُنصبَ وما بها اتصل لا مودعاً فيها وما عنها انفصل

- ١٠٩٤ - والأرضُ والبستانُ يشمَلانِ ما كان من غرسٍ ومن بنيانِ
 ١٠٩٥ - لا زرعٍ او جزءٍ او ما يلتقطُ فهي لبائعٍ إذا لم تشتط



فصل

في بيع الثمار ونحوه

- ١٠٩٦ - لبائع ما انشق منه الطلعُ للقطع إن لم يُشترط ذا القطعُ
 ١٠٩٧ - كخارج من كمه وما ظهر من نوره وما بدا من الثمر
 ١٠٩٨ - وبيع زرع وثمار لا يباح قبل اشتداد الحب أو بدو الصلاح
 ١٠٩٩ - ونحو ذي كَرَطَبَةٍ وبقلٍ إن كان ذاك البيع دون الأصل
 ١١٠٠ - إلا بشرط القطع حالاً حيث صح أو جزءاً أو لقطعةً حيث اتضح
 ١١٠١ - ويبطل البيع إذا ما مطلقاً قد باعه أو كان مع شرط البقا
 ١١٠٢ - أو مع شرط القطع لكن تركا حتى بدا الصلاح بعد ذلكا
 ١١٠٣ - أو اشترى عريّة فأثمرت أو جزءاً أو لقطعةً ثم نَمَتْ
 ١١٠٤ - أو ما بدا صلاحه ثم حصل مع غيره اشتباه الكل بطل
 ١١٠٥ - وإن بدا الصلاح جاز مطلقاً بيعٌ وجاز البيع مع شرط البقا
 ١١٠٦ - وجائزٌ للمشتري أن يُبقيه ثم على من باعه أن يسقيه
 ١١٠٧ - ثم لآفةٍ من السماء عاد على ذي البيع ذو الشراء
 ١١٠٨ - أما إذا أتلفه ابنُ آدماء فهو مخيرٌ كما تقدما
 ١١٠٩ - وإن بدا الصلاح في أغصانٍ فهو صلاح النوع في البستان
 ١١١٠ - بدوهُ نحو اسودادٍ في العنب أو اصفرارٍ واحمرارٍ في الرطب
 ١١١١ - والعبد ماله لبائع يظل وباشترط مشتري له انتقل
 ١١١٢ - لكن إذا للمال مشتري قَصَدَ فالبيع في المالِ شروطُهُ تُعدّ

١١١٣ - وما عليه من ثيابٍ قد جرى عرفُ بها فتلك للذي اشترى



باب السلم

- ١١١٤ - السَّلْمُ العَقْدُ على مؤجلٍ
 ١١١٥ - وسبعةٌ في مُسَلِّمٍ تُشترطُ
 ١١١٦ - بالكيل والذرع ونحو ذانٍ
 ١١١٧ - بخلف ما اختلف كالرمانِ
 ١١١٨ - وصح في مميِّزِ الأخلاطِ
 ١١١٩ - نحو الذي يُنسجُ من نوعينِ
 ١١٢٠ - وصحَّ فيما خَلَطَهُ لم يُقصدِ
 ١١٢١ - والثانِ أن يُذكر ما به وُصفِ
 ١١٢٢ - كجنسه ونوعه والبلدِ
 ١١٢٣ - فإن أتى بذاك أو بأفضلا
 ١١٢٤ - والثالث الذُّكْرُ لَقَدْرٍ شرعي
 ١١٢٥ - يربعُ عِلْمُ أجلٍ في السِّعْرِ
 ١١٢٦ - فلا يصحُّ أجلٌ ذو قُرْبِ
 ١١٢٧ - وصحَّ في المأخوذ كل يومٍ
 ١١٢٨ - خامسها الغالبُ فيه يُوجدُ
 ١١٢٩ - وجاز فسخ العقد إن تعذرا
 ١١٣٠ - والسادِ لا افتراق قبل القبضِ
 ١١٣١ - وصح إن أسلمَ في جنسينِ
 ١١٣٢ - إن بيَّنا جنسيهما والثمنا
- في ذمةٍ بثمنٍ معجلٍ
 أولها كون الصفات تُضبطُ
 وهكذا المعدودُ من حيوانٍ
 أو الجواهرِ أو الأواني
 إذ يرجعُ الأمرُ لِانضباطِ
 من الثيابِ أو سَكَنَجِيْنِ
 كالملح في العجينِ أو لا فاردِ
 والسِّعْرُ في الظاهر معه يختلفُ
 وجودةً لا أردًا أو أجودِ
 من نوعه فلازم أن يُقبلا
 كالكيل في المكيل أو كالذرعِ
 مؤثراً في عادةٍ كالشهرِ
 أو حالاً أو إلى اشتداد الحبِّ
 يومٌ وذا كالخبزِ أو كاللحمِ
 عند الحلول ليس حين يُعقدُ
 وبعضه كذا له أن يصبرا
 ويبطل البعض بترك البعضِ
 لوقتٍ أو جنسٍ إلى وقتينِ
 وكلُّ وقتٍ قسَطُهُ قد بيَّنا

- ١١٣٣ - سابعها في ذمة ما يُسَلَّم
 ١١٣٤ - في غيره يصحُّ أن يُشترط
 ١١٣٥ - ولا يصح بيع ما لم يقبض
 ١١٣٦ - ولا حوالة به ولا إليه
- وموضع العقد الوفاء يلزم
 وإن ببراً أو ببخر شرطاً
 من مسلم فيه وأخذ العوض
 ولا كفالة ولا رهن عليه



باب القرض

- ١١٣٧ - والقرض مندوبٌ وصح قرض ما
 ١١٣٨ - يملك بالقبض ويلزم البدل
 ١١٣٩ - ويلزم القبول في ردّ البدل
 ١١٤٠ - وعند إعواز فقيمة تفي
 ١١٤١ - وإن يطالبه بغير البلدة
 ١١٤٢ - وكل قرض جر نفعاً يُحظّل
 ١١٤٣ - وإن يكن تبرعاً قبل الوفا
- يصح بيعه سوى ابن آدم
 في ذمة حلّ ولو إلى أجل
 قيمة ذي القيمة أو مثل المثل
 وقيمة الفلوس وقت السلف
 مع نقص قيمة بها ومؤنة
 ما لم يكن بغير شرط يحضّل
 يجوز إن يحسبه أو ينو الكفا



باب الرهن

- ١١٤٤ - فيما يجوز البيع صح عقد
 ١١٤٥ - وباطل إن بيعه ممنوعاً
 ١١٤٦ - لأجل دين ثابت ويلزم
 ١١٤٧ - ورهن ما يباع جاز للثمن
 ١١٤٨ - ثم اللزوم زال إن أعاده
 ١١٤٩ - ولا تصرف لأيّ منهما
 ١١٥٠ - وتؤخذ القيمة عن ذا بدلا
- رهن به مع حقه وبعد
 ما لم يكن ثماراً أو زروعاً
 في حق رهن بقبض يُعلم
 لا نحو ما يُكتال أو ما يُتزن
 لراهن وعاد بالإعاده
 وصح عتق رهن وأثما
 والكسب والأرش لرهن جعلاً



- ١١٥١ - ومؤنة الرهن على الذي رهن وهو أمانة لدى من ارتهن
 ١١٥٢ - فلم يكن عليه شيء بالتلف وليس ذاك مسقطاً من السلف
 ١١٥٣ - والباقي رهنٌ بجميع الدين والبعض لا يُفكُّ بعض الرهن
 ١١٥٤ - لا حيث كان الرهن في دينين لواحدٍ ذا الرهن أو لاثنين
 ١١٥٥ - وجاز أن يزداد فيما يُرهنُ لا دينه ولا يزداد الثمن
 ١١٥٦ - وحيث حلَّ الدينُ باع المرتهن إن راهنُ أبى وكان قد أذن
 ١١٥٧ - أو لا فحاكم يبيع الرهنا إن لم يبعه ويوفي الدينا



فصل

- ١١٥٨ - يكون عند من عليه اتَّفقا فإن يبعه فبنقد نفقا
 ١١٥٩ - ثمة بعد القبض إن يتلف ثمن في يده فمن ضمان من رهن
 ١١٦٠ - ومن ضمانه إذا كان ادعى بأنه لدائنٍ قد دفعا
 ١١٦١ - بلا حضور راهنٍ أو بيَّنه حيث أبى مرتهنٌ ما بيَّنه
 ١١٦٢ - وشرط منع بيع رهنٍ أبطل أو إن وَفَّيتَ لي وإلا فهو لي
 ١١٦٣ - والقول قول راهنٍ في رهنه ورد رهنه وقدر دينه
 ١١٦٤ - وإن أقر راهنٌ فيما رهن فهو عليه إن أباه المرتهن
 ١١٦٥ - كإن أقر أن رهنه جنى أو أنه لا يملك اللذ رهنا



فصل

في الانتفاع بالرهن

- ١١٦٦ - وصاحب الدين له أن يركبا بقدر ما ينفقه ويحلبا
 ١١٦٧ - ومنفقٌ بدون إذن الراهن جاز له الرجوع إن لم يمكن

- ١١٦٨ - كذا وديعةٌ كذا عاريه كذا جمالٌ تُرِكتُ مكريه
 ١١٦٩ - ومن يُعَمَّرُ دونِ إذنٍ خارباً فما سوى الآلة ليس طالبا



باب الضمان

- ١١٧٠ - صح ضمان جائز التصرفِ ثم على المضمون أو ذا أن يفي
 ١١٧١ - وتبرأ الذمة للضمنين إن تبرأ الذمة للمضمون
 ١١٧٢ - واعتبر الرضى من الضمين لا العلم بالمضمون والمضمون
 ١١٧٣ - ويضمن الآيل للمعلوم والغضب واللد قبضه بسوم
 ١١٧٤ - وعهدة المبيع والعواري عكس الأمانات كالاستتجار



فصل

في الكفالة

- ١١٧٥ - صحت كفالة بكل عين مضمونة أو من غدا ذا دين
 ١١٧٦ - لا الحد والقصاص والكفيل معتبر رضاه لا المكفول
 ١١٧٧ - فإن يمت أو يحضر المكفول كالعين تتلف يبرئ الكفيل



باب الحوالة

- ١١٧٨ - تصح إن تكن لدين مستقر وذاك في المحال فيه ما اعتبر
 ١١٧٩ - مع شرط الاتفاق في جنسهما وصفهما وقتهما قدرهما
 ١١٨٠ - ويبرأ المحيل بالحواله ويُطلب الذي له أحاله
 ١١٨١ - ولا اعتبار بالرضى إن يُحل عليك منك أو تُحل على ملي

- ١١٨٢ - ومن على ثمنٍ او به يُحَلُّ والبيع بان باطلاً فقد بطل
١١٨٣ - وعند فسخ البيع ما أُحيلا صح وللعاقد أن يُحيلا



باب الصلح

- ١١٨٤ - يصحُّ أن يُسَقَطَ بعضَ الدينِ أو يَهَبَ المقرُّ بعضَ العينِ
١١٨٥ - إن لم يكن شرطاً ولكن مُنِعا إن كان ممن يُمنَعُ التبرعا
١١٨٦ - ووضع بعض الدين ذي الحلولِ معَ أَجَلٍ صَحَّ بلا تأجيلِ
١١٨٧ - ولا يصح الصلح عما أَجَّلا إلا كتابةً ببعضِ عَجَّلا
١١٨٨ - ولا يصح الصلح معَ مَنْ اعترف بالبيت في سكناه أو بعض الغرف
١١٨٩ - والصلح كي يقر بالملك حُظِّل أو هي بالزواج والعكس قُبِل
١١٩٠ - ومن لوعده بالعطا يُقَرُّ يُلْزَمُ بالدينِ ولا يُبَرُّ



فصل

في الصلح على الإنكار

- ١١٩١ - وصح صلح ساكتٍ أو منكرٍ يجهل ما عليه ذاك يفترى
١١٩٢ - والصلح للذي ادعى شراءً ومن عليه يُدَّعى إبراءً
١١٩٣ - فالمدعي لا المدعى يَرُدُّ بالعيبِ والشفعة تُسْتَرَدُّ
١١٩٤ - ولا يصحُّ باطناً إبرامُ ذي كذبٍ وأخذُه حرامُ
١١٩٥ - ولا يصح إن لحد سرقه أو حد قذفٍ أو لحق شفعة
١١٩٦ - أو لشهادةٍ ولا يقام حدٌّ قذفٍ وحق شفعةٍ لا يُسْتَرَدُّ
١١٩٧ - والغصنُ من لواه أو أقصاه عنه أَجْزُ إن رَبُّه أباه
١١٩٨ - وجاز فتحُ الباب نحو سكة نافذةٍ لا وضعُ نحو دَكَّةٍ

- ١١٩٩ - ودونَ إذنٍ لم يجز في ملكٍ جارٍ ولا دربٍ له ذو شِرْكٍ
 ١٢٠٠ - ووضعه على جدار جاره خشبةً يجوز لا يضطراره
 ١٢٠١ - ويُجبر الجار على إعمارٍ مشتركٍ كنهريٍّ أو جدارٍ



باب الحجر

- ١٢٠٢ - مَنْ لم يكن لديه شيءٌ مُعسِرٌ فلا يطالبُ وحبسٌ يُحظرُ
 ١٢٠٣ - ويحبس اللذ ماله بقدرٍ دينٍ إذا أبى بدون حجرٍ
 ١٢٠٤ - والبيع بعد الحبس إن أباه أمضاه حاكمٌ به قضاءه
 ١٢٠٥ - واحجُر على الذي عليه الدين حلٌ إن طلب الغريم والمال أقل
 ١٢٠٦ - وبعد ذا من باعه أو أقرضا يرجع إن يجهلٌ وحيث لا مضى
 ١٢٠٧ - وصح إن في ذمة تصرفا وبعد فك الحجر يُطلبُ الوفا
 ١٢٠٨ - كإن أقر أنه تدينا ومثله المقر أنه جنى
 ١٢٠٩ - ومالٌ مفلسٌ يبيعُ الحاكمُ ثم على قدر الديون يقسمُ
 ١٢١٠ - ولا يُحلُّ فَلَئْسَ ذا أجلٍ أو موتٌ ان كان برهنٍ أو ملي
 ١٢١١ - وإن غريمٌ بعد مالٍ قسما بدا بقسطه يطالبُ غرما
 ١٢١٢ - وحجره ما انفكَّ دونَ حاكمٍ ما إن بقي شيءٌ على ذا الغارم



فصل

في المحجور عليه لحظه

- ١٢١٣ - لِحَظِّهِ على السفية حَجْرًا ومثله المجنونُ واللذ صُعْرًا
 ١٢١٤ - وَمَنْ يبيعُ ماله أو يودعُ لديهمُ بعينِ ذاك يرجعُ
 ١٢١٥ - لكن ضمانُ ما جنوه يلزمُ ومتلفٍ لم يعطَ أيًّا منهمُ



- ١٢١٦ - والعقل والبلوغ والرشد بلا
 ١٢١٧ - واحكم على الصغير للإتمام
 ١٢١٨ - ولنبات الشعر حول القُبل
 ١٢١٩ - ورشدهُ الصلاح في المال فلا
 ١٢٢٠ - بحيثُ لا يُعَبَّنُ غالباً ولا
 ١٢٢١ - والأبُّ حالَ حجرِ الوليِّ
 ١٢٢٢ - فليتصرفوا لهم إحسانا
 ١٢٢٣ - ثم بجزء ربح القراضِ
 ١٢٢٤ - ويأكل الأقلَّ من كفايته
 ١٢٢٥ - والقول للوليِّ ودون الحلفِ
 ١٢٢٦ - وفي ضرورةٍ وغبطةٍ له
 ١٢٢٧ - بالعبدِ علَّقَ دينه إن يَسْتَدِنُ
 ١٢٢٨ - وقيمةُ المتلفِ أو جنايته



باب الوكالة

- ١٢٢٩ - إيجابها صح بكل قولٍ
 ١٢٣٠ - ممن له تصرفٌ في كل ما
 ١٢٣١ - عبادةً كالْحجِّ والكفَّارةِ
 ١٢٣٢ - أو حَقُّهُ كالعقدِ والإعتاقِ
 ١٢٣٣ - لا النذرِ والظهارِ واللعانِ
 ١٢٣٤ - وَهِيَ ككل ما جوازاً يُعقدُ
 ١٢٣٥ - وجائزُ العقودِ كالوكالةِ
 قبولها بالقول أو بالفعلِ
 تدخله نيابةُ ابنِ آدمَا
 لا الصومِ والصلاةِ والطهارةِ
 والفسخِ والرجعةِ والطلاقِ
 ولا الشهاداتِ ولا الأيمانِ
 بالموتِ والفسخِ وحجرِ تفسُدُ
 كذا المزارعةُ والجعالةُ

- ١٢٣٦ - كذا المساقاةُ كذا العاريه
 ١٢٣٧ - وليس للوكيل أن يوَكَّلَا
 ١٢٣٨ - ولا الشرا والبيعُ ممن قد أبي
 ١٢٣٩ - ولا بعرضٍ لا ولا إلى أجل
 ١٢٤٠ - والنقص عن قدرٍ إذا ما باعا
 وشركةٌ وديعةٌ وصيه
 إلا إذا ذاك إليه خُولا
 شهادةٌ منه له نحو الأبِ
 ولا بنقدي غيرٍ نقدي للمحل
 يضمه والزيد حيث ابتاعا



فصل

في ما يلزم الموكل والوكيل

- ١٢٤١ - وبالمعيب يُلزمُ الموَكَّلُ
 ١٢٤٢ - في البيع والشرا الوكيلُ سلَّما
 ١٢٤٣ - ويضمن الوكيلُ إن يؤخرِ
 ١٢٤٤ - ولا يصحُّ أن يوَكَّلَ الوكيلُ
 ١٢٤٥ - ولا شرا ما شاء أو ما عُيِّنا
 ١٢٤٦ - وخاصم الوكيل في القبضِ ولا
 ١٢٤٧ - وإن يقلُّ من زيدٍ قبضُ ما فَعَلَ
 ١٢٤٨ - ويضمن الوكيل لم يُشْهَدَ على
 بالفتح إن لم يرضه الموَكَّلُ
 لكنْ بدونِ إذنه ما استلما
 تسليم الأثمان إذا لم يُعذرِ
 في فاسدٍ أو في الكثير والقليلُ
 حتى يُبيِّنَ نوعَهُ والثَّمنا
 يقبض إن في الاختصام وُكَّلا
 من وارثٍ إلا إذا قال قَبَلَ
 قضاء دينٍ وعلى الإيداع لا



فصل

في ضمان الوكيل

- ١٢٤٩ - لا يضمن الوكيل ما قد تَلَفَا
 ١٢٥٠ - والقول للوكيل إن كان حلف
 ١٢٥١ - ومن يكن توكيل زيدٍ ادعى
 من غير تفريط إذا تصرفا
 في نفي تفريط وفي دعوى التلف
 فليس عمرو ملزماً أن يدفعاً

- ١٢٥٢ - ولا بأن يحلف للوكيل
بِكذِّبِهِ عَلَى ادْعَا التَّوَكِيلِ
١٢٥٣ - وبعد دفع عمرو ان زيد نفى
يُضْمَنُ عَمْرُو حَيْثُ زَيْدٌ حَلَفَا
١٢٥٤ - وليأخذ ان ودیعةً وحيثما
تتلف يُضْمَنُ أَيَّ شَخْصٍ مِنْهُمَا



باب الشركة

- ١٢٥٥ - وتلك في استحقاق اجتماع
وفي تصرفٍ وهِي أنواعُ
١٢٥٦ - أولها العنان من شخصين
في بدنيهما مع المالين
١٢٥٧ - وقد تصرفا بحكم الملك
وبوكالةٍ لَذاكَ الشُّرْكَ
١٢٥٨ - مع اشتراط العلم بالمالين
وذا ان من مضروبي النقدين
جزءاً من الربح مشاعاً علماً
١٢٥٩ - كذلك اشتراط كل منهما
تعيين ربح أو بجزءٍ جهلاً
١٢٦٠ - فلا تصح دون ذكره ولا
واقسيم وضيعةً بقدر المنفق
١٢٦١ - وربحاً اقسمةً على المتفق
جنساً فشرط الخلط ليس وارداً
١٢٦٢ - وليس شرطاً كون مالٍ واحداً



فصل في المضاربة (القراض)

- ١٢٦٣ - ثم القراض دفع ماله إلى
متجرٍ بجزء ربحٍ قد خلا
١٢٦٤ - كقوله لي أو لك الثلثان
أو بيننا الربحُ وذا نصفان
١٢٦٥ - والجزء للعامل في الخلف معهُ
كذا المساقاة أو المزارعه
١٢٦٦ - وليس للعامل أن يضاربا
حيث أضر سابقاً إذا أبى
١٢٦٧ - ورد حصّةً لشركةٍ خلت
وقسمةً دون اتفاقٍ حُظِلَتْ
١٢٦٨ - وقبل قسمةٍ وتنضيزٍ جُبر
نقصان رأس ماله كإن خسِر



فصل

في شركة الوجوه والأبدان والمفاوضة

- ١٢٦٩ - ثم الوجوه بين مبتاعين
 ١٢٧٠ - والكل عن صاحبه الوكيلُ
 ١٢٧١ - والملكُ والربحُ على ما اشترطَا
 ١٢٧٢ - والرابعُ الشركةُ بالأبدانِ
 ١٢٧٣ - تصحُّ في المباح كاصطيادِ
 ١٢٧٤ - فإن شريكٍ منهما قد قبلا
 ١٢٧٥ - وللمريضِ كالصحيحِ ما كُسِبَ
 ١٢٧٦ - ثم الأخيرُ شركةُ المفاوضه
 ١٢٧٧ - في كل ما تصرفا بمالِ
 ١٢٧٨ - ويُحسَبُ الربحُ على ما اتفقا
 ١٢٧٩ - وأبطلتْ إن نادرٌ من كَسِبَ
- في ذمتي ذينك بالجاهينِ
 وذا لذا بالثمنِ الكفيلُ
 واجعلُ وضيعةً كملكِ فرطَا
 ما اكتسبا بينهما قَسمانِ
 ونحوه كصنعةِ الحدادِ
 فعلاً عليهما لذا أن يفعلَا
 وإن يُطالبَ نائباً عنه يجب
 كلُّ شريكِ الشريكِ فَوْضَه
 أو بدنٍ من شريكِ خوالي
 وضيعةً بقدر مالِ أنْفقا
 أُدْخِلَ أو نحوِ ضمانِ غصبِ



باب المساقاة

- ١٢٨٠ - صحت على ذي ثمرٍ من الشجر
 ١٢٨١ - يعمل عاملٌ إلى الإثمارِ
 ١٢٨٢ - وليس للعامل شيءٌ إن ترك
 ١٢٨٣ - ويلزم العامل في الثمارِ
 ١٢٨٤ - وصاحب المال لِمَالٍ يُصلِحُ
- يؤكلُ أو غرسٍ له أو الثمر
 بجزءٍ ما يخرجُ من ثمارِ
 وأجرةٌ له لفسخٍ من ملكِ
 إصلاحها كالحرثِ والزبارِ
 كحائطٍ أو اشترا ما يُلقِحُ





فصل

في المزارعة

- ١٢٨٥ - صحت بجزءٍ يُعْلَمُ المزارعه لرب الأرضٍ أو لمن قد زارعه
 ١٢٨٦ - والبذر من ذي الأرض والغراسُ شرطٌ خلافُ ما عليه الناسُ



باب الإجارة

- ١٢٨٧ - ثلاثة شروط الاستئجارِ معرفة النفع كسكنى الدارِ
 ١٢٨٨ - والثاني أن يُعرفَ قدرُ الأجرة وفي الأجير صح نحو الكسوة
 ١٢٨٩ - وأجرةُ المثلِ على من ركبا من غير أن يبرم عقدا مركبا
 ١٢٩٠ - أو دَفَعَ الثوب إلى قِصارٍ ونحوه أو عامَلَ المكارى
 ١٢٩١ - ثالثها إباحة العين فلا تصح فيما نفعه قد حُظِلَا
 ١٢٩٢ - كجعل دارٍ لخمورٍ أو غنا أو جعلها كنيسةً أو لزنا
 ١٢٩٣ - وإن يُؤجر حائطاً لكي يضع أطراف أخشاب عليه ما امتنع
 ١٢٩٤ - ولا تؤجر نفسها قط المره إلا بإذن زوجها مؤتمره



فصل

في أحكام العين المؤجرة

- ١٢٩٥ - معرفة العين هنا تشتترط برؤيةٍ أو صفةٍ تنضبطُ
 ١٢٩٦ - والعقد كونه على النفع فلا يصح في الطعام كيما يؤكلا
 ١٢٩٧ - أو شمعةٍ تُشعلُ أو لدر بهيمةٍ وصح ذا في الظئرِ
 ١٢٩٨ - وماء الأرضِ والذي قد نقعا في البئرِ يدخلانِ فيها تبعا
 ١٢٩٩ - وثالثُ الشرطِ قدرةٌ على تسليمها فلا يصح ما خلا

- ١٣٠٠ - رابعها شُمولُ عينٍ منفعه
 ١٣٠١ - وخامس الشروط أن يكونا
 ١٣٠٢ - وجاز أن يؤجّر المستأجرُ
 ١٣٠٣ - وصح تأجير لوقفٍ وانتقل
 ١٣٠٤ - وإن يؤجر مدة داراً إذا
 ١٣٠٥ - وإن يك استتجاره للعملِ
 ١٣٠٦ - كمثّل مركوبٍ إلى مكانِ
 ١٣٠٧ - ولا تصح إن تكن على عمل
 ١٣٠٨ - وكل ما ينتفع المستأجرُ
 ١٣٠٩ - كرفعٍ أو رحالٍ أو إعمارِ
 ١٣١٠ - وسلّم المستأجرُ الكنيفا
- فالأرضُ إن تُنبِتْ تُوجّرُ مزرعَه
 مالكُ نفعٍ أو به مأذونا
 لمثله لا حيثُ زاد الضرُّ
 بالموتِ للثاني وذا حلَّ المحلُّ
 ظن بقاء عينها صح إذا
 فالشرط أن يُضبطَ حتى ينجلي
 أو كرحيٍّ للطحنِ للقمُزانِ
 يكون قربة لمن له فَعَلْ
 به به يلتزمُ المؤجرُ
 لدارٍ أو مفاتحٍ لدارِ
 نظيفاً إن سلّمه نظيفاً



فصل

في لزوم العقد ونحوه

- ١٣١١ - وعقد الاستتجار عقد لازم
 ١٣١٢ - فجاز أن يُمنعَ كلَّ الأجرة
 ١٣١٣ - وتلزمُ الآخرَ تلك الأجرةُ
 ١٣١٤ - وتلف العين به الفسخُ وقع
 ١٣١٥ - لا موتٍ عاقِدٍ ولا أَعذارِ
 ١٣١٦ - وإن بنحو أرضٍ زرعٍ انقطع
 ١٣١٧ - وإن بعين عيبٍ أو تعيبت
 ١٣١٨ - والراع إن كان تعدى ضمنا
- فمن يخالف مقتضاه يُلزمُ
 مؤجرٌ يَمْنَعُ بعضَ المدةِ
 إذا تخلّى وعليه مدةُ
 كَبُرْءِ ضِرْسٍ ووفاءٍ من رضعٍ
 نحو ضياعٍ زاد ذي استتجارِ
 ماءً فإن الفسخُ في الباقي وقع
 يجوزُ فسخٌ معَ أجرةٍ مَضَتْ
 كالطَّبِّ غيرَ حاذقٍ أو إن جنى

- ١٣١٩ - وما جنت يدا أجيرٍ هَدَرُ
 ١٣٢٠ - وهكذا مشتركٌ ما فَعَلَهُ
 ١٣٢١ - وهي تجبُ بالعقدِ حيث لا أَجَلُ
 ١٣٢٢ - وأجرُهُ المثلُ بها يلتزمُ
 إن خطأً واختصه مستأجرُ
 عنيتُ الاتلافَ ولا أجرَةَ له
 وتُستحقُّ عندَ تسليمِ العَمَلِ
 في فاسدِ الإجارةِ المستلمِ



باب السبق

- ١٣٢٣ - صحَّ تسابقُ على الأقدامِ
 ١٣٢٤ - والعوضُ المبذولُ في غير الإبلِ
 ١٣٢٥ - ولازمُ تعيينُ مركوبينِ
 ١٣٢٦ - ثم رماةٌ ثم بُعْدُ يُدْرِكُ
 والحيوانات مع السهامِ
 والخيلِ والسهامِ بالنقلِ حُظِلَ
 مع اتحادِ النوعِ من هذينِ
 وهو جعالةٌ فمن شاء تركَ



باب العارية

- ١٣٢٧ - عينٌ يباحُ نفعها بدونِ
 ١٣٢٨ - والنفعُ إن حلَّ يعارُ إلا
 ١٣٢٩ - أو نحوَ صيدٍ إن يُعَرَّ لمُحَرِّمِ
 ١٣٣٠ - لا أجرُهُ لمن أعارَ حائطاً
 ١٣٣١ - والمستعيرُ ضامنٌ ولو شَرَطَ
 ١٣٣٢ - ومؤنة الردِّ لما استعترته
 ١٣٣٣ - والمستعيرُ لا يعيرُ آخراً
 ١٣٣٤ - لكن على الذي أعارَ الأجرُهُ
 ١٣٣٥ - وحيث أُرْكِبَتِ الثوابُ تطلبُ
 ١٣٣٦ - والقولُ قولُ مدعي الإعاره
 مقابلٍ مع بقاء العينِ
 بُضِعاً ومسلماً لِمَنْ ما صلى
 أو أمةً للرجلِ غيرِ المَحْرَمِ
 ودونَ إذنٍ لم يُعَدَّ إن سقطا
 نفِيَّ ضمانٍ قيمةً يومَ فَرَطَ
 عليك لا مؤنة ما استأجرته
 وضمَّنَ المالكُ من تخيرا
 قرارها والمستعيرِ القيمةُ
 لم يضمنِ المركوبَ ذاكِ الراكبُ
 إن يكُ الآخرُ ادعى الإجاره

- ١٣٣٧ - والقول قول مالك البهيمه
 إن تلفت أو بعد فوت مدة
 ١٣٣٨ - أو إن يقل لذاك بل غصبتني
 أو لم ترُدَّ لي الذي يخصني



باب الغصب

- ١٣٣٩ - الغصبُ الاستيلا على حقِّ بلا
 حقُّ ولا حربٍ وقهراً فُعِلا
 ١٣٤٠ - وخمرٌ ذميٌّ وكلبٌ يُقتنى
 رُدًّا وحيثُ أثلِفا لم يُضمنا
 ١٣٤١ - والحرُّ لا يُضمنُ بالغصبِ ومَنْ
 أكرهه فهو بأجرةٍ قَمَنْ
 ١٣٤٢ - وغاصِبٌ بردٌ غصبٍ يُلْزَمُ
 مع زيده وهو لنقصٍ يَغْرَمُ
 ١٣٤٣ - كرده مصبوغاً أو مُقَصِّرا
 مضروباً أو منسوجاً أو قد نجرا
 ١٣٤٤ - أو بعد زرع الحبِّ أو غرسِ النوى
 أو بعد فقس البيضِ أو أن اشتوى
 ١٣٤٥ - وهو بقلع الغرس والتسوية
 يؤخذُ كالبنا ودفع الأجرة
 ١٣٤٦ - وكسبٌ جارحٍ وعبدٍ وفرس
 لمالك لا للذي لها احتبس
 ١٣٤٧ - والعبدُ رَدَّهُ ورَدَّ قيمته
 بفِعْلٍ موجبٍ بحرٌّ دِيْتَه
 ١٣٤٨ - والنقصُ لا يُضمنُ في سِعْرِ نَزَلِ
 أو مَرَضٍ وَلَمْ يُعَدَّ حتى اندمل
 ١٣٤٩ - وإن تَزَدَ لكنه أعاده
 إذ نقصت فيضمن الزيادة
 ١٣٥٠ - وإن تكن من غير جنس ما رحل
 تُضْمَنُ ولتُضْمَنَ إذا كانت أقل



فصل

في خلط المغصوب ونحوه

- ١٣٥١ - وخالط مغصوبٍ بما لم يُغصَبِ
 لا مَيَزَ مَعَهُ مُشْرِكٌ للغاصِبِ
 ١٣٥٢ - كخالطه الدقيق والدقيقا
 ولتته بدهنه السويقا
 ١٣٥٣ - والزَيْدُ في القيمة ملك صاحبه
 والنقص فيها من ضمان غاصبه

- ١٣٥٤ - وَغُرْمُ غَرَسِ الْمُشْتَرِي إِنْ يُقْلَعِ
 ١٣٥٥ - وَيَضْمَنُ الطَّعَامُ عَالِمٌ بِهِ
 ١٣٥٦ - وَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ بِالْإِعَارَةِ
 ١٣٥٧ - أَوْ رَهْنٍ أَوْ إِيدَاعٍ أَوْ إِنْ أَطْعَمَهُ
 ١٣٥٨ - وَقِيَمَةٌ يَوْمَ تَعَذَّرِ تَفِي
 ١٣٥٩ - وَالْمَثْلُ فِي الْعَصِيرِ إِنْ تَخْمَرَا
- لِحَقِّ غَيْرٍ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ
 وَحَيْثُ لَا يَضْمَنُهُ ذُو غَضْبِهِ
 لِمَالِكٍ وَلَيْسَ بِالْإِجَارَةِ
 لَكِنَّهُ يَبْرَأُ مِمَّا عَلَّمَهُ
 لِلْمَثَلِ وَالْقِيَمِيِّ يَوْمَ التَّلْفِ
 وَقِيَمَةَ النِّقْصِ إِذَا خَلَا جَرَى



فصل

في تصرفات الغاصبين ونحو ذلك

- ١٣٦٠ - تَصَرُّفَاتُ الْغَاصِبِينَ تُحْظَلُ
 ١٣٦١ - وَالْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُ الْغَاصِبِ
 ١٣٦٢ - وَعِنْدَ جَهْلِ رَبِّهِ تَصَدَّقَا
 ١٣٦٣ - وَمَنْ لِمَالٍ غَيْرِهِ الْمُحْتَرَمِ
 ١٣٦٤ - أَوْ حَلِّ قَيْدٍ أَوْ رِبَاطٍ فَذَهَبِ
 ١٣٦٥ - وَفِي طَرِيقِ ضَيْقٍ مَنْ ارْتَبَطَ
 ١٣٦٦ - كَكَلْبِهِ الْعَقُورِ الَّذِي دَخَلَ
 ١٣٦٧ - وَمَا بَلِيلٌ أَتْلَفَتْ بِهِائِمُ
 ١٣٦٨ - وَلَا ضَمَانٌ فِي النَّهَارِ حَيْثُ لَمْ
 ١٣٦٩ - وَقَائِدٌ وَسَائِقٌ وَمَنْ رَكِبَ
 ١٣٧٠ - وَالْبَاقِ مِنْ جُنَايَةِ لَهَا هَدَرَ
 ١٣٧١ - كَالكُسْرِ لِلصَّليبِ وَالطَّنْبُورِ
- فَإِنْ تَكُنْ حَكْمِيَّةً فَتَبْطُلُ
 وَوَصْفِهِ لَا الرَّدُّ وَالتَّعْيِبُ
 عَنْهُ بِهِ وَيَضْمَنُ اللَّذُنْفَقَا
 أَتْلَفَهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ يَغْرَمُ
 مَا فِيهِ أَوْ صَارَ لِلتَّلَافِ السَّبَبُ
 بِهَيْمَةً ضُمَّنَ مَا مِنْهَا سَقَطَ
 بِإِذْنِهِ أَوْ خَارِجاً ذَاكَ حَصَلَ
 إِنْ فَرَطَ الْمَالِكُ فِيهَا يَغْرَمُ
 تَرْسَلُ بِقَرَبِ مَا لَهُ تَتَلَفُ ثُمَّ
 يَضْمَنُ لَا مُؤَخَّرًا نَحْوَ الْعَقْبِ
 وَقَتْلِهِ الصَّائِلِ حَيْثُ لَا وَزَرَ
 وَمِثْلَهَا آتِيَةَ الْخَمُورِ



باب الشفعة

- ١٣٧٢ - الشفعة استحقاق نزع حصة
 ١٣٧٣ - بالعوض الماليّ نفسه فلا
 ١٣٧٤ - كالإرث والخلع أو الصداق
 ١٣٧٥ - تثبت إن تجب بأرضٍ قسمةً
 ١٣٧٦ - يتبعها غرسٌ بنا لا ما زرع
 ١٣٧٧ - وهي على الفور فإن لم يسأل
 ١٣٧٨ - ويُسقط الشفعة قولٌ بعني
 ١٣٧٩ - كالعدل إن أخبره فكذباً
 ١٣٨٠ - وهي لاثنين كما كلُّ ملك
 ١٣٨١ - وللشفيع أخذٌ حقٌّ واحد
 ١٣٨٢ - وأخذه شقصاً من الأرضين
 ١٣٨٣ - وإن يُبع شقصٌ وسيفٌ أو تلف
 ١٣٨٤ - وليس في شركةٍ وقفٍ شفعةً
- شريكه ممن إليه صارت
 شفعةً إن بغير مالٍ تُنقلًا
 أو عن دم العمد أو الطلاق
 ولا تُحلُّ تركٌ تلك حيلةً
 أو ثمرٌ فالجار إذ ذاك مُنع
 في وقتٍ علمٍ دون عُذرٍ تبطل
 للمشتري أو قوله صالحني
 إخباره أو أخذٌ بعضٍ طلباً
 بعفوٍ ذا أخذٌ ذاك أو ترك
 من مشترٍ واحدٍ أو من عَدَدٍ
 من مشترٍ في صفقةٍ شقصين
 بعضُ المبيع للشفيع ما عُرف
 في غير ملكٍ سابقٍ لا تثبت



فصل

في التصرف في المبيع ونحو ذلك

- ١٣٨٥ - وتسقط الشفعة إن تصرفاً
 ١٣٨٦ - أو قبلاً الإيضاء والمبيع
 ١٣٨٧ - والزرعُ والعلةُ كالمؤبّر
 ١٣٨٨ - والمشتري حَقٌّ له إذا بنى
 ١٣٨٩ - وللشفيع الملكُ بالأثمانِ
- مبتاعه برهنه أو وقفاً
 بأيّ بيعٍ يأخذ الشفيعُ
 وما نما منفصلاً للمشتري
 أو عرسَ الأخذ لغرسٍ وبنا
 والقلع وهو غارمُ النقضانِ

- ١٣٩٠ - وإن يمت قبل سؤالٍ بطلت
 لا بعده فهي بالارث انتقلت
 ١٣٩١ - وتسقط الشفعة إن لم يقدر
 على جميع الثمن المقرر
 ١٣٩٢ - ويأخذ المليء بالمؤجل
 والمعسر الذي كفيله ملي
 ١٣٩٣ - والقول قولٌ مشتري إن حلفا
 إن يك والشفيع فيه اختلفا
 ١٣٩٤ - ويأخذ الشفيع قول المشتري
 لا بائع أثبتته بأكثر
 ١٣٩٥ - والمشتري عليه عهدة الشفيع
 تلزمه وهو على رب المبيع
 ١٣٩٦ - وإن أقر بائع بالبيعه
 وأنكر الذي اشترى فالشفعه



باب الوديعة

- ١٣٩٧ - لا يضمن التالف بين ماله
 دون تعدٍ منه أو إهماله
 ١٣٩٨ - وحفظها في حرزٍ مثلها لزم
 أو ما يُعيَّن وحيث لا غرم
 ١٣٩٩ - إلا إذا أحرزه في أجود
 كالجيب إن قيس بكم أو يد
 ١٤٠٠ - وهو بدفعها لمن يحفظ ما
 له أو المودع ليس غارما
 ١٤٠١ - بعكس أجنبي وحاكم ولا
 يغرمان مُتلفاً إن جهلا
 ١٤٠٢ - وقاطع الأعلام عن بهائم
 بغير قول المالكين غارم
 ١٤٠٣ - وعندما يحدث خوف أو سقر
 يردها لربها حيث حضر
 ١٤٠٤ - وإن يغب والحمل معه أفضل
 وليس منهياً فمعه يحول
 ١٤٠٥ - وحيث لا يودع عند الحاكم
 فثقة أو لا فذاك غرم
 ١٤٠٦ - ويضمن الراكب دون منفعه
 وديعة كالشوب إن تدرعه
 ١٤٠٧ - أو رقع الختم أو الدراهم
 أخرجها وردها يُغرم
 ١٤٠٨ - أو خلط الجنس بجنسه فإن
 ضاع جميعه أو البعض ضمن



فصل

في الاختلاف في الوديعة

- ١٤٠٩ - القول قول مودع إذا حلف في نفي تفريط ورد وتلف
 ١٤١٠ - وإن يقل لم تودعني وبدا بخلفه الإقرار أو من شهدا
 ١٤١١ - لم يقبل ادعاء رد سبقا أو تلف على الجحود مطلقا
 ١٤١٢ - ويقبلان بالشهود بعده وبالييمين إن يقل ما عنده
 ١٤١٣ - أما ادعاء غيره الرد بلا بينة كوارث ما قبل
 ١٤١٤ - إن يطلب المودع مما ينقسم نصيبه كان له أن يستلم
 ١٤١٥ - ويلزم المستودع المطالبه وكل من كان أمينا غاصبه



باب إحياء الموات

- ١٤١٦ - أرض الموات ذات الانفكاك عن اختصاصات أو امتلاك
 ١٤١٧ - يملكها المحيي لها من مسلم وكافر مع إذن أو مع عدم
 ١٤١٨ - ودار الإسلام وأرض العنوة كغيرها في إحياء الأرض الميتة
 ١٤١٩ - ويملك الذي بقرب العامر إن لم يكن ذلك كالمقابر
 ١٤٢٠ - إحاطة الموات من إحيائه وحفر بئر إن تصل لمائه
 ١٤٢١ - ومن إليه الماء قد أجره أو صدّه لزعره أحياء
 ١٤٢٢ - واملئك حريم بئر العاديه
 ١٤٢٣ - وجاز للإمام إقطاع الموات بغير ملك وجلس الطرقات
 ١٤٢٤ - وهو لهذا بجلوسها أحق ما لم تضر أو تضق به الطرق
 ١٤٢٥ - ودون إقطاع فمن لها سبق ما لم يزل قماشه فهو أحق
 ١٤٢٦ - وجاز حبس الماء حتى يصلا لكعبه وبعد ذاك أرسل

١٤٢٧ - ثم الحمى يجوز للإمامِ وذا لما يحفظُ من أنعامِ



باب الجعالة

١٤٢٨ - ثلثُ جعالةً لمعلومٍ جُعِلَ
 للعلمِ المعلومِ والذي جُهِلَ
 ١٤٢٩ - في مدةٍ تُجْهَلُ أو لا تُجْهَلُ
 كردُّ شاردٍ وشيءٍ يُفْعَلُ
 ١٤٣٠ - فالجُعْلُ يستحقُّه من فعلا
 لعلومه بالجُعْلِ لا قَبْلُ فلا
 ١٤٣١ - وقسطُه إن يكُ في الأثنا عِلْمِ
 وإن جماعةً فبينهم قُسمُ
 ١٤٣٢ - لا شيء يُعطى عند فسخِ العاملِ
 وأجرةٌ له لفسخِ الجاعلِ
 ١٤٣٣ - ولا اختلافٍ بينهم في الأصلِ
 والقدرِ فالقولُ لربِّ الجُعْلِ
 ١٤٣٤ - لا يستحقُّ عوضاً من عمِلا
 لغيره بغيرِ جُعْلِ أو لا
 ١٤٣٥ - ومن يردُّ لُقْطَةً لا يستحقُّ
 كمن يرد ضائعاً لا اللذُّ أبقِ
 ١٤٣٦ - فليُعْطَ ديناراً أو اثني عشرًا
 دراهماً وما عليه خسراً



باب اللقطة

١٤٣٧ - حُدَّتْ بمختصٍّ أضلَّ صاحِبُه
 همةُ أوساطِ الورى تَطْلُبُه
 ١٤٣٨ - أما الذي كالسوطِ والرغيفِ
 فذا امتلاكُه بلا تعريفِ
 ١٤٣٩ - كذاك ما من السباعِ امتنعا
 كالخيلِ فاللقُطُ لهذا مُنعا
 ١٤٤٠ - ثم له إن أمنَ النَّفْسَ على
 ذلك أن يلقُطَ غيرَ ما خلا
 ١٤٤١ - وحيث لم يأمنَ فحكماً غاصِبُ
 وأن يعرفَ الجميعَ واجبُ
 ١٤٤٢ - في مجمعِ الناسِ سوى المساجِدِ
 تُمَلِّكُ حكماً بعد عامٍ واحدِ
 ١٤٤٣ - لكنه ليس له التصرفُ
 من قبل علمٍ ما به تتصفُ
 ١٤٤٤ - ثم إلى واصفها فلتنتقلُ
 إن جاء بعدُ والنماءُ المتصلُ

- ١٤٤٥ - إن لقط السفية والصبي
١٤٤٦ - والحيوان بالفلاة إن ترك
١٤٤٧ - ومن مكان نعل نعلًا وجد
فعنهما يعرف الولي
لنحو عجز عنه بالأخذ ملك
فلقطة لا عوض عما فقد



باب اللقيط

- ١٤٤٨ - إن اللقيط الطفل ضل أو نُيذ
١٤٤٩ - ثم له ما معه أو يتصل
١٤٥٠ - ثم من الموجود معه يُنْفَقُ
١٤٥١ - وللأمين الواجد الحضانه
١٤٥٢ - وليه الإمام في العمد وما
١٤٥٣ - ويُلْحَقُ اللقيط إن به أقر
١٤٥٤ - لكن بما من كفره تدبته
١٤٥٥ - ورد قول من برقه أقر
١٤٥٦ - ومن جماعة عليه اختلفوا
وأخذه فرض وحر حينئذ
به وما بالقرب أو تحت جعل
وحيث لا من بيت مال يرزق
ودون إذن يُنْفَقُ الأمانه
ورثه وديه لبيت ما
مسلم أو مسلمة أو من كفر
لا يلحق اللقيط دون بينه
وقوله بأنه ممن كفر
فلتبده بينة أو قائف



كتاب الوقف

- ١٤٥٧ - تحببُ الأصلِ الوقفُ مع تسبيلِ
منفعةٍ بالفعلِ أو بالقياسِ
١٤٥٨ - والفعلُ ما دل على الوقفِ كإن
بنى مصلًى ثم للناسِ أذنُ
١٤٥٩ - ثم الصريحُ إن يقل وقفُ
أو إن يقل حبَّستُ أو سبَّلتُ
١٤٦٠ - واجعل له كنايةً حرَّمتُ
كذا تصدَّقتُ كذا أبَدْتُ
١٤٦١ - تشترطُ النية في الكنايةِ
أو حكمه أو لفظةً م الخمسةِ
١٤٦٢ - شروطه الوقف لعينٍ تُعلمُ
ونفعُها مع البقاءِ دائمُ
١٤٦٣ - والثاني كونه لأجل البرِ
كعالمٍ أو مسجدٍ أو جسرِ
١٤٦٤ - لا النفسِ والبيعةِ والذميِّ
جاز عليه الوقفُ لا الحربيِّ
١٤٦٥ - ثالثها على معيَّنٍ مَلَكُ
فلا على بهيمةٍ ولا مَلَكُ
١٤٦٦ - ما اشترطَ القبولُ أو رفعُ اليدِ
والملك شرطُ لا لنحو المسجدِ
١٤٦٧ - رابعها النجاز والمنيه
إن علق الوقف بها وصيه



فصل

في شروط الواقف

- ١٤٦٨ - ويجب اتباع شرط من وقف
في نحو ناظرٍ ونحو ما وصف
١٤٦٩ - وعند الإطلاق الغني أو الذكر
بضده استوى وفيهم النظر
١٤٧٠ - والولد الولد في الميراثِ
مع استوى الذكور والإناثِ



- ١٤٧١ - فإن يقل على بني فلانِ فإنه يختصُّ بالذُّكرانِ
١٤٧٢ - ما لم تكن قبيلةً فَعَدِّدِ نساءهم واطرد بني الأبعادِ
١٤٧٣ - قرابةٌ وأهلُ بيتِ قومٍ ذُكرانُهُم إنائهم تَعُمُّ
١٤٧٤ - أولادَ أصلِهِ أباه جدَّهُ جدُّ أبيه واذكرن أولادَهُ
١٤٧٥ - وإن تجدَ قرينةً دلتَ على إرادةِ الإناثِ أو لا أعوملا
١٤٧٦ - ثم إذا أمكن حصرُ يلزمُ أن يستووا فيه وأن يُعمّموا
١٤٧٧ - وحيث لا كان يكن قبيلًا لم يمنعوا القصر أو التفضيلا



فصل

في لزوم الوقف

- ١٤٧٨ - الوقفُ لازمٌ فلا يُباعُ إلا إذا تعطل انتفاعُ
١٤٧٩ - ويصرف الذي به قد بيعا في مثله أو بعضه جميعا
١٤٨٠ - لو مسجداً وآلةً فإن بقي منه ففي آخر أو يُصدَّقِ



باب الهبة والعطية

- ١٤٨١ - تمليكه للمال في الحياة تبرعاً عرّف به الهباتِ
١٤٨٢ - ولا تصحُّ إن جهلت المالا إلا إذا العلمُ به استحالا
١٤٨٣ - يعقدها الإيجابُ والقبولُ والفعلُ ثم الوارثُ البديلُ
١٤٨٤ - تلزمُ بقبضٍ مع إذنِ الواهبِ لا إن تكن في حوزة المتّهبِ
١٤٨٥ - ويبرأ المدينُ حيث أُحِلَّ باللفظ إن دلَّ ولو لم يقبلا
١٤٨٦ - وكل عين جاز بيعها لنا يجوز أن تُعطى وكلبٌ يُقتنى





فصل

في أحكام العطية

- ١٤٨٧ - يجب بقدر إرثهم تعديلُ
 ١٤٨٨ - فإن يُفْضَلُ وجبت تسويةُ
 ١٤٨٩ - ولا يجوز للذي قد وَهَبَا
 ١٤٩٠ - وأخذه من مالٍ وُلِدَ ما لا
 ١٤٩١ - وليس نافذاً تصرفُ لِأَبٍ
 ١٤٩٢ - قبل رجوع صيغته قوليه
 ١٤٩٣ - وما للابن أن يطالب الأبا
- إن يُعْطِ الأولاد فلا تفضيلُ
 ما لم يَمُتْ وحيث مات تثبتُ
 رجوعه في هبةٍ إلا الأبا
 يضرُّ أو يحتاجه ما مالا
 في مالٍ وُلِدَ ولو فيما وَهَبَ
 أو ملكه بقبضه والنيه
 إلا بإنفاقٍ عليه وجبا



فصل

في تصرفات المريض

- ١٤٩٤ - بما يفوق الثلث لا تَبَرُّعا
 ١٤٩٥ - ذو مرضٍ مخوفٍ إن طَبَّانٍ
 ١٤٩٦ - كقلبٍ أو كجنبٍ أو بِرِسامٍ
 ١٤٩٧ - أو أول الفالج أو نهاية
 ١٤٩٨ - أو وقع الطاعونُ وهو في البلد
 ١٤٩٩ - فإن أجاز الوارثون صحا
 ١٥٠٠ - وذو امتدادٍ فالجٍ أو سُلِّ
 ١٥٠١ - وثلثه إذا على الفراشِ ظَلَّ
 ١٥٠٢ - يُبَدَأُ بالأول في العطايا
 ١٥٠٣ - ويملك الرجوع في الوصية
- ولا لوارثٍ إذا تَبَرَّعا
 عدلانِ مسلمانِ يشهدانِ
 أو كَرُعافٍ دَامَ أو قِيَامٍ
 سُلِّ وحمى الربعِ أو مطبقة
 أو التي بدا بها طَلُقَ الولد
 وهم إذا عوفوا فكالأصحا
 أو الجذامِ فالعطا من كُلِّ
 واعتُبرَ الثلثُ إذا حان الأجل
 وتُقْتَسَمُ بالنَّسَبِ الوصايا
 ولا يكون ذاك في العطية



١٥٠٤ - وَاَعْتَبِرِ الْقَبُولَ اَنْنِي وُجِدَتْ عَطِيَّةٌ وَتَمَّ مَلْكُهَا ثَبَتَ





كتاب الوصايا

- ١٥٠٥ - سُنَّتْ وَصِيَّةٌ بِخَمْسٍ إِنْ مَلَكَ
 ١٥٠٦ - وَدُونَ إِذْنٍ لَمْ تَجُزْ لَوَارِثِ
 ١٥٠٧ - وَلِلْفَقِيرِ يُكْرَهُ الْإِيصَاءُ
 ١٥٠٨ - وَجَازَ أَنْ يُوَصِّيَ مِنْ إِذَا هَلَكَ
 ١٥٠٩ - وَصَحَّ الْإِيصَاءُ لَوَارِثِ غَدَا
 ١٥١٠ - وَبَعْدَ مَوْتِهِ الْقَبُولُ يُعْتَبَرُ
 ١٥١١ - وَرَدُّ مَنْ قَدْ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ
 ١٥١٢ - وَإِنْ يَقْلُ مُوصٍ لِعَمْرٍو إِنْ مَا
 ١٥١٣ - فَهِيَ لِخَالِدٍ إِذَا حَيَاتُهُ
 ١٥١٤ - وَإِنْ يَقْلُ أَذْوًا بِهِ مَا وَجِبَا
 مَالاً كَثِيراً لِلَّذِي بَعْدُ تَرَكَ
 وَلَمْ تَزِدْ لِغَيْرِهِ عَنْ ثُلْثِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لَوَارِثٍ غَنَاءُ
 لَا وَارِثٌ لَهُ بِكُلِّ مَا تَرَكَ
 لَيْسَ بِوَارِثٍ وَعَكْسَهُ ارْدُدَا
 وَإِنْ يَطَّلُ وَمُلْكُهُ بِهِ اسْتَقَرَّ
 رُدَّ فَإِنْ رَضُوا تَكُنْ عَطِيَّةُ
 أَوْصَى بِهِ لِخَالِدٍ إِنْ قَدِمَا
 جَاءَ وَالْآخِرِ حَيْثُ فَاتَهُ
 أَذْوًا فَإِنْ يَبْقَى وَإِلَّا وَجِبَا



باب الموصى له

- ١٥١٥ - صَحَّتْ لِمَنْ صَحَّ لَهُ التَّمَلُّكُ
 ١٥١٦ - كَثَلْتُهُ وَالْعَتَقُ مِنْهُ قُدْرًا
 ١٥١٧ - وَهِيَ بِحَمَلٍ وَلِحَمَلٍ صَحَّتْ
 ١٥١٨ - بِالْأَلْفِ إِنْ وَصَّى لِحَجٍّ عَنْهُ
 ١٥١٩ - يُصْرَفُ فِي الْحَجِّ وَلَوْ يُكْرَرُ
 وَالْعَبْدُ بِالْمَشَاعِ مِمَّا يُتْرَكُ
 فَإِنْ عَفَا أُعْطِيَ إِذْ تَحَرَّرَا
 إِنْ الْوَجُودُ سَابِقُ الْوَصِيَّةِ
 تَبْرَعًا فَالْثُلُثُ الْأَلْفُ مِنْهُ
 وَالْأَلْفُ إِنْ قَلَّ فَحَيْثُ يَقْدِرُ

- ١٥٢٠ - ولا تصح إن تكن لِمَيِّتٍ
 أو مَلَكٍ أو جِنٍّ أو بهيمَةٍ
 ١٥٢١ - وإن لحي ولميِّت جُعِل
 كلُّ لحيٍّ لا إن الموتُ جُهَل
 ١٥٢٢ - والمالُ إن وصَّى به لأجنبي
 مع ابنه فرده السُّدُسَ حَبِي



باب الموصى به

- ١٥٢٣ - صحت بما يعجزُ أن يسلمه
 كآبقٍ وبالذي قد عَدِمَه
 ١٥٢٤ - كحملٍ شاةٍ لا إذا ما عَيَّنَه
 إن دائماً أو مدةً معينه
 ١٥٢٥ - ونحوِ كلبِ الصيدِ والزيتِ إذا
 نُجِّسَ والثلثُ له إن أخذنا
 ١٥٢٦ - كذا بمجهولٍ كشاةٍ عبدٍ
 فليُعطَ ما العرفُ لذاك يُبدي
 ١٥٢٧ - وتدخلُ الأموالُ إن تُسْتَحَدَثِ
 ولو تكونُ ديةً في الثُلثِ
 ١٥٢٨ - ومن له أوصيٌّ بالذي عُرِفِ
 معيناً يبطلُ الايصا إن تَلَفِ
 ١٥٢٩ - وهو له إن ما عداه تَلِفاً
 بعد لزومٍ إن يكُ الثلثُ وَفَى



باب الوصية بالأنصبا والأجزاء

- ١٥٣٠ - وإن بمثل وارثٍ يوصي فله
 مثلٌ له مع ضمِّه للمسألة
 ١٥٣١ - فإن بمثل ابنٍ وثم ابنانِ
 ثلثٌ له ولهما الثلثانِ
 ١٥٣٢ - وإن ثلاثةً يفرزُ بالربعِ
 وإن تُزِدُ بنتٌ فضعفُ التُّسْعِ
 ١٥٣٣ - وإن يقل بمثل وارثٍ ولم
 يكن مبيناً فكالأقلُّ ثم
 ١٥٣٤ - له مع البنتِ والإبنِ الربعُ
 ثم مع الزوجةِ وابنِ تُسْعِ
 ١٥٣٥ - وإن يقل بسهمِ السُّدُسِ وُسْمِ
 وإن بشيءٍ فيما شاءوا قُسِمِ





باب الموصى إليه

- ١٥٣٦ - صحت إلى مكلفٍ عدلٍ رشيدٍ ولو من النساء أو من العبيدِ
 ١٥٣٧ - وإن إلى زيدٍ وبعده إلى عمروٍ فالاشتراك إن لم يعزلاً
 له تصرفٌ بأن ينفردا
 ١٥٣٨ - وما لواحدٍ إذا لم يُسنداً
 ١٥٣٩ - وهي بمعلومٍ وموصٍ مَلَكَةٌ
 ١٥٤٠ - لذاك ما صحت على الكبيرِ
 ولا من الأمِّ على الصغيرِ
 ١٥٤١ - ومن يكنُ وُصِيَّ في شيءٍ فلا يفعلُ غيرَ ما إليه جُعلاً
 ١٥٤٢ - وإن يقل ضعه كما تشاءُ
 فما له أو ولدٍ عطاءُ
 ١٥٤٣ - ومن يمت وليس ثم حاكمُ
 ولا وصيٍ وكان ثمَّ مسلمُ
 ١٥٤٤ - جاز تولي مسلمٍ للتركة
 وعمل الأصلح فيما تركه



كتاب الفرائض

- ١٥٤٥ - للإرث أسباب بها الإدلاء
 ١٥٤٦ - ووارثٌ ذو فرضٍ أو مُعَصَّبٌ
 ١٥٤٧ - فعشرةٌ ذو الفرضِ والدانِ
 ١٥٤٨ - وبنْتُ ابنِ ميِّتٍ وبنتهُ
 ١٥٤٩ - فالزوجُ نصفُ فرضه إذا انفرد
 ١٥٥٠ - والرُّبْعُ فرضُ زوجةٍ أو عددِ
 ١٥٥١ - والأبُّ كالجدِّ بتعصيبٍ وردّ
 ١٥٥٢ - والسدسُ مع ذكورِ النصيبِ
 رحمٌ أو نكاحٌ أو ولاءٌ
 وحيث لا ذو رحمٍ يُقَرَّبُ
 والجدُّ والجدَّةُ والزوجانِ
 وإخوةٌ من أمِّه وأختهُ
 والرَّبعُ مع وُلْدِ ابنتها أو الولدِ
 والثمنُ مع وُلْدِ ابنه أو ولدِ
 إن لم يكن مع وُلْدِ ابنٍ أو وُلْدِ
 ومع الإناثِ السدسُ والتعصيبُ



فصل

في ميراث الجد

- ١٥٥٣ - أبو أبٍ كإخوةٍ في القسَمِ
 ١٥٥٤ - لكنّه عن ثلثٍ ما نزلاً
 ١٥٥٥ - وبعد ذي فرضٍ أحظَّ ما يلي
 ١٥٥٦ - ويأخذُ السدسَ إذا ظلَّ فقط
 ١٥٥٧ - والأختُ تُسْتثنى عن البقيه
 ١٥٥٨ - سدسٌ لجدِّ ولأمِّ ضِعْفُ
 ما لم يكونوا إخوةً لأمِّ
 والقسَمُ يُعطى حيث كان أفضلًا
 القسَمُ والسدسُ وثلثُ الفاضلِ
 ومنْ عداهُ منْ ذوي القسَمِ سقط
 تُقاسمُ الجدَّ بالاكدرية
 وأختِه نصفٌ وزوجِ نصفٌ

- ١٥٥٩ - تعول تسعاً فالسهامُ أربعة قسمتها بينهما ممتنعه
 ١٥٦٠ - تُضْرَبُ فِي ثَلَاثَةِ تَعُولٍ سبْعاً وَعَشْرِينَ وَذَا الْمَقْبُولُ
 ١٥٦١ - وَمَعَ شَقِيقٍ عُدَّ إِخْوَةَ الْأَبِ وَحَظُّهُمْ بِهِ الشَّقِيقُ قَدْ حُبِّي
 ١٥٦٢ - وَمَعَ شَقِيقَةٍ لَهَا النِّصْفُ اكْتَمَلَ وَلَاخِيهَا مِنْ أَبِيهَا مَا فَضَلَ



فصل في أحوال الأم

- ١٥٦٣ - لِلْأُمِّ مَعَ وُلْدِ ابْنِهِ وَالْوَالِدِ سُدُسٌ وَمَعَ إِخْوَتِهِ لَا وَاحِدٍ
 ١٥٦٤ - وَالثُلْثُ حَيْثُ لَا وَثَلْتُ الْفَضْلَ مَعَ أَبِيهِ وَزَوْجَتِهِ أَوْ بَعْلٍ
 ١٥٦٥ - فَثَلْثُهَا سُدْسًا مَعَ الزَّوْجِ انْقَلَبَ رِبْعًا مَعَ الزَّوْجَةِ وَالضَّعْفُ لِأَبِّ



فصل في ميراث الجدة

- ١٥٦٦ - أُمُّ أَبِي أَوْ أُمُّ أَوْ أَبِي أَبِي وَإِنْ عَلَوْنَ أُمَّهَاتُ اجْتِبِي
 ١٥٦٧ - سُدُسٌ لِهِنَّ أَيْ لِقَرَبَاهُنَّ فَإِنْ تَحَازَيْنَ فَبَيْنَهُنَّ
 ١٥٦٨ - مَعَ أَبِي أَوْ جَدِّ تَعَدُّ أُمَّ ذَيْنِ كَمَا لَوْ كَانَ ثَمَّ الْعَمُّ
 ١٥٦٩ - وَبِقَرَابَتَيْنِ جَدَّةٌ تَرِثُ مِنْ سُدُسِ ثَلْثِيهِ وَالْأُخْرَى ثُلْثُ
 ١٥٧٠ - كَجَدَّةِ ابْنِهِ ابْنِ بِنْتِ خَالَتِهِ أَوْ جَدَّةِ ابْنِهِ ابْنِ بِنْتِ عَمَّتِهِ



فصل

في ميراث البنات وبنات الابن والأخوات

- ١٥٧١ - نصفُ لبنتٍ ولبنتِ ابنِ حبي
 ١٥٧٢ - ثلثانٍ لاثنتينِ أو لأكثرِ
 ١٥٧٣ - سدسُ لبنتِ ابنٍ له مع ابنته
 ١٥٧٤ - لا مع معصِبٍ وحيث استكمِلا
 ١٥٧٥ - لا مع معصِبٍ يساوي بنتا
 ١٥٧٦ - والأختُ مع بنتٍ له تُعصَّبُ
 ١٥٧٧ - لوُلِدَ الأمُّ السدسُ والثلثُ استقر
- وأختِه من أبوينِ أو أبٍ
 لا إن صحبنَ مثلهنَّ ذكرا
 كأختِه من الأبِ مع شقيقته
 ثلثانِ أسقِطُ بَعْدَ ذا مَنْ نزلا
 الابنِ ودونها وساوي الأختا
 كذا مع التي للابنِ تُنسبُ
 لفوقِ واحدٍ والأنثى كالذكر



فصل

في الحجب

- ١٥٧٨ - يُسقِطُ جدُّه البعيدَ الأقربُ
 ١٥٧٩ - ثم بالابنِ وُلْدُ ابنِ انعزل
 ١٥٨٠ - والابنُ ثم ابنُ الابنِ والأبُ
 ١٥٨١ - واحجبُ بمنِ الأخِ الشقيقِ قد حجبُ
 ١٥٨٢ - معَ وُلْدِ ابنٍ وُلْدَ الأمِّ احجبُ
 ١٥٨٣ - وابنِ أخٍ للابوينِ أو لأبٍ
- والأمُّ جدَّةً وُجداً الأبُ
 وبابنِ الابنِ وُلْدُ عنه نَزَلَ
 بالكلِّ وُلْدُ الأبوينِ يُحجبُ
 وبالأخِ الشقيقِ أيضاً وُلْدَ الأبِ
 أو وُلْدِ أو أبٍ أو أبي الأبِ
 والعمُّ وابنه أبو أبٍ حجبُ



باب العصابات

- ١٥٨٤ - من يأخذُ المالَ إذا ما انفردا
 ١٥٨٥ - فالأقربُ ابنٌ فابنه ما نزلا
- وبعد ذِي الفرضِ الذي قد وجدا
 ثم أبٌ فجده وإن علا

- ١٥٨٦ - لا مع أخ للأبوين أو أب
 ١٥٨٧ - فالعم مثل الأخ مع بنيه
 ١٥٨٨ - لا يرث ابن وأبوه قد علا
 ١٥٨٩ - وقدم الشقيق كالعمين
 ١٥٩٠ - فالأخ من أب له الميراث تم
 ١٥٩١ - وابن أخ من أبوين قرّب
 ١٥٩٢ - وحيث لا معصّب يُقرّب
- فذان فابنا ذين بالترتب
 وهكذا أخو أبي أبيه
 إن صاحب ابن أقرب ما نزلا
 وصاحب القرب من ابني ذين
 لا ابن شقيقه وعم وابن عم
 لا ابن النظير أو أخ من الأب
 فمعتق فمن له يعصّب



فصل

- ١٥٩٣ - الأخ من أب أو الشقيق
 ١٥٩٤ - والابن وابنه كذاك وامنع
 ١٥٩٥ - من ابني العم أخ من أمها
 ١٥٩٦ - وفي الحمارية من تعصبوا
 ١٥٩٧ - وتلك أم إخوة من أم
- كل بضغف أخته حقيق
 مع إخوة تعصب غير الأربع
 سدس له وقاسم ابن عمها
 لم يرثوا مع أنهم لم يحجبوا
 زوج أشقا سقطوا في القسم



باب أصول المسائل

- ١٥٩٨ - إن الفروض الستة الثلثان
 ١٥٩٩ - ثم الأصول سبعة فائنان
 ١٦٠٠ - ثلاثة ثلثان أو ثلث وما
 ١٦٠١ - أربعة ربع وثمان ضغف
 ١٦٠٢ - فهذه أربعة أصول
 ١٦٠٣ - وستة نصف مع الثلثين
- والنصف فالنصفان فالنصفان
 نصف وما بقي أو نصفان
 بقي بعد ذين أو كلاهما
 مع ما بقي أو مع كل نصف
 من سبعة وهي لا تعول
 أو ثلث والسدس مع هذين

- ١٦٠٤ - أو وحدهُ أو إن يُصاحِبَ شَطْرًا
 ١٦٠٥ - وسادسُ الأصول منها اثنا عشر
 ١٦٠٦ - رُبْعٌ مَعَ الثَلْثِ أو الثَلْثَيْنِ
 ١٦٠٧ - والسابعُ الأربَعُ والعشرونَا
 ١٦٠٨ - كالثَمْنِ مَعَ سُدْسٍ أو الثَلْثَيْنِ
 ١٦٠٩ - وصاحبُ الفرضِ له الباقي يُرَدُّ
 لعشرةٌ تعولُ شفعاً وترا
 تعولُ وتراً بثلاثةٍ أُخْر
 أو سُدْسٍ أو كلٌّ أوِ اثْنَيْنِ
 تعولُ للسبعةِ والعشرينَا
 وعولُها بالثَمْنِ مَعَ هَذَيْنِ
 بقدرِه وذو النكاحِ لا يُعَدُّ



باب التصحيح

- ١٦١٠ - إن باينت سهامُ اضرب عددا
 ١٦١١ - في الأصل والعول وكل رزقُهُ
 رؤوسهم أو وفَّقها إن وجدا
 ما كان يعطى عدداً أو وفَّقهُ



فصل

في المناسخات

- ١٦١٢ - إن مات شخص قبل أن يقتسموا
 ١٦١٣ - ووارثو كلِّ إذا لا يرثون
 ١٦١٤ - فصَحَّ الأولى فإن لم تنقسم
 ١٦١٥ - وصَحَّحَنَّ بَعْدُ كلَّ تابِعَه
 ١٦١٦ - ولتضربنَّ كل سهم الميِّتِ
 ١٦١٧ - وما عداهما فصَحَّحَ واقسما
 ١٦١٨ - وإن تباينَ فاضربنَّ الثانيه
 ١٦١٩ - واجْعَلْ لِتَيْنِ وَحْدَهُنَّ جامِعَه
 إن ورثوه مثلَ الأَلِّ يُعَدَّم
 سواء مثل إخوةٍ لهم بنون
 عليهم صحح كما قبل رُسم
 واجْعَلْ لَهُنَّ كُلَّهُنَّ جامِعَه
 أو وفَّقهُ في أسهم الثانيةِ
 إن تَنَقَّسِمَ تَكْفِكَ أُولَى منهما
 أو وفَّقها في أصل تلك البادية
 وما فَعَلَتْ أَفْعَلُ بِيْذِي والتابِعَه





فصل في قسمة التركات

- ١٦٢٠ - وكل وارثٍ ففي الميراث له بقدر نسبةٍ له في المسألة
١٦٢١ - فلتضربنَّ السهم في المال على مسألةٍ يكن له ما حصّلا



باب ذوي الأرحام

- ١٦٢٢ - بالرحم الميراثُ طوراً استقر
١٦٢٣ - كل قريبٍ ليس ذا فرضٍ ولا
١٦٢٤ - فولدُ البنتِ وبنْتُ الابنِ
١٦٢٥ - مثلُ أبٍ بنتُ أخٍ وعمِّ
١٦٢٦ - كالأمِّ خالُه أبوها خالته
١٦٢٧ - كأمٍ أمٍ أو أبٍ أبوهما
١٦٢٨ - وجدةٌ بالأب عن جدِّ علا
١٦٢٩ - وكل مَنْ بواحدٍ من هؤلاء
١٦٣٠ - وحيث أدلى عددٌ بواحدٍ
١٦٣١ - فابنٌ وبنْتُ الأختِ إنْ مع بنتٍ
١٦٣٢ - أما إذا ما اختلفوا فاجعلهم
١٦٣٣ - فإن يكن مورثاً خالاتٍ
١٦٣٤ - فالثلث للخالات أخماساً يُردّ
١٦٣٥ - ثم تصح بعدُ من خمسَ عشر
١٦٣٦ - والخالُ من أمٍّ له السدسُ فقط
١٦٣٧ - لكن أبو أمٍ يحوز المالاً
- فيستوي في القسم الأنثى والذكر
معصّباً كان كمدلى منزلاً
والأختِ مثلُ الأمِّ حسبَ المعني
وهكذا وُلدُ أخٍ من أمٍّ
وكأبٍ عمِّ لأمِّ عمّته
وأختُه والأخُ أي عمّهما
أدلت تكون مثله تنزلاً
أدلى يكون مثله منزلاً
ثم استووا نصيبه للعددِ
أخرى لكلٍ ما له من أختٍ
معه كميّ وإلرث اقتسموا
مفترقاتٍ كنّ مع عمّاتٍ
والباقي للعمّاتِ كالثلث يُعدّ
للثلثِ خمسةٌ وللباق الأخر
وللشقيقِ الباقي ذو أبٍ سقط
عن أمه ويُسقطُ الأخوالا

- ١٦٣٨ - وفي ثلاثٍ من بناتِ العمِّ ورثتُ فقط ذاتَ أبي وأمِّ
١٦٣٩ - وحيث أدلى عددٌ بالعددِ للمدلّ ما صار لكل واحدٍ



باب ميراث الحمل والخنثى المشكل

- ١٦٤٠ - للحَبَلِ الأكثرُ من إرثين للذكورين أو لِأُنثيين
١٦٤١ - وبعدَ أن يولدَ يُعطى حَقُّه والباقي يُعطاهُ الذي استحقَّه
١٦٤٢ - لا شيءٌ يُعطى من بحملٍ انجب والعكسُ يُعطى إرثه كأمِّ أبي
١٦٤٣ - وكلُّ من ينقص بالحملِ الأقل يُعطى كزوج فهو للربع انتقل
١٦٤٤ - والحمل إرثه إذا استهلا أو كان ما على الحياة دلا
١٦٤٥ - كمن تراه قد بكى أو عطسا أو من تراه قد أطال النفسا
١٦٤٦ - لا ذي تحرُّكٍ أو الذي اختلج أو استهل ثم مات وخرج
١٦٤٧ - ومستهلُّ التوأمين المختلف إرثهما فالاقتراع قد أُلِف
١٦٤٨ - ووُورث المشكِلُ فيما ذُكرا نصفاً له أنثى ونصفاً ذكراً



باب ميراث المفقود

- ١٦٤٩ - إتمامه التسعين عاماً يُنتظر مفتقداً كان بأسراً أو سفر
١٦٥٠ - وأربعاً من السنين ارتقبا إن يكن الهلاك ثم غالباً
١٦٥١ - كإن يكن في مركب قد عطبا أو بين صفيين وقد تحاربا
١٦٥٢ - وإن يمت مورث أثنا مدد ترَبُّصٍ يوقفُ حقَّ المفتقد
١٦٥٣ - وحكم ما وقف حكم ماله حتى المجيء أو بيان حاله
١٦٥٤ - ولذوي الإرث اقتسام ما وُجد من زائدٍ على نصيب مَنْ فُقد



باب ميراث الغرقى

- ١٦٥٥ - إذا يموت متوارثان مع جهل سبق يتوارثان
 ١٦٥٦ - من التلاد ذان قد توارثا لا إن معاً ماتا فلا توارثا



باب ميراث أهل الممل

- ١٦٥٧ - لا يرث الكافر مسلماً ولا مسلم الكافر إلا بالولا
 ١٦٥٨ - ووُرثت الكافر إن ذميا أو كان مستأمناً او حربيا
 ١٦٥٩ - من آخر بشرط الاتحاد في الدين لا من كان ذا ارتداد
 ١٦٦٠ - ووُرثت المجوس إن تحاكموا ذوي قرابتين أو إن أسلموا
 ١٦٦١ - واحكم بذا في شبهة للمسلم بوطء ذات الرجم المحرم
 ١٦٦٢ - لا إرث بالنكاح للأرحام واللد لا يُقر في الإسلام



باب ميراث المطلقة

- ١٦٦٣ - إن يُبين الزوجة لا توارثا وحيث لا في عدّة توارثا
 ١٦٦٤ - ووُرثت إن ابتغى حرمانها في مرض الوفاة إذ أبانها
 ١٦٦٥ - أو إن يُعلق الطلاق بالمرض أو فعله والفعل في السقم عرض
 ١٦٦٦ - في عدّة أو بعد الاعتداد لا مع زواج أو مع ارتداد



باب الإقرار بمشارك في الميراث

- ١٦٦٧ - إن كل وارث بوارث أقر مجهول النسب والإرث استقر
 ١٦٦٨ - إذا أقر عاقلاً كبيراً أو إن يكن مجنوناً او صغيراً

- ١٦٦٩ - وإن أُخُّ بثالثٍ أقرًّا من ماله الثلثُ له استقرًّا
١٦٧٠ - والخُمسُ إن أقرَّ بالثالثِ نِسْبَةُ سَهْمٍ من سهامِ خمسةٍ



باب ميراث القاتل والمبعض والولاء

- ١٦٧١ - لا يرث الذي بقتلٍ انفراد إن لَزِمَتْ كِفَارَةٌ أو القَوْدُ
١٦٧٢ - مكلفاً أو غيره أو شاركا أو كان ذا تَسْبُبٍ في ذلكا
١٦٧٣ - لا عند قتله بحق قودا أو حداً أو كفراً كذا إن شَهِدا
١٦٧٤ - أو قتله محارباً أو صائلاً أو باغياً أو قتلٍ باغٍ عادلاً
١٦٧٥ - والإرثُ ممن بعضه حُرٌّ حَسَب حريّةٍ كإرثه كذا حَجَب
١٦٧٦ - بالعتق للعبد عليه وعلى أولادِهِ لصاحب العتق الولا
١٦٧٧ - وبالولا لا يرثُ النسا خلا مَنْ أَعْتَقَتْ أو أَعْتَقَتْ رَبَّ الولا





كتاب العتق

- ١٦٧٨ - العتقُ قُرْبَةٌ عَلَيْهَا أُجْرًا وَمَنْ يُعَلِّقْهُ بِمَوْتٍ دَبَّرَا
١٦٧٩ - وَعَتَّقْنَا ذَا الْكُسْبِ ذُو اسْتِحْبَابٍ وَالْعَكْسُ إِنْ لَمْ يَكْ ذَا اكْتِسَابٍ



باب الكتابة

- ١٦٨٠ - كِتَابَةُ الْعَبْدِ بَأَنْ يَبَادِلَا فِي الذِّمَّةِ النَّفْسَ بِمَالٍ أُجْلَا
١٦٨١ - تُسَنُّ إِنْ كَانَ أَمِينًا كَاسِبَا وَحَيْثُ لَا يُكْرَهُ أَنْ يُكَاتَبَا
١٦٨٢ - وَجَازَ أَنْ يُبَاعَ مَنْ يُكَاتَبُ وَصَارَ مَشْتَرٍ هُوَ الْمَكَاتَبُ
١٦٨٣ - يَعْتَقُ إِنْ أَدَّى وَصَارَ مَوْلَى لِمَشْتَرٍ وَظَلَّ حَيْثُ كَلَّا



باب أحكام أمهات الأولاد

- ١٦٨٤ - إِنْ أَوْلَدَ الْحُرُّ الَّتِي قَدْ مَلَكَهَا أَوْ أُمَّةً لَوُلِدَ لَهُ أَوْ شَارَكَهَا
١٦٨٥ - تَكُونُ أُمًَّ وَلَدٍ إِنْ حَيَا أَوْ بَانَ خَلْقُهُ وَلَوْ خَفِيَا
١٦٨٦ - إِنْ وُلِدَتْ حُرًّا وَذَلِكَ إِنْ هَلَكَ تَعْتَقُ أُمًَّ وَوُلِدَ مِمَّا تَرَكَ
١٦٨٧ - وَتَلِكُ كَالْإِمَاءِ فِي الْأَحْكَامِ نَحْوَ إِجَارَةٍ أَوْ اسْتِخْدَامِ
١٦٨٨ - لَا فِي تَصْرِفٍ بِنَقْلِ الرَّقَبَةِ كَالرَّهْنِ وَالْبَيْعِ وَوَقْفٍ وَهَبَةٍ



كتاب النّكاح

- ١٦٨٩ - سنّ نكاحٍ واقتصاراً لـ (ولن)
 ١٦٩٠ - وفعلُهُ مع شهوةٍ معتاده
 ١٦٩١ - أما إذا خيفَ بتركه الزنا
 ١٦٩٢ - ثم إلى ما غالباً منها ظَهَرَ
 ١٦٩٣ - ويحرّمُ التصريحُ للمعتدة
 ١٦٩٤ - وحلّ تعريضُ لها وحلّاً
 ١٦٩٥ - كإني في مثلكم لراغبُ
 ١٦٩٦ - ويحرمانِ ذان للرجعية
 ١٦٩٧ - وتحرمُ الخطبةُ فوق الخطبة
 ١٦٩٨ - وذاك عند جهلِ حالِ جازا
 ١٦٩٩ - وسنّ عقده مساءً الجمعة
 وكونُها الولودَ والبكرَ يُسنّ
 أفضلُ من نوافلِ العباده
 فهو لذاك واجبٌ تحصّنا
 يُباحُ دون خلوةٍ له النّظرُ
 من موتٍ أو إبانةٍ بالخطبة
 لمن أبانَ حيثُ كانتِ حلّاً
 وهي كنحو ليس عنك يُرغبُ
 من غير زوجها خلال العدة
 إن الوليِّ أجابَ أو أجابتِ
 أو ردّ أولٍ أو أن أجازا
 وكابن مسعودٍ أتى بالخطبة



فصل

في الأركان

- ١٧٠٠ - أركانه زوجان دون مانع
 ١٧٠١ - إيجابُهُ زوجتُ أو أنكحتُ
 ١٧٠٢ - فإن تقدّمَ القبولُ لم يصحّ
 الإيجاب والقبول بعد أتبع
 قبولُهُ رضيتُ أو قبلتُ
 وإن تراخى ذا عن الإيجاب صحّ

١٧٠٣ - ما اتَّخَذَ المَجْلِسُ إن لم يُسْتَعْلَمَ عنه وإن تفرقا قبل بَطْلٍ



فصل

في الشروط

- ١٧٠٤ - شروطه يُعَيَّنُ الزوجانِ
 ١٧٠٥ - فصَحَّ إن أشار أو سماها
 ١٧٠٦ - ولْيُنْكَحَاً مَجْنُونَةً أبوها
 ١٧٠٧ - والسَيِّدُ الصَّغَارَ والإِمَاءَ
 ١٧٠٨ - وباقِ الأولياءِ يُنْكَحُونَا
 ١٧٠٩ - ولا الصَّغِيرَ لا إذا ما احتاجَهُ
 ١٧١٠ - وصمَّتُ بَكَرٍ إِذْنَهَا والثَّيِّبُ
 رضاهما الوليُّ شاهدانِ
 أو ابنتي وما له سواها
 والبكرَ والصَّغِيرَ والمعتوها
 ولْيُعْطَ ما للأبِ الأوصياءِ
 بالإذن بنتَ التسعِ لا ما دونها
 فحَاكِمٌ فقط يَلِي زواجَهُ
 لإذنها الكلامُ منها يُطلَبُ



فصل

في الأولياء

- ١٧١١ - وليُّه شروطُه الحرِّيَّةُ
 ١٧١٢ - والرشدُ في العقدِ والاتفاقُ
 ١٧١٣ - بعد الوصيِّ أبو أبٍ وإن علا
 ١٧١٤ - ثم الأخُ الشقيقُ ثم للأبِ
 ١٧١٥ - فعمها الشقيقُ فالعم لأبِ
 ١٧١٦ - فالأقربُ التعصيبُ ثم المنعمُ
 ١٧١٧ - وزوَّجَ الأبعدُ عند عَضْلِ
 ١٧١٨ - أو غَيْبَةٍ ذاتِ انقطاعٍ غابا
 تكليفُه الذكورةُ العدالةُ
 في الدينِ لا مسائلاً تُساقُ
 فالابنُ فابنُ الابنِ مهما نزلا
 ثم بنوهما على الترتبِ
 ثم بنوهما على تلك الرتبِ
 فالأقربُ التعصيبُ ثم الحاكمُ
 الأقربُ أو إن لم يكن بأهلِ
 تُكَلِّفُ المشقةَ الجَوَّابَا



١٧١٩ - وإن يل الزواج غير الأقرِبِ بدون عذرٍ أبطلنُ كالأجنبي



فصل

في الشهادة والكفاءة

١٧٢٠ - صحَّ برجلينِ مُكَلَّفَيْنِ عدلينِ سامعَيْنِ ناطقَيْنِ
١٧٢١ - وليس شرطُ صحةِ كفاءةٍ وتلكُ دينُ نسبٍ حرِيَّةُ
١٧٢٢ - للمرأةِ الفسخُ والاولياءِ إن لم يكُ الزوجُ من الأكفاءِ
١٧٢٣ - كفاجرٍ زوّجَ ذاتَ الأدبِ أو أعجميٍّ من بناتِ العَرَبِ



باب المحرمات في النكاح

١٧٢٤ - تحرمُ أمُّ جدَّةٍ وإن عَلتُ بنتٌ وبنْتُ الابنِ مهما نزلتُ
١٧٢٥ - والأختُ بنتُ الأخِ مع بنتيهما ما نزلًا كذاكُ بنتا ابنيهما
١٧٢٦ - والعمَّةُ الخالةُ مهما علتَا ومن تلاعنا على ما ثبتا
١٧٢٧ - ومن رضاعٍ يحرمُ اللدُّ يحرمُ منُ نسبِ روى البخاريُّ مسلمُ
١٧٢٨ - بالعقدِ حرَّمُ زوجةُ ابنِ نزلًا وزوجةُ ابنِ وأبٍ وإن علا
١٧٢٩ - دون البناتِ دون الأمهاتِ وراءَ ذلكمُ بذاك ياتي
١٧٣٠ - وأمُّ زوجةٍ بعقدٍ حرِّما وجدَّةٌ لها بما تقدما
١٧٣١ - وبنْتُها تحرمُ بالدخولِ وبنْتُ وُلدها على المنقولِ





فصل

في الضرب الثاني من المحرمات

- ١٧٣٢ - لأمدٍ تحرمُ أختُ الزوجةِ
 ١٧٣٣ - وهو إلى الطلاق حتى تخرجا
 ١٧٣٤ - وباطلٌ إن جمَعَ اثنتينِ
 ١٧٣٥ - ويَبطلُ الثاني إذا تأخرا
 ١٧٣٦ - معتدَّةٌ تحُرِّمُ والمستبرأه
 ١٧٣٧ - ومن زنت ما لم تُتب من ذا العمل
 ١٧٣٨ - أو بالثلاث طُلِّقت حتى تحلَّ
 ١٧٣٩ - لا تُنكح الكافرَ والكوافرا
 ١٧٤٠ - ولا تحلُّ أمةٌ قد أسلمت
 ١٧٤١ - مع عجزه عن طولِ حرةٍ وما
 ١٧٤٢ - وحرماً نكاحه سيِّدته
 ١٧٤٣ - وحررةً عبداً لوُلِدَ النسبِ
 ١٧٤٤ - وانفسخ النكاح حيث يشتري
 ١٧٤٥ - أو وُلِدَ الحرُّ أو المكاتبُ
 ١٧٤٦ - ومن بعقدٍ حرِّمت فلا تحلَّ
 ١٧٤٧ - ومن بعقدٍ جمَعَ التي تحلَّ
- وبنتها كخالَةٍ وعمَّةٍ
 من عدَّةٍ فبعدها لا حرجا
 معاً بعقدٍ كان أو عقدينِ
 أو كان في عدةٍ أخرى قد جرى
 من غيره ومن لغيره امرأه
 ويبلغ الكتاب من بعد الأجل
 بغيره أو أحرمت ولم تحلَّ
 إلا الكتابيات إن حرائرا
 ما لم يخف من العزوبة العنت
 به شرا واحدة من الإما
 كذا نكاح سيد مملوكته
 والحر مملوكة وُلِدَ لا أب
 أي من الزوجين بعض الآخر
 وملكته مثل الشراء يُحسبُ
 بملكها إلا الكتابية حلَّ
 وغيرها فالعقد في الأولى قبل



باب الشروط والعيوب في النكاح

- ١٧٤٨ - لزوجة فسخٍ لزوج خالفا
 ١٧٤٩ - كشرطها عدم إبقا سابقه
 شرطاً صحيحاً منه عقد ألفا
 أو التسري أو زواج لاحقه

- ١٧٥٠ - أو تركها الدار أو البلاداً
 ١٧٥١ - وفاسد الشروط منها ما فسد
 ١٧٥٢ - أولها الشغار عقدان بلا
 ١٧٥٣ - والثان تحليل لزوج أول
 ١٧٥٤ - والثالث التعليق بالمستقبل
 ١٧٥٥ - والرابع المتعة أن يُعلّقها
 أو نقد مصر أو بأن تُزاد
 عقد به وتلك أربعاً تُعدّ
 مهر وليان وقد تبادلا
 أو كان نية من المُحلّل
 كبعد رأس الشهر أو رضا علي
 بمدة أو في غدٍ تُطلّقا



فصل

في النوع الثاني من الشروط الفاسدة

- ١٧٥٦ - يبطل شرط والنكاح ما بطل
 ١٧٥٧ - أو شرطه الخيار أو إن ما جا
 ١٧٥٨ - لكن له الفسخ إذا بانّت على
 ١٧٥٩ - ككونها مسلمة حسناء
 ١٧٦٠ - أو نفى عيب مع النكاح تمّ
 ١٧٦١ - ولا خيار للتي قد عتقت
 كشرط لا مهر وقسمة أقل
 بالمهر في كذا فلا زواجا
 خلاف شرط كان كالذي تلا
 بكرة نسيبة ترى بيضاء
 نحو عمى أو خرس أو الصمم
 ما لم تصر خلاف من تزوجت



فصل

في العيوب

- ١٧٦٢ - لزوجة فسخ إذا لم يستطع
 ١٧٦٣ - أو لم يظاً من بعد تأجيل سنه
 ١٧٦٤ - وإن تقل رضيتُ ذا العنين لم
 ١٧٦٥ - وهي إذا ما اعترفت بأنّه
 وطء لجب أو لنقص ما قُطع
 إن ثبتت عنته ببينه
 يكن لها خيار فسخ يلتزم
 جامعها فليس ذا عنة





فصل في بقية العيوب

- ١٧٦٦ - يثبتُ فسْخٌ بالذي أملي هنا
 ١٧٦٧ - وتلكم استطلاقٌ بولٍ ورتق
 ١٧٦٨ - قروحٌ فرجٍ قرنٌ باسورٌ
 ١٧٦٩ - أو كان ذا خِصاءٍ أو وِجاءٍ
 ١٧٧٠ - ولا خيارٌ إن بعيبٍ علما
 ١٧٧١ - ولا يصحُّ الفسْخُ دون حاكمٍ
 ١٧٧٢ - لا مهرٌ إن قبل الدخول يحصلُ
 ١٧٧٣ - يرجعُ على مَنْ غَرَّه إذا وَجَدَ
 ١٧٧٤ - ولا تُزَوِّجُ المعيبَ الأُمَّةُ
 ١٧٧٥ - وتُمنَعُ الكبيرةُ المجنوننا
 ١٧٧٦ - وعندما تعلمُ بعيبٍ أو طرا
- ولو يُرى الحدوثُ من بعد البنا
 كذا جذامٌ وجنونٌ وفَتَقُ
 كذا بَيَاضٌ عَفَلٌ ناسورٌ
 أو ليس من رجالٍ أو نساءٍ
 قبل الرضا أو ما لذاك استلزما
 يحكُّمُ أو يردُّ للمُحاكِمِ
 وبعده لها المسمى يجعلُ
 لا مع طلاقٍ أو وفاةٍ لأحدٍ
 ولا صغيرةٌ ولا مجنونةٌ
 لا كونه مجبوباٌ أو عتينا
 فهي على فسْخٍ له لن تجبرا



باب نكاح الكفار

- ١٧٧٧ - حكمُ نكاحِ كافرٍ كمسلمٍ
 ١٧٧٨ - لكن يُقرُّون على ما اعتقدوا
 ١٧٧٩ - فإن أتونا قبل عقده عُقد
 ١٧٨٠ - لا بعده أو أسلم الزوجانِ
 ١٧٨١ - هذا إذا زوجتُه حلالاً
 ١٧٨٢ - ثم لها المهر الصحيح قد فُرِضَ
- في الكل كالواجبِ والمحرمِ
 صحته وهو لدينا فاسدٌ
 على الذي في شرعنا قبل عُهد
 على النكاحِ ذان يَبْقَيانِ
 وحيث لا بينهما يُحالُ
 والفاسد استقر إن كان قُبِضَ

١٧٨٣ - وحيث لم يقبض ولم يسما فمهرٌ مثلها يكون ثَمًّا



فصل

في إسلام الزوج أو الزوجة

- ١٧٨٤ - إن أسلم الزوجان أو من زوجته من الكتابيات تبقى عصمته
 ١٧٨٥ - إسلامها قبل الدخول أو هما غير كتابيين يُنهى العصما
 ١٧٨٦ - وعند سبقها له لا مهرا وعكسه النصف لها استقرا
 ١٧٨٧ - لكن إذا بعد الدخول ذا حصل فالأمر موقوف إلى انقضا الأجل
 ١٧٨٨ - إن يُسلم الثاني النكاح داما أو لا ففسخ مذ رأى الإسلاما
 ١٧٨٩ - وردة من واحدٍ أو منهما حسب الدخول مثل ما تقدما



باب الصداق

- ١٧٩٠ - يُسنُّ أن يُسمى وأن يُخففا مثل صداق من ربحن المصطفى
 ١٧٩١ - وما يصح قيمة أو أجرا وإن يكن قلَّ يصح مهرا
 ١٧٩٢ - وصح إن أصدقها تعليما شيءٍ سوى القرآن إن معلوما
 ١٧٩٣ - ولا يصح إن طلاق أخرى أصدق ولتُعط كمثل مهرا
 ١٧٩٤ - وهكذا إذا المسمى بطلا يُجعل ثم مهراً مثل بدلا
 ١٧٩٥ - فمهرٌ مثل واجب إن أمهرا مغصوباً أو خنزيراً أو ما أسكرا



فصل

فيما يصح من الصداق

- ١٧٩٦ - إن ألفاً أو ألفين مهراً جُعلا إن حياً أو ميتاً أبوها بطلا

- ١٧٩٧ - وصح إن قال بألفين إذا
 لي زوجةً وحيث لا فنصفُ ذا
 ١٧٩٨ - وصح أن يُوجَلَ الصداقُ
 والوقتُ إن ما عُيِّنَ الفِراقُ
 ١٧٩٩ - وخُيِّرَتْ إن وجدت معيبا
 في الأرشِ أو قيمةً ما قد عيبا
 ١٨٠٠ - وصح إن كان على ألفين
 بين أبٍ وبينها نصفين
 ١٨٠١ - فإن يكن ألف لمن سوى أبٍ
 فهو لها ومن سوى أبٍ أبي
 ١٨٠٢ - ثمة إن قبلَ الدخولَ طَلَّقَا
 يأخذُ من الزوجةِ ألفاً مطلقاً
 ١٨٠٣ - وإن يُزَوَّجَ دون إذنٍ غيرِ الأب
 بدونِ مهرٍ المثلِ فالمثلُ واجب
 ١٨٠٤ - وإن يُزَوَّجَ ابنه بأكثر
 يلزمُ الإبنَ واجداً أو معسرا



فصل

في ملك الصداق

- ١٨٠٥ - يملكُ بالعقدِ الصداقُ ثمَّ ما
 عُيِّنَ لها تصرفُ مع النِّمَّا
 ١٨٠٦ - زكاتهُ ضمانُهُ عليها
 لا عند منع دفعِهِ إليها
 ١٨٠٧ - ونصفُهُ أو نصفُ قيمةِ بلا
 نما إذا طلقها وما خلا
 ١٨٠٨ - والقولُ قولُهُ بقدر ما مَهَر
 أو عَيَّنَه أو الذي به استقر
 ١٨٠٩ - وقولُها في قبضِ مَهَرٍ قُدِّمًا
 كوارِثِ أو الوليِّ عنهما



فصل

في التفويض

- ١٨١٠ - البُضعُ صح فيه أن يُفَوَّضَا
 وحاكَمُ بمهرٍ مثلِ فَرَضَا
 ١٨١١ - وهو بلا مهرٍ يزوجُ الأبُ
 أو تأذنُ المرأةُ حينَ تَطَلَّبُ
 ١٨١٢ - ومثلهُ تفويضُ مهرٍ نحو ما
 كان على ما شاء أيُّ منهما

- ١٨١٣ - والإرثُ قبل خلوةٍ ممن قضى
 ١٨١٤ - وقبلَ خلوةٍ للافتراقِ
 ١٨١٥ - وإن يكن في فاسدٍ فراقُ
 ١٨١٦ - ما لم يكن بها خلا أو دخلا
 ١٨١٧ - والمثلُ إن شبهةٍ قد وُطِّتْ
 ١٨١٨ - وجاز منعُ نفسها منه إلى
 ١٨١٩ - ولا يجوز الامتناعُ مع أجل
 ١٨٢٠ - وليس للزوجة أن تمتنعا
 ١٨٢١ - والفسخُ بالحُكْمِ لها إن أمهرا
- يُثبِتُ والمثلُ إذا لم يفرضاً
 تُعْطَى بِقَدْرِ متعة الطلاقِ
 لا متعة لها ولا صداقُ
 فحينها لها المسمى جُعِلا
 يلزَمُ أو على الزنا قد أُكْرِهَتْ
 أن تقبضَ المهرَ الذي قد عَجَّلا
 ما حَلَّ أو حَلَّ وزوجٍ ما دَخَلَ
 إن سلمته نفسها تَبَرَّعا
 معجلاً ولو بنى إن أعسرا



باب وليمة العرس

- ١٨٢٢ - ولو بشاةٍ أو أقلَّ تُنَدَبُ
 ١٨٢٣ - لمسلم وليس ممن يُهَجَّرُ
 ١٨٢٤ - والكُرهُ في ثالث الأيامِ جلا
 ١٨٢٥ - يُفِطِرُ ذو تَنَقُّلٍ إن جَبَرا
 ١٨٢٦ - والأكلُ لا يلزَمُ والإباحةُ
 ١٨٢٧ - وعالمٌ بمنكرٍ لا يحضُرُ
 ١٨٢٨ - وإن درى بعد حضورٍ غَيِّرا
 ١٨٢٩ - وعالمٌ به ولكن لم يرا
 ١٨٣٠ - ويكره النثار والتقاط ذا
 ١٨٣١ - وسنَّةٌ أن يُعلنَ النكاحُ
- إجابةً أولَ يومٍ تَجِبُ
 عَيْنَهُ وليس ثمَّ مُنْكَرُ
 أو دعوةِ الذميِّ أو في الجفلى
 وصائمُ الفرضِ دعا وغادرا
 حيثُ صريحُ الإذنِ والأمارةُ
 إذا على تغييره لا يقدرُ
 لكن إذا دام لعجزٍ غادرا
 شيئاً ولم يسمعَ فذاك حُيِّرا
 وهو لمن في حجره أو أخذاً
 ويضربُ الدُّفَّ الذي يُباحُ



باب عشرة النساء

- ١٨٣٢ - عشرة زوجين بعرف تلزم
 ١٨٣٣ - وحيث تم العقد تسليم وجب
 ١٨٣٤ - وواجب إمهال من يستمهل
 ١٨٣٥ - ويجب التسليم ليلاً للآمه
 ١٨٣٦ - وباشر الزوجة إلا إن يضر
 ١٨٣٧ - يجبرها بالغسل للنجاسة
 ١٨٣٨ - وأخذ ما تعافه النفس كما
- ومطل ما يلزم كلاً يحرم
 لحرية تطيق إن زوج طلب
 إن عادة لا لجهاز يعمل
 نهارها لسيّد كي تخدمه
 ويحرم الوطء بحيض ودبر
 ونحوها كالحيض والجنابة
 تمنع أن تقترب المحرماً



فصل

في المبيت ونحوه

- ١٨٣٩ - وليلة من أربع للحره
 ١٨٤٠ - وإن يسافر فوق نصف وطلب
 ١٨٤١ - وإن أبى من وطء أو إياب
 ١٨٤٢ - وعند وطء سن أن يبسملا
 ١٨٤٣ - ويكره الكثرة للكلام
 ١٨٤٤ - وهكذا تحديته شخصاً به
 ١٨٤٥ - والجمع بين زوجتين حرمًا
 ١٨٤٦ - وجاز أن يمنع أن تؤجرا
 ١٨٤٧ - ويستحب إذنه لتشهدا
- فرض ووطء ثلث عام مره
 قدومه وكان قادراً يجب
 فرق بين ذين بالتطلاب
 وقول وارد يجنب البلا
 والوطء في مرأى من الأنام
 ونزعه عنها ولما تنتهي
 في مسكن إذا بلا رضاها
 نفساً وأن ترضع أو تغادرا
 جنازة المحرم أو يخف دا



فصل

في القسم

- ١٨٤٨ - تسويةً بينَ النسا لا تلزمُ
 في الوطاءِ بل تلزم حينَ يَقْسِمُ
 ١٨٤٩ - عمادُه الليلُ إذا نهارا
 معاشُهُ والعكسُ عكساً صارا
 ١٨٥٠ - يقسمُ للحائضِ والمريضةِ
 ونحوِ هاتينِ سوى الرجعيةِ
 ١٨٥١ - لا قَسَمَ أو إنفاقَ للممتنعهِ
 عن جنبهِ أو عن ترحلٍ معه
 ١٨٥٢ - أو إن تسافرَ دونَ إذنٍ أو بهِ
 إن كانَ ذا في إربها لا إربهِ
 ١٨٥٣ - وجاز إن تهبَ بإذنٍ ما لها
 لغيرها أو إن تهبه بعلها
 ١٨٥٤ - فإنْ تُعَدُّ يَقْسِمُ لها مستقبلا
 وليس للإمءاءِ قسَمُ جعلاً
 ١٨٥٥ - للبكرِ سبعِ إن بنى والثيبُ
 لها ثلاثِ بعدها ينقلبُ
 ١٨٥٦ - فإنْ أحبَّتْ ثيبٌ سبعاً مضى
 فيها وبعدَ تلكَ مثلها قضى



فصل

في النشوز

- ١٨٥٧ - نشوزُها عصيانها إياهُ
 فيما عليها افترضَ الإلهُ
 ١٨٥٨ - ولْيَعْظِ الزوجةَ إن منها يُصبِ
 أمارَةً له كإن لم تستجبِ
 ١٨٥٩ - أو تستجبُ له مع التبرمِ
 مُخَوِّفاً لها من المائِمِ
 ١٨٦٠ - ولْيَهْجُرَنَّ ما يشاء المضحجا
 إذا أصرتْ علَّ أن تَرْتَدِعَا
 ١٨٦١ - وليهجرنُ ثلاثاً الكلاما
 فالضربُ لا المبرحُ اختتاماً



باب الخلع

- ١٨٦٢ - يصح بذلُ ما به تُخالعُ
 منها وغيرها إذا تبرعوا

- ١٨٦٣ - يباح عند كُرْهِهَا لِخُلُقِهِ
 ١٨٦٤ - أو إن تَخَفَ إِثْمًا بتركِ المَتَّبِعِ
 ١٨٦٥ - ولا يصح حيث ظلماً عَضَلاً
 ١٨٦٦ - أو خالعتُ بغيرِ إذنِ أُمَّةٍ
 ١٨٦٧ - وهو طلاقٌ ثُمَّ إِذْ لا عِوَضًا
 أو نحوِ نقصِ دينِهِ أو خُلُقِهِ
 وحيثُ لا يُكْرَهُ مِنْهَا وَيَقَعُ
 بلا زنى ولا نشوزٍ حَصَلاً
 صغيرةً مجنونَةً سَفِيهَةً
 بلفظِهِ أو نيةٍ أو رُفْضًا



فصل

فيما يقع به الخلع

- ١٨٦٨ - إذا بلفظة الطلاق كانا
 ١٨٦٩ - ودونها بلفظِ خُلْعٍ وفدا
 ١٨٧٠ - لا يقعُ الطلاقُ بالمعتدة
 ١٨٧١ - والخلعُ لا يصح إن كان على
 ١٨٧٢ - وهو طلاقٌ واقعٌ رجعيًا
 ١٨٧٣ - ويُكْرَهُ الزيدُ على ما جَعَلَا
 ١٨٧٤ - وصَحَّ بالمجهولِ والإنفاقِ
 ١٨٧٥ - أو عبدٍ أو ما في يدٍ أو منزلٍ
 ١٨٧٦ - وحيث لا وجود للمسمى
 أو نيةٍ له طلاقٌ بانا
 والفسخِ فسخٌ لا يُقِلُّ العدا
 منه ولا يصح شرطُ الرجعة
 حرامٍ أو لا عوضٌ تَحَصَّلاً
 إن بصريحِ اللفظِ أو منويًا
 مهراً وما يصح مهراً فُبَلا
 لحاملٍ في عدةِ الفراقِ
 من المتاعِ أو بحملِ الحاملِ
 له أقل ما به يسمى



فصل

في التعليق بالعوض

- ١٨٧٧ - تطلقُ إن أعطته حيث قالَا
 ١٨٧٨ - وبانت ان قالت بذاك اخلعني
 طالقُ ان أعطيتني ذا المالا
 إن يفعلاً ويستحقُ المعني

- ١٨٧٩ - وإن تَقُلُّ طَلَّقُ بِذَاكَ وَاحِدَهُ
فَطَلَّقَ الثَّلَاثَ كَانَتْ زَائِدُهُ
- ١٨٨٠ - وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ إِلَّا إِذَا
كَانَتْ آخِرَةً فَيَسْتَحِقُّ ذَا
- ١٨٨١ - وَالْأَبُ لَنْ يَخْلَعَ أَوْ يَطْلُقَا
حَلِيلَةَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ مَطْلُقَا
- ١٨٨٢ - وَالْبِنْتُ إِنْ صَغِيرَةً لَا تُخْلَعُ
مَنْ مَالِهَا إِذْ لَمْ يَجْزِ تَبَرُّعُ
- ١٨٨٣ - وَإِنْ تَبِنَ بَعْدَ طَلَاقٍ عُلِّقَا
وَرَدَهَا فَلَمْ يَزَلْ مَعْلَقَا
- ١٨٨٤ - كَالْعَتَقِ إِنْ يَقَعُ يَقَعُ أَوْ لَا فَلَا
وَالْخَلْعُ لَا يُسْقِطُ غَيْرَ مَا خَلَا





كتاب الطلاق

- ١٨٨٥ - يجوز إن لحاجةٍ وحيث لا
 ١٨٨٦ - وهو لُضْرٌ باستدامةٍ نُدب
 ١٨٨٧ - وصح أن يطلِّقَ اختياراً
 ١٨٨٨ - ولم يقع إن زال عقله بلا
 ١٨٨٩ - ولم يقع ذاك بإكراهٍ أحد
 ١٨٩٠ - كأن يهدده بذاً من قدرا
 ١٨٩١ - ويوقع الطلاق من غضبانٍ
 ١٨٩٢ - ومثله الوكيل لكن واحده
 ١٨٩٣ - وزوجةً مثلُ الذي قد وكَّله
 يكره وهو لا بتداعٍ حُظلاً
 لكن على مولٍ أبى الفياءِ يجب
 زوجٌ صغيرٌ عاقلٌ ما اختارا
 إثمٌ وحيث كان آثماً بلى
 ظلماً بإيلامٍ له أو الولد
 وظنٌّ أن يوقع ما قد ذكرا
 وفي الذي في حكمه قولانٍ
 ما لم يُعيِّن وقتَه أو عدده
 وفي رجوع الزوج عنه أبطله



فصل

في طلاق السنة ونحو ذلك

- ١٨٩٤ - طلاق سنةٍ هو اللذُّ وقعا
 ١٨٩٥ - إلى انتهاءِ عدةِ الطلاقِ
 ١٨٩٦ - وبدعةٌ في حيضٍ أو إن واقعا
 ١٨٩٧ - لا سنةٌ أو بدعةٌ مع الصغر
 ١٨٩٨ - صريحُه من لفظه يُشتقُّ له
 في الطهر حيث لم يكن مواععا
 فتحرمُ الثلاثُ كالإلحاقِ
 وسُنَّ رجعةٌ وعُدَّةٌ واقعا
 واليأسِ والعقدِ وإن حملٌ ظهر
 لا الأمرُ والآتي ولا اسمُ الفاعله

- ١٨٩٩ - فبصريحه الطلاقُ قد حصل
 ١٩٠٠ - وواقع حكماً إذا بطالقٍ
 ١٩٠١ - وتطلّقُ الزوجةُ للذّ سئلاً
 ١٩٠٢ - وإن يُجبّ هل لك زوجةُ بلا
 وإن بغير نيةٍ كان هزل
 أراد من وثاقٍ او من سابقٍ
 ألم تطلّقها إذا قال بلى
 لم يقع ان يكذب على من سألاً



فصل في كناية الطلاق

- ١٩٠٣ - كنايةٌ قد قُسمت جليّه
 ١٩٠٤ - خفيةٌ نحو اذهبي أو لست لي
 ١٩٠٥ - لا يقع الطلاقُ بالكناية
 ١٩٠٦ - فإن يكن حال اختصامٍ او غضب
 ١٩٠٧ - واعتُبرت ثلاثاً الجليه
 كبتة بريّة خليّه
 بامرأةٍ أو اخرجي واعتزلي
 ما لم يقارن لفظه بنية
 أو في جوابه لها حكماً وجب
 واعتُبر المنوي بالخفيه



فصل منه

- ١٩٠٨ - عُدّ ظهاراً وله أحكام
 ١٩٠٩ - أو ما أحل الله لي قد حرماً
 ١٩١٠ - فإن يقل أعني الطلاق فُرّقهُ
 ١٩١١ - وإن يقل أنت عليّ كالدمّا
 ١٩١٢ - وإن يقل حلفت بالطلاق
 ١٩١٣ - وإن يقل أمرُك صار في يدك
 ١٩١٤ - على التراخي ذاك لكن إن حصل
 ١٩١٥ - ونفسك اختاري يحقّ واحده
 ما إن يقل أنت عليّ حرام
 ولو نوى ما لم يكن تكلمّا
 ثلاث أو أعني طلاقاً طلقه
 ظهاراً ان لم ينو شيئاً علماً
 مع كذبه يُلزم بالفراق
 تملك به الثلاث ما لم يدرك
 تطليقاً او وطءً أو الفسخ بطل
 في مجلس ما لم يزدّها فائده



باب ما يختلف به عدد الطلاق

- ١٩١٦ - للعبد طلقتان لا إن أُعْتِقَا
 ١٩١٧ - طالقٌ أو أنتِ الطلاقُ واحده
 ١٩١٨ - وإن يُقْلُ كلَّ الطلاقِ الفرقه
 ١٩١٩ - كأن يُقْلُ بِعِدَّةِ الجبالِ
 ١٩٢٠ - والعضو إن طَلَّقَهُ كالأصْبُعِ
 ١٩٢١ - ولم يطلق إن يُطَلِّقُ شَعْرَهَا
 ١٩٢٢ - وإن يُكْرِرُ قولَ أنتِ طالقُ
 ١٩٢٣ - فإن يُكْرِرُهُ بنحوِ ثَمًّا
 ١٩٢٤ - وطلقةٌ تُبَيِّنُ مَنْ ما دخلا
- بعضُ كذا الحر ثلاثاً طَلَّقَا
 ونيةُ الثلاثِ توقعُ عدده
 ثلاثةٌ ولو نواها طَلَّقَهُ
 أو عَدَدَ الحصى أو الرمالِ
 تطلقُ كجزءٍ مطلقاً كالرُّبْعِ
 أو روحها أو سننها أو ظُفْرَهَا
 ثنتانٍ لا إفهاماً أو يُوثِّقُ
 أو مع أخرى طلقتانِ ثَمًّا
 بها وما عُلِّقَ مثلُ ما خلا



فصل

في الاستثناء في الطلاق

- ١٩٢٥ - صح له استثناء نصفِ الآتي
 ١٩٢٦ - فطلقةٌ في طلقتين ما خلا
 ١٩٢٧ - وإن بقلبٍ من مُطَلَّقاتِ
 ١٩٢٨ - وصح الاستثناء لا إن انفصل
 ١٩٢٩ - وقبلَ أن يُتِمَّ ما يُستثنى
- من الطلاقِ والمطلقاتِ
 واحدة وطلقتانٍ في ثلا
 يستثنى صح ليس من طَلَّقاتِ
 وأمکن الكلام فهو قد بطل
 منه عليه نيةُ المستثنى



باب الطلاق في الماضي والمستقبل

- ١٩٣٠ - طالقٌ أمسٍ قوله استحالا
 ١٩٣١ - وإن يُرد به طلاقاً قد خلا
- وقوعه لا إن نواه حالاً
 من زيدٍ أو منه فعُذِرَ قُبَلاً

- ١٩٣٢ - وحيث قال أنتِ طالقٌ قَبْلاً
 وصولِ خالدٍ بشهرٍ أهلاً
 ١٩٣٣ - فإن يصلُ بعدُ ووقْتُهُ اتَّسعَ
 وقوعه فيه وإلا لم يقع
 ١٩٣٤ - فإن يُخالعُ بعدَ يومٍ ثبتنا
 إن بعدَ يومين وشهرٍ قد أتى
 ١٩٣٥ - ولم يقع إن بعد موتي أو معا
 طالقٌ اما قبلُ حالاً وقعا



فصل

في التعليق بالمستحيل والزمن

- ١٩٣٦ - إن طَرَبْتَ أنتِ طالقٌ لن تطلقا
 لأنه بمستحيلٍ عُلقا
 ١٩٣٧ - بخُلْفِ ما بنفي ما استحالا
 علق فالطلاق فيه حالا
 ١٩٣٨ - وحيث قال اليوم إن جاء الغدُ
 فأنتِ طالقٌ فلغوٌ يُبْعَدُ
 ١٩٣٩ - وأنتِ طالقٌ بهذا الشهرِ
 واليوم فالطلاقُ حالاً يجري
 ١٩٤٠ - وإن يقل في رمضان والغدِ
 والسبت فالطلاق في الكل ابتدي
 ١٩٤١ - وحيث قال أقصد الأواخرا
 يُقبلُ حيث لم يخالف ظاهرا
 ١٩٤٢ - وأنتِ طالقٌ إلى شهر ولم
 ينويه في الحال فبعدُ حيث تمّ
 ١٩٤٣ - وإن إلى عامٍ فبعد اثني عشر
 والعام بعد حجةٍ قد استقر



باب تعليق الطلاق بالشروط

- ١٩٤٤ - فقط لزوجٍ صُحِّحَ التعليقُ
 وقبله لا يقع التطلقُ
 ١٩٤٥ - وإن يقلُّ به لساني سبقا
 ولم أرد شرطاً فحالا طَلَّقَا
 ١٩٤٦ - وبعدَ أنتِ طالقٌ إن يقلُّ
 أردتُ إن فعلتِ ذا لم يقبلِ
 ١٩٤٧ - والأدوات الست إن إذا متي
 أيُّ ومن وكلما الكل أتى
 ١٩٤٨ - وللتراخي الكلُّ لا الفوريه
 والفورُ مع قرينة أو نيه



- ١٩٤٩ - وكلها مع (لم) لفورٍ ما خلا
 ١٩٥٠ - فنحو طالق متى أو كلما
 ١٩٥١ - ثم إذا تكرر القيام ما
 ١٩٥٢ - إن لم أطلقك فأنت طالق
 ١٩٥٣ - أما متى إذا وأي وقت
 ١٩٥٤ - لا كلما فكلما إن اتسع
 ١٩٥٥ - إن قمت أو قعدت أنت طالق
 ١٩٥٦ - وإن أتى بالواو بين ذين
 ١٩٥٧ - ولم يقع إن لم تقم وتاتي
 ١٩٥٨ - (إن قمت ثم) بعدها (قعدت)
 (إن) حيث لا قرينة معها ولا
 قمت الطلاق بالقيام حتما
 تكرر الطلاق إلا كلما
 في آخر الأول موتاً تطلق
 فإن مضى وقت يقع في الوقت
 وقت تقع ثلاث إن كانت تقع
 بفعلها لأي ذين تطلق
 بذين لو غير مرتبين
 من بعد بالعود في كالاتي
 أو (إن قعدت) بعدها (إن قمت)



فصل

في تعليق الطلاق بالحيض

- ١٩٥٩ - إن قال إن حضت فأنت طالق
 ١٩٦٠ - وإن يقل إن حضت حيضة يقع
 ١٩٦١ - وإن يقل إن حضت نصف حيضة
 بأول الحيض يقيناً تطلق
 من بعد حيضة إذا الدم انقطع
 يكن طلاقها بنصف العادة



فصل

في تعليق الطلاق بالحمل

- ١٩٦٢ - وإن يعلقه بحملٍ طلقا
 ١٩٦٣ - وإن يقل إن لم تكوني حاملا
 ١٩٦٤ - ووطؤها يحرم إن لم يعلم
 بالوضع دون ستة مذ علقا
 فهي في الأحكام عكس ما خلا
 في بائن بأنها لم تحرم

- ١٩٦٥ - وإن بطلقةٍ وطلقتينِ علقَ ثم أنجبتَ جنسينِ
 ١٩٦٦ - تطلّق ثلاثاً حيث قال هكذا إن كنتِ حاملاً بذاك أو بذاً
 ١٩٦٧ - ولم يقع إن كان ما عنه حكي إن كان ذا أو ذاك ما في بطنك



فصل

في تعليق الطلاق بالولادة

- ١٩٦٨ - إن بولادةٍ يُعلّق سابقاً تبينُ بشأنٍ حيث صارت طالقاً
 ١٩٦٩ - وطلقةً تطلّق حيث يشكّلُ وضعهما أو أيُّ ذين الأولُ



فصل

في تعليق الطلاق بالطلاق

- ١٩٧٠ - إن الطلاقُ بالطلاقِ علّقاً فبالقيامِ طلقتينِ طلقاً
 ١٩٧١ - والعكسُ طلقةً وفي الثنتينِ إن كان بالوقوعِ طلقتينِ
 ١٩٧٢ - وإن يكنُ بكلمةٍ يُعلّقُ على الطلاقِ طلقتينِ تطلّقُ
 ١٩٧٣ - وإن على وقوعه بكلمةٍ إن طلقتُ فبالثلاثِ ألزماً



فصل

في تعليق الطلاق بالحلف

- ١٩٧٤ - إن بعدَ تعليقٍ بحلفٍ ينطقُ إن قمتِ طالقُ فحالا تطلّقُ
 ١٩٧٥ - لا إن يكنُ بنحوِ شمسٍ تكسِفُ فذاك شرطُ والمرادُ الحلفُ
 ١٩٧٦ - وإن يُعدُّ تعليقهً على الحلفِ أو الكلامِ فهو تطليقٌ عُرفُ





فصل

في تعليق الطلاق بالكلام

- ١٩٧٧ - وإن أَكَلَمَكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثم فلا تكلميني تطلقُ
 ١٩٧٨ - وإن به ابتدأتُ أنتِ طالقُ فقالتُ إن أنا فعبيدِي مُعْتَقُ
 ١٩٧٩ - بذاك ينحلُّ الذي أبداهُ لا إن أراد مجلساً سواه



فصل

في تعليق الطلاق بالإذن

- ١٩٨٠ - إن بالخروج دون إذنٍ عَلَّقَا يكنُ بفعلِها له مطلقا
 ١٩٨١ - أو دون إذنِه لغير أسما إن خرجت تريدها وسلمى
 ١٩٨٢ - فإن يقل وكلما شئتِ اخرجي أو إن أذنُ نَوَفَّ فمات تُفْرَجُ



فصل

في تعليق الطلاق بالمشيئة

- ١٩٨٣ - إن شئتِ طالقُ فلا تطليقُ ما لم تشأ أن يقع التعليقُ
 ١٩٨٤ - وإن تقل شئتُ إذا شئتِ فلا تطلقُ مثلُ إن هلالُ أفلا
 ١٩٨٥ - وإن إذا شئتِ وشاءَ سَعُدُ يقع إذا شاء معاً أو بعدُ
 ١٩٨٦ - وحُرُّ العبدُ وأنتِ طالقُ إن شاء ربي طَلَّقْتُ وَيَعْتِقُ
 ١٩٨٧ - وإن دخلتِ الدارَ أنتِ طالقُ إن شاء ربي بالدخول تطلقُ
 ١٩٨٨ - إن لرضا زيدٍ فحالا تطلقُ لا حيث قال بالرضا أعلقُ
 ١٩٨٩ - وأنتِ طالقُ إذا الهللا رأيته تطلقُ إن تلا لا
 ١٩٩٠ - لا إن تكُ الرؤيَةُ ما نواه فلم يقع إلا بأن تراه



فصل

في مسائل متفرقة

- ١٩٩١ - لا حنثٌ إن يحلفُ بأن لا يدخُلًا
داراً إذا لبعضِ جسمٍ أدخلاً
١٩٩٢ - أو ارتدى ثوباً وبعضُ غزلهِ
لها إذا يمينُهُ عن كُلهِ
١٩٩٣ - أو إن تكن عن شرب ما الإناءِ
إن يك منه شُرْبُ بعضِ الماءِ
١٩٩٤ - ويحنثُ الفاعل في الطلاقِ
جهلاً ونسياناً وفي العتاقِ
١٩٩٥ - وليسَ ذا حنثٍ ببعضِ الفِعْلِ
إن ما نوى وبرُّه بالكلِّ



باب التأويل في الحلف

- ١٩٩٦ - معنى الذي يعنون بالتأويلِ
خلافٌ لفظِ ظاهرِ المقولِ
١٩٩٧ - فينفع التأويلُ من قد حلفا
ما لم يكن ظالماً المستحلفِ
١٩٩٨ - وليس بالحنث هذا الحالفُ
إن كان ظالماً له المستحلفُ
١٩٩٩ - إذا نوى بما لزيدٍ عندنا
شيءٌ سواه أو بما الذي هنا
٢٠٠٠ - أو إن نوى بليس زيدٌ ههنا
غيرَ مكانٍ كان فيه ساكنا
٢٠٠١ - وإن سرقت لا تكون واقعه
يمينُهُ متى تحنن ما استودعه



باب الشك في الطلاق

- ٢٠٠٢ - إن شك في طلاقٍ أو شرطٍ بطل
لا عددٍ ففيه طلقه جَعَلَ
٢٠٠٣ - وطالِقٌ إحداكما قد طَلَّقَتْ
منويةٌ وحيث لا مَنْ قَرَعَتْ
٢٠٠٤ - كإِن يُطَلِّقُ بائناً إحداهما
إن ينسها فقرعةٌ بينهما
٢٠٠٥ - وإن يبئن خطأً فردٌ يلتزم
لا مع زواجٍ أو بقرعة الحكم
٢٠٠٦ - والطير إن نسرأ فسلمى تطلقُ
وإن يكن صقراً فأروى الطالقُ



- ٢٠٠٧ - إن بان من سَمَى تكون طالقا
 ٢٠٠٨ - وطالِقٌ هُنْدٌ وذا اسم زوجته
 ٢٠٠٩ - فإن يقل أردتُ غير زوجتي
 ٢٠١٠ - وتطلقُ الزوجةُ حيث طلقا
 لكن مع الجهل به لم تَطْلُقَا
 وغيرها تطلقُ ذاتُ عِصْمَتِهِ
 حكما نردُّه بلا قرينة
 من ظنها خلاف ما تحققا



باب الرجعة

- ٢٠١١ - لكل من طلق من بها خلا
 ٢٠١٢ - في عدةٍ لها ولو بلا رضا
 ٢٠١٣ - بقوله راجعتُ أو رددتها
 ٢٠١٤ - كزوجةٍ لكن لها لا يقسمُ
 ٢٠١٥ - وتحصل الرجعة بالوطء ولا
 ٢٠١٦ - من حيضةٍ ثالثةٍ من طَهَّرَتْ
 ٢٠١٧ - وبانقضاء العدة قبل الردِّ
 ٢٠١٨ - وما له من عدد الطلاقِ
 إرجاعُها إن عددُ ما كَمَلَا
 ما لم تكن أدت لزوجٍ عوضا
 ونحوه لا نحو قد نكحْتُها
 لها عليها ما لهم عليهم
 تصحُّ تعليقا بشرطٍ جَعَلَا
 يُرْجِعُها ما لم تكن تَطَهَّرَتْ
 بانة ولا تحل دون عقدِ
 بالردِّ والزواجِ إلا الباقي



فصل

في ادعاء انقضاء العدة أو الرجعة

- ٢٠١٩ - أقلُّ ما به انقضاء العدة
 ٢٠٢٠ - وحيث قالت عدتي قد انقضت
 ٢٠٢١ - فقولها إن بدأت مقدمُ
 ٢٠٢٢ - وقولها بالانقضاء في زمنٍ
 مجموعُ شهرٍ ناقصٍ ولحظةٍ
 وقال زوجها ارتجاعي قد ثبت
 وقوله إن ابتداء يُقَدَّمُ
 أمكن أو بوضع حملٍ ممكن





فصل

فيما تحل به الزوجة بعد تحريمها

- ٢٠٢٣ - إن طَلَّقَ الحرُّ ثلاثاً تحرمُ
والعبدُ باثنتين ذاك يُلزمُ
٢٠٢٤ - حتى يطا زوجٌ ولو مراهقاً
في قُبُلٍ مع انتشارٍ مطلقاً
٢٠٢٥ - لا إن يكن في الحيض أو صيامٍ
فرضٍ أو النفاس أو الإحرامِ
٢٠٢٦ - أو شبهةٍ أو فاسدٍ أو باطلٍ
أو مُلكه أو لم يكن في القُبُلِ
٢٠٢٧ - يكفي لذا حَشَفَةٌ تغيبُ
أو قدرُها إن يفعلَ المَجْبُوبُ
٢٠٢٨ - فإن يغبُ حلتْ له إن ادّعت
تحليلَها وعدةً لها انقضت
٢٠٢٩ - هذا إذا صدّقها ويمكنُ
إذ يسعُ الوقوعَ ثمّ الزمنُ





كتاب الإيلاء

- ٢٠٣٠ - الإيلاء إذا برئنا أو صفته
- ٢٠٣١ - في قُبْلِ أكثر من ثلث السنه
- ٢٠٣٢ - يصح من قنٍّ ومن غضبانٍ
- ٢٠٣٣ - وكافرٍ ومرتجٍ شفاءً
- ٢٠٣٤ - لا عاجزٍ عنه لجبٍ أو شللٍ
- ٢٠٣٥ - وإن يقلل الله لا وطئتكَ
- ٢٠٣٦ - أو أبداً أو مدةً معينه
- ٢٠٣٧ - أو ينزل ابنُ مريمٍ أو تشربي
- ٢٠٣٨ - وبعد ثلثِ العامِ فيءٌ يلزمُ
- ٢٠٣٩ - فإن أبي يؤمرُ أن يُطلقا
- ٢٠٤٠ - ومع يمينٍ صدقٍ الذي ادعى
- ٢٠٤١ - لا إن تكن بكراً ولا إن ادعت
- ٢٠٤٢ - وإن أضر دون عذرٍ وحلِفَ
- حَلَفَ أن يتركَ وطءَ زوجته
- والوطءُ قدُ أمكنها وأمكنه
- ومن مميّزٍ ومن سكرانٍ
- وزوجهٍ تنتظرُ البناءَ
- أو من به إغماءٌ أو به خبلٍ
- أو تهبي مالكَ أو ديناً لك
- لكنها تزيد عن ثلث سنه
- خمرأً يكنُ ذا موليا في المذهبِ
- وذاك ما حل به من تحرُّمٍ
- فحاكم بما يشاءُ مطلقا
- بقاءٍ وقتٍ أو بأن قد جامعاً
- بأنها بكرٌ وعدلٌ شهدت
- بتركِ وطئها فكالمولي ألف



كتاب الظهار

- ٢٠٤٣ - حرامُّ الظهار والمظاهرُ
 من شبّه الزوجة باللت تُحْظَرُ
 ٢٠٤٤ - كأنّ مني أو عليّ أو معي
 كظهر أمي أو يدٍ أو أصبعٍ
 ٢٠٤٥ - أو أي عضوٍ آخرٍ لا ينفصل
 أو أي عضوٍ منكٍ مثل ذا قبل
 ٢٠٤٦ - وإن يقل أنتِ عليّ حرامٌ
 فإنه الظهارُ لا كلامٌ
 ٢٠٤٧ - وإن يقل كميتةٍ أو كدم
 إن ما نوى شيئاً فكالمدّ
 ٢٠٤٨ - ولا ظهارَ إن تقله الزوجةُ
 لكنّ عليها تجبُ الكفارةُ



فصل

في التعليق والعود ونحو ذلك

- ٢٠٤٩ - صح معجلاً وأن يعلقا
 وأن يرى مؤقتاً أو مطلقاً
 ٢٠٥٠ - وقبل أن يكفر الدواعي
 كقبلةٍ تحرم كالجماع
 ٢٠٥١ - والوطءُ عودٌ قبله لا تلزمُ
 كفارةٌ إلا إذا ما يعزمُ
 ٢٠٥٢ - وقبل تكفيرٍ إذا يُكرّرُ
 ظهاره واحدة يُكفّرُ
 ٢٠٥٣ - كإن بكلمة من الزوجات
 ظاهر لا إن عدد الكلمات





فصل في الكفارة

- ٢٠٥٤ - كفارة الظهار عتق الرقبه
 ٢٠٥٥ - وحيث لم يقدر كبيراً أو مريض
 ٢٠٥٦ - والعتق لا يلزم إلا مالكا
 ٢٠٥٧ - إن زاد ذا الثمن عن كفايته
 ٢٠٥٨ - وحاجة كمسكن ومركب
 ٢٠٥٩ - ورأس ماله الذي بكسبه
 ٢٠٦٠ - لا يجزئ الإعتاق إلا إن علم
 ٢٠٦١ - نحو عمى أو شلل أو قطع
 ٢٠٦٢ - ولا المريض مجزئ كالمقعد
 ٢٠٦٣ - ومجزئ مدبر أو من زنا
 فصوم شهر ثم شهر عقبه
 إطعامه ستين مسكيناً فرض
 ثمن مثل فعليه ذلكا
 وكل من يمونه كزوجته
 وعن وفا الدين ولو لم يطلب
 مؤنته والعلم أي عن كتبه
 إيمان معتق ومن عيب سلم
 بعض يد إن مذهباً للنفع
 لليس منه وكأم الولد
 أو جان أو أحمق أو من رهنا



فصل في الكفارة بالصيام والإطعام

- ٢٠٦٤ - إن الصيام واجب تتابعه
 ٢٠٦٥ - وليس قاطعاً له فطر يجب
 ٢٠٦٦ - وما يبيح الفطر أو إن أفطرا
 ٢٠٦٧ - ويجزئ التكفير بالإطعام
 ٢٠٦٨ - لكن بنصف صاع أي مدين
 ٢٠٦٩ - لكل من يعطى من الزكاة
 ٢٠٧٠ - ويلزم التملك فالمعددي
 وصوم شهر الصوم ليس يقطع
 كالعيد أو عذر على النسا كتب
 وكان فيه ناسياً أو مجبراً
 إن مجزئاً في فطرة الصيام
 والبر منه واحد كائنين
 كابن السبيل من ذوي الحاجات
 أو المعشّي الفرض لم يؤد



٢٠٧١ - وتلزمُ النيةُ في التكفيرِ
من صوم او إطعامٍ او تحريرِ
٢٠٧٢ - وإن يُصبَ مظاهراً منها انقطع
تتابعٌ لا إن بغيرها وقع





كتاب اللعان

- ٢٠٧٣ - ليس يصح الفعل للعانِ
 ٢٠٧٤ - ولا بما سوى اللسان العربي
 ٢٠٧٥ - للزوج عند قذفه للمحصنه
 ٢٠٧٦ - فيبدأ الزوج بذا اللعانِ
 ٢٠٧٧ - مسمياً وناسباً إن غابتِ
 ٢٠٧٨ - ولا يصح حيث قبلُ ابتدأتُ
 ٢٠٧٩ - أو لم يكن ذا بحضور الحاكمِ
 ٢٠٨٠ - أو أبدلَ اللعنة أو هي الغضبِ
- إلا إذا يفعله الزوجانِ
 إلا لجاهلٍ كلامَ العربِ
 إسقاطُ حدٍّ عنه بالملاعنه
 فزوجةٌ كالنص في القرآنِ
 ويُكتفى إن تأتِ بالإشارة
 أو جملةً من بين خمسٍ نُقصتُ
 أو أبدلتِ شهادةً بالقسمِ
 بنحوها أو قدماها في الرتبِ



فصل

في بقية شروط اللعان

- ٢٠٨١ - ولا لعانَ بل رأوا تعزيره
 ٢٠٨٢ - والقذفُ بالزنا ولو في الدبرِ
 ٢٠٨٣ - ولا لعانَ إن يقلُّ ووطئتِ
 ٢٠٨٤ - أو شبهةً أو إن يقلُّ لم تزني
 ٢٠٨٥ - وبعد ما أبانَ ألحقَّ إن شهد
 ٢٠٨٦ - مع شرطٍ أن تُكذَّبَ البهتانَا
- في قذف مجنونَةٍ أو صغيره
 مِنْ شَرْطِهِ فَحُدًّا أو فَعَزَّرِ
 في نومٍ أو إغماءٍ أو أُكْرِهتِ
 ولكن الولد ليس مني
 مَرَضِيَّةٌ بأنه له وُلِدَ
 بذاك حتى يُنْهيا اللعانا

٢٠٨٧ - لا حدَّ أو تعزيرَ حيثَ تما ثمَّ يؤبَدُ الفِراقُ ثَمَّا



فصل

فيما يلحق من النسب

- | | |
|-------------------------------------|----------------------------------|
| ٢٠٨٨ - إن ولدته بعد نصف العام | أو قلَّ عن أربعة أعوام |
| ٢٠٨٩ - مذ أمكن الوطاء له في الأول | ومنذ أن أبانها فيما ولي |
| ٢٠٩٠ - يُلْحَقُّ به إذا لمثله وُلِد | وما به يبلغُ إن شكَّ وُجِد |
| ٢٠٩١ - وإن تلد لنصف عام أمته | فإنه قد لحقته نسبه |
| ٢٠٩٢ - إن كان بالوطء لها قد اعترف | لا مدعي استبرائها إذا حلف |
| ٢٠٩٣ - وملحقُّ إن قال ما وَطَّئْتُ | في البُضْعِ أو لم أنزلَ أو عزلتُ |
| ٢٠٩٤ - وإن تلد لدون نصف السنة | مذ بيعه أو عتقه للأمة |
| ٢٠٩٥ - بعد اعترافه به الإلحاقُ | وبيعه يَبْطُلُ لا الإعتاقُ |





كتاب العدد

- ٢٠٩٦ - تُلْزَمُ كُلُّ امْرَأَةٍ بِالْعِدَّةِ للزوج إن فارقَ بعدَ الخلوَّةِ
 ٢٠٩٧ - إن طاوَعَتْ مَعَ عِلْمِهِ وَلَوْ مَعَا ما حَسًّا أَوْ شَرَعًا جَمَاعًا مَنَعَا
 ٢٠٩٨ - أَوْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا حَتَّى فِي نِكَاحِهَا الْفَاسِدِ ذِي الْخِلَافِ
 ٢٠٩٩ - وَحَيْثُ كَانَ بَاطِلًا وَفَاقَا لَمْ تَعْتَدِدْ لِمَوْتِهِ إِطْلَاقًا
 ٢١٠٠ - وَمَا عَلَى زَوْجَتِهِ مِنْ عِدَّةٍ فَرَاقٍ إِنْ فَرَّقَ قَبْلَ الْخُلُوءِ
 ٢١٠١ - وَلَا بِلَا خُلُوءٍ لِلتَّحْمُلِ بِمَائِهِ أَوْ لِمَسِّهَا وَالْقُبُلِ
 ٢١٠٢ - وَهِيَ مَعَ الْخُلُوءِ لَا تَعْتَدِدُ إِذَا لِمَثَلِ زَوْجِهَا لَا يُوَلِّدُ



فصل

في المعتدات الست

- ٢١٠٣ - تَعْتَدُ حَامِلٌ لَوْضِعٍ مُطْلَقًا إِنْ فِي الْحَيَاةِ أَوْ بِمَوْتِ فَارِقَا
 ٢١٠٤ - لَا إِنْ لِدُونَ نِصْفِ عَامٍ يُوَلِّدُ أَوْ لَمْ تَصْرِبْ بِذَلِكَ أُمَّ الْوَلَدِ
 ٢١٠٥ - أَوْ طُلِّقَتْ مِنْ بَعْدِ عَقْدٍ وَجَدَا أَوْ لَمْ يَكُنْ لِمَثَلِهِ قَدْ وُلِدَا
 ٢١٠٦ - ثُمَّ أَقَلَّ الْحَمْلُ نِصْفَ عَامٍ أَكْثَرَهُ أَرْبَعَةُ الْأَعْوَامِ
 ٢١٠٧ - وَلِلْوَفَاةِ حَائِلٌ تَعْتَدُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرَةٌ تُعْتَدُ
 ٢١٠٨ - سِوَاءِ إِنْ خَلَا بِهَا أَوْ مَا خَلَا وَعِدَّةُ الْإِمَاءِ نِصْفُ مَا خَلَا
 ٢١٠٩ - فَإِنْ يَمِتُ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ تَعْتَدُ لِلْمَوْتِ مِنْ الْمَنِيِّ

- ٢١١٠ - فإن يكن أبان ذو الفراقِ
 ٢١١١ - واعتدت الأطول إن أبانا
 ٢١١٢ - فإن تكُ الطالبة الفراقا
 ٢١١٣ - واعتد كلُّهنَّ إن توفيا
 ٢١١٤ - وعدة الحائل بالحیضاتِ
 ٢١١٥ - وعدة الأمة حیضتانِ
 ٢١١٦ - فإن تكن ذات إياس أو صغر
 ٢١١٧ - كذات الابتداء أو إن تستحض
 ٢١١٨ - ولارتفاع الحیض مع جهل السبب
 ٢١١٩ - مجموع وقت حملها والعدة
 ٢١٢٠ - لكن مع العلم به تمتدُّ
 ٢١٢١ - ولتربص زوجته الذي فُقد
 ٢١٢٢ - بغير حكم حاكم في مدة
 ٢١٢٣ - فإن تزوجت فجاء الأول
 ٢١٢٤ - وإن يطأ جاز بعقد السابق
 ٢١٢٥ - ولا يجوز الوطء في الأوانِ
 ٢١٢٦ - وجاز تركها مع الثاني بلا
 ٢١٢٧ - ثم على زوجته يعودُ
- في صحة تبقّ على الطلاقِ
 في مرض مات به حرمانا
 فلتعتبر في العدة الطلاقا
 الأطول إن أبهما أو نسيا
 ثلاث ان فارق في الحياة
 والحیض هو القرء في القرآن
 فكل حیضة بشهر تُعتبر
 ناسيةً أو بلغت ولم تحض
 تعتد عاماً منذ حیضها ذهب
 والعام قلّ شهراً إن للأمة
 عدتها حتى به تعتدُّ
 كالإرث ثم للوفاة تعتد
 تربص وفي احتساب العدة
 ولم يطأ ثانٍ فثانٍ يُهمَلُ
 ردُّ ولو بلا طلاقٍ اللاحق
 حتى انتهاء عدةٍ للثاني
 عقدٍ ويعطي قدر مهرٍ أولاً
 بذالذي غرّمه المفقودُ



فصل

في عدة الغائب والمطوءة بشبهة ونحو ذلك

- ٢١٢٨ - إن مات زوجٌ غائبٌ أو طلقا
 تعتدُّ زوجته له مذ فارقا



- ٢١٢٩ - وعدة الطلاق للموطوءة
 ٢١٣٠ - ومن يطأ معتدةً بشبهة
 ٢١٣١ - ثم تتم عدةً للسابق
 ٢١٣٢ - ثم لثانٍ عدةً والثاني
 ٢١٣٣ - وتنقضي عدتها من أحد
 ٢١٣٤ - ومن يطأ بشبهة مُعتدته
 ٢١٣٥ - لكن إذا ينكحها في العدة
 في فاسدٍ أو بزنى أو شُبُهَة
 فُرقَّ بينه وذاتِ العدة
 دون احتساب المكث عند اللاحق
 حلت له إن تمضِ عدتان
 ذين إذا أتت له بالولد
 إن بئناً تستأنفنَّ عدته
 ثم يطلق قبل وطءٍ بنت



فصل

في الإحداذ

- ٢١٣٦ - يلزم كل زوجة معتده
 ٢١٣٧ - ولو من الإماء أو ذميه
 ٢١٣٨ - ولم يجب في فاسدٍ أو شبهة
 ٢١٣٩ - وهو أي الإحداذ أن تجتنب
 ٢١٤٠ - كزينة أو طيبٍ أو تحسين
 من الوفاة أن تُحدَّ العده
 أو لم تكن ثم من أهل النيه
 ملكٍ زنى ولا على رجعية
 ما كان في رؤيتها مرغبا
 لا ما من الأثاث للترزین



فصل منه

- ٢١٤١ - يلزمها في منزل الممات
 ٢١٤٢ - فإن تكن لنحو خوفٍ حوَّلت
 ٢١٤٣ - وجاز أن تخرج لا اضطرار
 ٢١٤٤ - وترك الإحداذ من العصيان
 حيثُ الوجوبُ عدةُ الوفاة
 فإنها حيث تشاء انتقلت
 وجاز للحاجة في النهار
 وتنتهي العدة بالزمان





باب الاستبراء

٢١٤٥ - يحرم وطء ما من الإمامٍ ملكتَ إلا بعدَ الاستبراء

٢١٤٦ - بالوضعِ أو بحبضةِ الاستبرا ونحوُ ذاتِ اليأسِ تعطى شهرا





كتاب الرضاع

- ٢١٤٧ - يَحْرُمُ مَنْ الرُّضَاعِ مَا مِنْ النِّسْبِ
 ٢١٤٨ - وَحَرَّمَ السَّعُوطُ وَالْمَحْلُوبُ
 ٢١٤٩ - وَلَبَنُ الْمَيْتَةِ وَالْمَوْطُوءَةِ
 ٢١٥٠ - لَا مِنْ بَهِيمَةٍ وَلَا مِنْ رَجُلٍ
 ٢١٥١ - وَرَاضِعٌ كَالْوَالِدِ الْمُحْرَمِ
 ٢١٥٢ - وَهُوَ إِلَى الَّذِي إِلَيْهِ يَنْسَبُ
 ٢١٥٣ - وَصَارَ كُلُّ مُحْرَمٍ لِمُرْضِعٍ
 ٢١٥٤ - دُونَ الَّذِينَ لِلرُّضِيعِ أَصْلُ
 ٢١٥٥ - وَمَنْ عَلَيْهِ بِنْتُهَا تُحْرَمُ
 ٢١٥٦ - وَإِنْ بِهِ أَفْسَدَتِ النِّكَاحَ لَا
 ٢١٥٧ - وَلِتُغَطَّ نِصْفُهُ إِذَا أَفْسَدَهُ
 ٢١٥٨ - وَيَرْجَعُ الزَّوْجُ بِمَا قَدْ غَرِمَا
 ٢١٥٩ - وَيُبْطَلُ النِّكَاحُ مِنْهُ أَنْتِ
 ٢١٦٠ - لَا مَهْرَ إِنْ قَبْلَ الدَّخُولِ صَدَّقَتْ
 ٢١٦١ - فَإِنْ تَقَلَّ ذَلِكَ لَهُ لَكِنْ مَا
 ٢١٦٢ - وَلَيْسَ شَكُّ الزَّوْجِ فِي الرُّضَاعِ
- بالخمسِ في الحولينِ إن بلا ريب
 وحرَمَ الوَجُورُ والمَشُوبُ
 في باطلٍ أو بزنىٍّ أو شبهةٍ
 ولا إذا كان لغيرِ حاملٍ
 في حلِّ الاختلا بها كالمحرَمِ
 لبنها كابنٍ له وهو أبُ
 محرَمَ ذا الرضيعِ ثم الأفرعِ
 أو أفرعٍ لأصله فحلُّ
 فهو لمن قد أرضعتها محرَمُ
 مهر لها إن لم يكن قد دخلا
 قبل سواها وجميعاً بعده
 على الذي أفسد ما تقدما
 يا زوجتي من الرضاعِ أختي
 لكنَّ نصفه لها إن كذبتُ
 صدَّقها فهو زوجٌ حُكْمًا
 محرَّمًا كالشكِّ في الإرضاعِ



كتاب النفقات

- ٢١٦٣ - يلزَمُ الإنفاقُ على الزوجاتِ
 ٢١٦٤ - وفي تنازعٍ من الزوجينِ
 ٢١٦٥ - لذاتِ يسرٍ تحتَ ذي اليسارِ
 ٢١٦٦ - في عادةٍ من مأكَلٍ وملبسِ
 ٢١٦٧ - وليفرضاً أقلَّها في القدرِ
 ٢١٦٨ - ووسَطاً للمتوسطينِ
 بمسكنٍ وكسوةٍ أقواتِ
 يَعتبرُ الحاكمُ حالَ ذينِ
 يفرضُ ثمَّ أرفعَ المقدارِ
 وما لنومٍ كان أو لمجلسِ
 لذاتِ فقرٍ زوجها ذو فقرِ
 ومثلَ ذا للمتعاكسينِ



فصل

في نفقة الرجعية

- ٢١٦٩ - كزوجةٍ رجعيةٍ مُطلَّقه
 ٢١٧٠ - وذاك للبائن ذاتِ حَمَلِه
 ٢١٧١ - وليس الإنفاقُ عليه حتماً
 ٢١٧٢ - أو إن لها الحاجةُ وهي راحله
 ٢١٧٣ - أو بدأتُ بنذرٍ أو كفارةٍ
 ٢١٧٤ - وإن يكن بموته الفراقُ
 ٢١٧٥ - تأخذُه أوائلَ الأيامِ
 ٢١٧٦ - وأخذها القيمة ليس لازماً
 في مسكنٍ وكسوةٍ والنفقه
 للحملِ ذاك لا لها مِنْ أَجَلِه
 إن نَشَرَتْ أو حُبِسَتْ لو ظُلِمَا
 أو إن تَصُصَّمَ بغيرِ إذنِ نافله
 أو بقضا ووقتها ذو سعةٍ
 لم تجب السكنى ولا الإنفاقُ
 وكسوةٍ أول كل عامٍ
 وباتفاقٍ جازَ ما تقدما

- ٢١٧٧ - وجاز باتفاقِ التَّاجِيلِ لَأَيِّ مَدَّةٍ كَذَا التَّعْجِيلِ
 ٢١٧٨ - وحيث لم ينفقْ وكان غائبا كان الذي مضى عليه واجبا
 ٢١٧٩ - وحيث أنفقت فَمَيْتًا بانا تَعْرَمُ ما بعد الوفاة كانا



فصل

في الإنفاق والتسليم

- ٢١٨٠ - عليه الإنفاقُ إذا يستلمُ زوجتهُ أو نفسَهَا تُسَلِّمُ
 ٢١٨١ - ولو صغيراً كان أو مجنوناً أو كان ذا مجبوباتٍ أو عتينا
 ٢١٨٢ - وجاز الامتناعُ منه إلا أن تقبض المهرَ الذي قد حلاً
 ٢١٨٣ - وحيث سلمتهُ نفساً طائعه لم تملك أن تكونَ بعد مانعه
 ٢١٨٤ - والزوج إن أعسر بالإنفاقِ كان إليها الأمر في الفراقِ
 ٢١٨٥ - فإن يغبُ وأخذها تعدراً وادَّيْنَتْ فالحُكْمُ كاللذِّ أعسرا



باب نفقة الأقارب والمماليك والبهائم

- ٢١٨٦ - للأب والأم وإن كلَّ علا نفقةُ والوُلْدِ مهما نزلا
 ٢١٨٧ - حتى ذوي الأرحام منهم ما انحجب بمُعْسِرٍ أقربَ كالجدِّ وأب
 ٢١٨٨ - وكل موروثٍ سوى المقدم بالفرض والتعصيب لا بالرحم
 ٢١٨٩ - ويستوي الوارثُ كابن أمه في ذا وغيره كبننت عمه
 ٢١٩٠ - مع فقره وعجزه عن العمل وكون ما يُنْفَقُ منه قد فضل
 ٢١٩١ - عن كسوةِ سكنى وقوت زوجته وقوته في يومه وليلته
 ٢١٩٢ - من حاصلٍ في اليد أو مُحَصَّلٍ لا أصله وآلةٍ للعمل
 ٢١٩٣ - والأب في إنفاقه ينفردُ وغيره بحسبِ إرثٍ يوجدُ

- ٢١٩٤ - فَتُنْفِقُ الثُّلْثَ عَلَيْهِ الْأُمُّ
وينفقُ الذي تَبَقَّى العمُّ
٢١٩٥ - وَالابْنُ لَا يُنْفِقُ لافْتِقَارِهِ
ولا الأخ المحجوبُ مع يساره
٢١٩٦ - وَالْأُمُّ لَا تُنْفِقُ لافْتِقَارِهَا
وتُنْفِقُ الجدةُ مع يسارها
٢١٩٧ - وَمَنْ لَهُ الْإِنْفَاقُ تُعْطَى زَوْجَتُهُ
ولتُعْطَ حولينِ فقط مُرْضِعَتُهُ
٢١٩٨ - وَلَمْ يَجِبْ إِنْفَاقُ ذِي دَيْنٍ عَلَى
مخالفٍ في الدينِ إلا بالولا
٢١٩٩ - وَالْأَبُ مُلْزَمٌ بِالاسْتِرْضَاعِ
لِوُلْدِهِ وَأَجْرَةَ الرِّضَاعِ
٢٢٠٠ - وَأُمُّهُ الْأَحَقُّ بِالْإِرْضَاعِ
ثم لها الحقُّ في الامتناعِ
٢٢٠١ - وَأَجْرَةَ وَلَوْ بِهِ تُبْرَعًا
وزوجها الثاني له أن يمنعا



فصل

في نفقة الرقيق

- ٢٢٠٢ - يَنْفِقُ سَيِّدٌ عَلَى ذِي الرِّقِّ
ولا يُكَلِّفَنَّهُ بِالْمُشَقِّ
٢٢٠٣ - وَإِنْ تَوَافَقَا عَلَى الْمَخَارِجِ
جاز وإن يَظْلُبُ نِكَاحًا زَوْجَهُ
٢٢٠٤ - أَوْ بَاعَهُ وَهِيَ كَذَا أَوْ جَامِعًا
واعتقبا متى يسافرا معا



فصل

في نفقة البهائم

- ٢٢٠٥ - عَلَيْهِ لِلْبِهَائِمِ الْقِيَامُ
بشأنها والسقيُّ والإطعامُ
٢٢٠٦ - وَلَا يُحْمَلَنَّهَا مَا أَجْهَدًا
أو يحلبُ الذي يَضُرُّ الولدا
٢٢٠٧ - وَإِنْ عَلَى الْإِنْفَاقِ لَيْسَ يَقْدِرُ
فإنه يَنْحَوِ بِئِيعٍ يَجْبَرُ





باب الحضانة

- ٢٢٠٨ - واجبةً حضانةً للطفل
 ٢٢٠٩ - أولى بها أمُّ يلي أبُّ فجد
 ٢٢١٠ - فالأختُ إن شقيقةً ثم لأم
 ٢٢١١ - فعمةً فخالَةَ الأُمِّ فأب
 ٢٢١٢ - ثم بناتِ إخوةٍ وأخواتِ
 ٢٢١٣ - فبنتُ عمِ الأبِّ أو عمَةُ الأب
 ٢٢١٤ - فإن تكن أنثى فمِن محارمِ
 ٢٢١٥ - فإن يكن ليس بأهلٍ أو أبى
 ٢٢١٦ - ولا يكون حاضناً ذو رُقٍّ
 ٢٢١٧ - أو ذاتُ عقدٍ إن يكن بأجنبي
 ٢٢١٨ - فإن يَزُلْ مانعُهُ كعِتْقِهِ
 ٢٢١٩ - والأبُّ أولى في بعيدِ السَّفرِ
 ٢٢٢٠ - هذا إذا ما نويًا المقاما
- كذا لذي الجنون والمختلِ
 وبعد كلِّ أمهاتِهِ تُعد
 ثُمَّ أبُّ فهكذا الخالَةَ أُمَّ
 فعمةُ الأبِّ والأخرى تُجْتَنَبُ
 ثم لأعمامٍ وعماتٍ بناتِ
 ثم لباقي عُصْبَةٍ من اقترب
 ثم لذي الرَّحِمِ ثم الحاكمِ
 حضانةً فمن تلاه يُجْتَبَى
 أو كافرٌ أو مسلمٌ ذو فسقِ
 عن ذلك المحضون بنتٍ أو صبي
 فإن ذاك مُرْجِعٌ لِحَقِّهِ
 مع أمنِهِ والأُمُّ إن لم تَقْضِرْ
 فإن حاجةً فمن أقاما



فصل

في حضانة من بلغ السبع

- ٢٢٢١ - إن بَلَغَ الغُلامُ سَبْعاً خَيْرًا
 ٢٢٢٢ - وبنتُ سَبْعٍ مع أبٍ أو تُنكحَا
 وبعدَ رشدهِ فحيثما يرى
 ولم يُقَرَّ حيثما لم يَضْلِحَا



كتاب الجنائيات

- ٢٢٢٣ - إنّ الجنائيات ثلاث عمْدُ
 وشبهه عمْدٍ والخطا يُعدُّ
 ٢٢٢٤ - فالعمْدُ منها ما به خُصَّ القود
 لكون جانٍ قتلَ معصومٍ قَصْدُ
 ٢٢٢٥ - يقتله بما على الظن غلب
 قتلٌ به نحو سهامٍ من خشب
 ٢٢٢٦ - أو يضربُ القتلَ بالمثلِ
 ومنه أن يلقىَه من معتلي
 ٢٢٢٧ - أو يُلقينهُ على أسامه
 أو نارٍ أو ماءٍ ولا سلامه
 ٢٢٢٨ - أو يحبسَنهُ وزاداً يَمْنَعُ
 أو يَحْنُقَنهُ إلى أن يقطعُ
 ٢٢٢٩ - أو يقتلنهُ بسِحْرِ أو بسم
 أو إن شهد زوراً كذا إذا حكم
 ٢٢٣٠ - وشبهه عمْدٍ نحو ضربِ الضاربِ
 قصداً بغير قاتلٍ في الغالبِ
 ٢٢٣١ - والخطأ الذي له أن يفعلا
 ودون قصدٍ آدمياً قتلا
 ٢٢٣٢ - يريد نحو الصيد لكن غلطا
 وعمْدُ ذي الجنون والصبي خطأ



فصل

في القصاص من المشتركين

- ٢٢٣٣ - بواحدٍ قتلُ جماعةٍ ورد
 أو ديةٌ تلزمُ حيث لا قود
 ٢٢٣٤ - ويلزمُ المُكرهَ واللذ قَتَلا
 أن يُقتَلا أو يديا من قَتَلا
 ٢٢٣٥ - والقتلُ والعقلُ على مُكَلَّفٍ
 ذا جهلٍ أو من ليس بالمُكَلَّفِ
 ٢٢٣٦ - وذا على السلطان إن ظلماً أمر
 جاهلٍ ظلمه فكان ما وتر

- ٢٢٣٧ - وهو على المأمور إن مكلفاً يعلمُ بالتحريم لا مَنْ كَلَّفَا
 ٢٢٣٨ - وَمَنْ يشارِكَنَّ مَنْ إذا انفرد لم يُقتلِ اختص الشريكُ بالقود
 ٢٢٣٩ - وعند عفو الأوليا عن قتله عليه للمقتول نصفُ عَقْلِهِ



باب شروط القصاص

- ٢٢٤٠ - شروطه العصمة للمقتول وليس قاتلٌ من الأصول
 ٢٢٤١ - لذا لا عَقْلٌ يكونُ أو قود في قتلِ حربيٍّ أو الذي ارتدّد
 ٢٢٤٢ - ولا يقادُ والدٌ بالولدِ واحكمُ له في عكسها بالقودِ
 ٢٢٤٣ - ثالثها التكليف في الذي قتل فلا يقاد من صغيرٍ وخبل
 ٢٢٤٤ - رابعها المقتول ذو مثلية لقاتلٍ في الدين والحرية
 ٢٢٤٥ - فمسلمٌ بكافرٍ لا يُقتلُ كالحرب بالعبدِ وعكسٌ يُقبَلُ



باب استيفاء القصاص

- ٢٢٤٦ - شروطه تكليف ذي استحقاق فالحبسُ للبلوغِ والفواقِ
 ٢٢٤٧ - ثانياً اتفاق أوليائه جميعهم فيه على استيفائه
 ٢٢٤٨ - لذا له يُنتظرُ الكبيرُ إن غاب والمجنونُ والصغيرُ
 ٢٢٤٩ - ثالثها الأمن في الاستيفاء أن يُتعدّى ربُّ الاعتداءِ
 ٢٢٥٠ - لذا فلا قتلَ لذاتِ الحملِ من قبلِ سقيِّ لبيا للطفلِ
 ٢٢٥١ - أو قبلِ فطيمه إذا لا مرضعه ومثله الطرفُ حتى تَضَعَهُ



فصل منه

- ٢٢٥٢ - وليس يُستوفى القصاص إلا بحضرة السلطانٍ أو من ولى
 ٢٢٥٣ - وآلة تمضي ودون السيف لا قتل ولو بغيره قد قُتِلَا



باب العفو عن القصاص

- ٢٢٥٤ - يجبُ بعمدٍ قَوْدٌ أو عَقْلٌ والعفوُ مجاناً نجاه الفضلُ
 ٢٢٥٥ - فإن عفا عن عقله لا القودِ بالصلح جاز أخذه لزائدِ
 ٢٢٥٦ - والعقلُ حسبُ إن أراد ذلكا أو مطلقاً عفا كجانٍ هلكا
 ٢٢٥٧ - ومن عفا عن أصبعٍ قد قطعَتْ عمداً وللكف أو النفس سرَتْ
 ٢٢٥٨ - والعفو دون مالٍ أو عليه فليُعْطَ عقلَ ما سرَتْ إليه
 ٢٢٥٩ - وإن عفا وما درى الوكيلُ فاقتص ما عليهما سبيلُ
 ٢٢٦٠ - والعبدُ إن طالبَ بنحو القودِ جاز وبعدَ موتهِ للسيدِ



باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

- ٢٢٦١ - يقاد في الأطراف والجراح بمن بهم يقاد في الأرواح
 ٢٢٦٢ - ولم يجب فيها ولا الجروح إلا بموجبٍ له في الروح
 ٢٢٦٣ - الأظرافُ عينُ أنفُ أُذُنُ سِنُّ كَفُّ يَدٌ وشَفَةٌ وجفُنُ
 ٢٢٦٤ - وأصبعُ رِجْلٌ وشُفْرُ خَصِيَّةٍ ومرفقٌ وذَكَرٌ وإليَّةُ
 ٢٢٦٥ - تؤخذُ لكنْ بشروطِ الأولِ أمنٌ من الحيفِ وذا مِنْ مَفْصِلِ
 ٢٢٦٦ - أو عندَ حدٍ ينتهي كالمارِنِ فليتَّقَى في الأنفِ غيرَ اللينِ
 ٢٢٦٧ - وثانياً تماثلُ في الموضعِ والاسمِ نحو إصبعٍ وإصبعِ
 ٢٢٦٨ - فالخنصر الأيمنُ غيرُ الأيسرِ وأصبعُ الخنصرِ غيرُ البنصرِ

- ٢٢٦٩ - ولا يماثل المزيد الأصلاح
 ٢٢٧٠ - ثالثها تماثل الكمال
 ٢٢٧١ - فأخذ ذات صحة بشلا
 ٢٢٧٢ - ويؤخذ العكس كعين طافيه
- ولو تراضيا به ما حلا
 فما الصحيح مثل ذي اعتلال
 أو بالتى أنقص ليس عدلا
 بالغير دون الأرش أو له الديه



فصل

في الجراح

- ٢٢٧٣ - يقتص في الجراح ممن جرحه
 ٢٢٧٤ - ونحو جرح العضد أو جرح القدم
 ٢٢٧٥ - ما لم تكن أعظم كالمُنقله
 ٢٢٧٦ - واقتص من جماعة لواحد
 ٢٢٧٧ - وأهدرت في القود السرايه
 ٢٢٧٨ - وقبل برء لا اقتصاص أو طلب
- إن انتهى للعظم نحو الموضحه
 لا في جروح غيرها كإن لطم
 موضحة يقتص والزائد له
 في نحو جرح موجب للقود
 لكنها تُضمن في الجنايه
 عقل وحقه بذا بعد ذهب



كتاب الديات

- ٢٢٧٩ - يُلْزَمُ مُتْلِفٌ بِعَقْلِ آخِرَا إن كان ذا تسببٍ أو باشرا
 ٢٢٨٠ - فَيَحْمِلَنَّ العَمْدَ منه فاعله وغيره عاقلةٌ تحتمله
 ٢٢٨١ - ويلزمُ الغاصبَ حراً ذا صغر عقلٌ كمن قيّد حراً ذا كبر
 ٢٢٨٢ - بالموتِ من صاعقةٍ أو حيه إذ هو من قد سبب المنيه



فصل

في ضمان المؤدب والمستدعي والأمر

- ٢٢٨٣ - إن أتلّف الشيخُ أو السلطانُ والأبُّ تأديباً فلا ضمانُ
 ٢٢٨٤ - فإن لحاملٍ يكنّ ذا الأدبِ فأسقطت يضمنه المؤدّبُ
 ٢٢٨٥ - ويضمنُ السلطانُ إن لها طلب فأسقطت أو ماتت إذ كان السبب
 ٢٢٨٦ - لا بعدَ الاستعدادِ للسلطانِ فرَبُّ الإِستعدادِ ذو الضمانِ
 ٢٢٨٧ - ولا ضمانَ لازمٍ عن أمرٍ مكلفٍ نحوَ نزولِ بئر
 ٢٢٨٨ - ولو يكونُ الأمرُ السلطانا كما لو استؤجرَ فيما كانا



باب مقادير ديات النفس

- ٢٢٨٩ - أصولُ عقلِ الحرّ أعني المسلما خمسٌ بأيها الوليُّ ألزما
 ٢٢٩٠ - من إبلٍ مائةٌ أو ثنتانِ من بقرٍ أو غنمٍ ألفانِ

- ٢٢٩١ - أو ألفٌ مثقالٍ بتبرٍ أحمرًا
 ٢٢٩٢ - فَرَبَّعَ الْعَقْلَ لَشَبِّهِ الْعَمْدِ
 ٢٢٩٣ - مِنْ الْجِذَاعِ ثُمَّ مِنْ بَنَاتِ
 ٢٢٩٤ - وَفِي الْخَطَا حَمْسُهُ مِمَّا سَبَقَا
 ٢٢٩٥ - وَلَا اعْتِبَارَ قِيَمَةٍ فِي ذَلِكَ
 ٢٢٩٦ - غَيْرُ الْكِتَابِيِّ وَغَيْرُ الْمُسْلِمِ
 ٢٢٩٧ - أَمَّا الْكِتَابِيُّ فَنِصْفُ الْعَقْلِ
 ٢٢٩٨ - وَالْعَقْلُ فِي الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ
 ٢٢٩٩ - وَفِي الْجِرَاحِ النَّقْضُ وَالْمَقْدَرُ
 ٢٣٠٠ - وَفِي الْجَنِينِ عَشْرُ عَقْلِ الْحَامِلِ
 ٢٣٠١ - وَإِنْ جَنَى الرَّقِيقُ إِنْ لَمْ يُقَدِّ
 ٢٣٠٢ - يُخَيَّرُ السَّيِّدُ بَيْنَ مَا يَلِي
 ٢٣٠٣ - أَوْ بَيْعِهِ وَدَفَعِ مَا قَدْ قُوِّمًا



باب ديات الأعضاء ومنافعها

- ٢٣٠٤ - مَا فِيهِ مِنْهُ وَاحِدٌ فِيهِ الدِّيَّةُ
 ٢٣٠٥ - كَالْأَنْفِ وَالذِّكْرِ وَاللِّسَانِ
 ٢٣٠٦ - وَالشَّفَتَانِ وَكَذَا الْأُذُنَانِ
 ٢٣٠٧ - وَمِثْلُهَا لِحْيَانِ أَوْ ثَدْيَانِ
 ٢٣٠٨ - وَالثُّلْثَانِ عَقْلٌ مُنْخَرَيْنِ
 ٢٣٠٩ - وَالرَّبْعُ فِي جَفْنِ إِذِ الْعَيْنَانِ
 ٢٣١٠ - فِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنَ الْيَدَيْنِ
 وَنِصْفُهَا فِي وَاحِدٍ ذِي تَثْنِيَةٍ
 أَمَّا مِثَالُ الثَّانِ فَالْعَيْنَانِ
 وَهَكَذَا الْيَدَانِ وَالرِّجْلَانِ
 شَفْرَانِ أَنْثِيَانِ إِيْتَانِ
 وَالثُّلُثُ فِي الْحَاجِزِ بَيْنَ ذَيْنِ
 فَوْقَهُمَا أَرْبَعَةُ الْأَجْفَانِ
 عَشْرٌ كَذَا أَصَابِعَ الرِّجْلَيْنِ

- ٢٣١١ - وثَلَّثَ العُشْرَ على الأناملِ والنصفُ في إبهامِهِ للمفْصلِ
 ٢٣١٢ - ونصفُ عشرها به السنُّ عَقِلَ إن لم يَعُدْ وتلك خمسٌ من إبل



فصل

في دية المنافع

- ٢٣١٣ - في الحِسِّ والنفعِ تمامُ العقلِ في سَمِعٍ أو في بَصَرٍ أو عقلِ
 ٢٣١٤ - أو شَمٍّ أو أَكَلٍ نِكَاحِ ذوقِ مشيٍّ أو استمساكِ أو في نُطْقِ
 ٢٣١٥ - أو واحدٍ من الشعورِ الهُدْبِ والرأسِ واللحْيَةِ والحواجِبِ
 ٢٣١٦ - أو عينٍ أعورٍ كذا إذا فقد به الصحيح عينه ولا قود
 ٢٣١٧ - وفي يد الأقطع نصف عقله كغيره وهكذا في رجله



باب الشجاج وكسر العظام

- ٢٣١٨ - عشرٌ هي الشجاجُ والشجُّ ارتبط بالجرح في الرأسِ وفي الوجه فقط
 ٢٣١٩ - حارصة للجلد غير مدميه ثم تلي بازالة أي داميه
 ٢٣٢٠ - باضعةٌ تبضعُ ثم اللحم من بعد قطع جلده فيدمى
 ٢٣٢١ - فالمتلاحمة وَسَطُ اللحم سَمْحاقٌ بينه وبين العظم
 ٢٣٢٢ - فتلك خمسٌ من شجاجٍ تُذكرُ فيها حُكومةٌ ولا تُقَدَّرُ
 ٢٣٢٣ - موضحةٌ توضحُ ثم العظما فيها من الجمال خمسٌ جزماً
 ٢٣٢٤ - هاشمةٌ توضحُ ثم تَهَشِّمُ فيها من الجمال عشرٌ تلزمُ
 ٢٣٢٥ - وفي مُنْقَلَةِ العَظْمِ نُقِلَ وعقلها خمسٌ وعشرٌ من إبل
 ٢٣٢٦ - واجعل لمأمومةٍ أو دماغيةٍ آخرَ شجتيين ثلثَ الدية
 ٢٣٢٧ - جائفة لباطن الجوف تصيل وجرحها بالثلث من عقلٍ عَقِلَ

- ٢٣٢٨ - واجعل بعيرين لكسر الساعدِ والفخذِ والساقِ وكسرِ العَضُدِ
 ٢٣٢٩ - والنصفَ في التراقِ والضلوعِ إن جبرها استقامَ في الجميعِ
 ٢٣٣٠ - وما عدا ذلك فالحكومةُ فيه وتلك نسبةٌ معلومةٌ
 ٢٣٣١ - أي نسبةُ الفارقِ بين قيمتهِ مصوباً وسالماً في ديتِه
 ٢٣٣٢ - فنقصُ عبدٍ عشرةً إن قيمتهِ ستينَ فلتقلَّ سُدساً ديتُه
 ٢٣٣٣ - فإن يكن محلُّها مقدرًا لم تبلغ الحكومةُ المقررا



باب العاقلة وما تحمله

- ٢٣٣٤ - عاقلة الإنسانِ ذو التعصيبِ من نسبٍ بعيديٍّ أو قريبِ
 ٢٣٣٥ - ذكورهم من حُضْرٍ ومن غَيْبٍ أو الولا حتى عمودي النسبِ
 ٢٣٣٦ - إلا الفقيرَ والذي ما كُلفا أو الرقيقَ أو لدينِ خالفا
 ٢٣٣٧ - فما جنى الإنسانُ غيرَ العمدِ والصلحِ واعترافِه والعبدِ
 ٢٣٣٨ - يكون واجباً على العاقلةِ لا حيثُ كان دونَ ثلثِ الديةِ



فصل

في كفارة القتل

- ٢٣٣٩ - وتلزم الكفارةُ اللذَقَتَلا مَنْ قَتَلَهُ بغيرِ حقِّ حُظَلا
 ٢٣٤٠ - إن كان ذا تَسَبُّبٍ أو باشرا وليس ذا تَعَمُّدٍ لو كافرا



باب القسامة

- ٢٣٤١ - قسامةٌ تَكَرَّرُ الأيمانِ في قتلِ معصومٍ كذي الأمانِ



- ٢٣٤٢ - من شرطها اللوثُ أي الشحناء
كالشأرٍ إذ يطلُبُهُ الأعداءُ
٢٣٤٣ - فمن بلا لوثٍ بقتلٍ يُدَّعى
عليه ذا غيرَ يمينٍ ودَّعا
٢٣٤٤ - يبدا رجالٌ وارثون للدماء
بِحلفِ خمسينَ يميناً قسماً
٢٣٤٥ - فإنّ هم نساءٌ أو لم يُقسموا
فليُقسمِ الخمسينَ من يُتَّهمُ





كتاب الحدود

- ٢٣٤٦ - الحد واجب على مَنْ عَلِمَا بحرمةٍ مكلِّفاً ملتزماً
 ٢٣٤٧ - يقيمهُ النَّائِبُ أو الإمامُ في غيرِ مسجِدٍ إذا يُقامُ
 ٢٣٤٨ - يُضْرَبُ قائماً بلا تجريدٍ بالسوطِ لا البالي ولا الجديدِ
 ٢٣٤٩ - من دون تقييد ودون مدِّ وشدةِ الضربِ كشق الجِلْدِ
 ٢٣٥٠ - يُفَرَّقُ الضربُ عليه ما خلا وجهاً ورأساً فرجه ومقتلاً
 ٢٣٥١ - مع شدِّ ثوبِ امرأةٍ عليها جالسةً مع مسكهم يديها
 ٢٣٥٢ - أشدُّ جلدٍ في الزنا يعتبرُ فالقذفِ فالشربِ فَمَنْ يُعَزَّرُ
 ٢٣٥٣ - وفي الزنا المرجوم ليس يُحْفَرُ له ومن مات بحدٍ يُهْدَرُ



باب حد الزنا

- ٢٣٥٤ - الإحصانُ بالوقاع من زوجين حرين بالغين عاقلين
 ٢٣٥٥ - إن تكُ مسلمةً أو ذميه زوجتهُ وصحت الزوجيه
 ٢٣٥٦ - ففقد ما من الشروط قُدِّما يُفقدُ الإحصانَ لكلٍ منهما
 ٢٣٥٧ - والرجمُ حتى الموتِ حدُّ الزاني إذا يكونُ الزانِ ذا إحصانِ
 ٢٣٥٨ - ومائةٌ يُجلدُ غيرُ المحصنِ ولْيُنْفَ قَدْرَ العامِ عن ذا الموطنِ
 ٢٣٥٩ - وحدُّ لوطيِّ كحدِّ الزاني مع عدم الإحصانِ والإحصانِ
 ٢٣٦٠ - ثم الرقيق حُدُّه كنصفِ حرٍ بسكرٍ وزناً وقذفِ

- ٢٣٦١ - ولم يجب حد الزنا على أحد
 ٢٣٦٢ - أولها التغييب للختان
 ٢٣٦٣ - وثان انتفاء شبهة هنا
 ٢٣٦٤ - فشبّهة كمن له أو الولد
 ٢٣٦٥ - أو ظنّ أن امرأة سُريّته
 ٢٣٦٦ - أما الثبوت ما له وجود
 ٢٣٦٧ - يُقرُّ أربعاً بلا كناية
 ٢٣٦٨ - أو بالزنا عليه شاهدونا
 ٢٣٦٩ - ولا تُحدُّ امرأةً لِلْحَمَلِ
- ما لم تكن ثمّ شروطٌ تُعتمدُ
 في فرجٍ أو دُبُرٍ اصليانِ
 ثالثها الثبوتُ حقاً للزنا
 في أمةٍ شركٌ فذاك لا يُحدُّ
 أو ظنّ في غير الصحيح صحته
 ما لم يكن إقراراً أو شهوداً
 لا يَنْزَعُنْ منه إلى النهاية
 أربعةً لذاك واصفونا
 ليست بذاتٍ سيدٍ أو بَعْلٍ



باب حد القذف

- ٢٣٧٠ - يجلدُ ثمانين إذا ما كُلفا
 ٢٣٧١ - وعزَّرَ القاذِفُ غيرَ المحصنِ
 ٢٣٧٢ - والمُحصنُ الحرُّ العفيفُ العاقلُ
 ٢٣٧٣ - قذفٌ صريحٌ مثلُ قد زنيتِ
 ٢٣٧٤ - وقاذِفٌ أهلُ بلادٍ عُزِّرا
- وكان حراً محصناً قد قذفا
 وحدُّ قذِفٍ حقٌّ مَنْ به عُنِي
 إن مسلماً ومثله يُباعِلُ
 كنايةً كالزوج قد فضحتِ
 إن منهم الزنّاء ما تُصوِّرا



باب حد المسكر

- ٢٣٧٥ - وكلُّ ما أسكرَ منه الكُثْرُ
 ٢٣٧٦ - وشُرْبُ ما يُسكرُ لا يباحُ
 ٢٣٧٧ - حدُّ ثمانينَ لشُرْبِ مسلمٍ
- يحرمُ منه القُلُّ وهو الخمرُ
 إلا لِمَنْ غَصَّ فلا جُنّاحُ
 إذا اختياراً كان وهو عالمٌ





باب التعزير

- ٢٣٧٨ - يَلْزَمُ فِي الْمَعْصِيَةِ التَّعْزِيرُ
 ٢٣٧٩ - كَسْرُقٍ أَوْ قَذْفٍ وَمَا بِهَا يُحَدُّ
 ٢٣٨٠ - وَحَدُّ جَلْدٍ عَشْرَةَ لَا أَكْثَرَ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ حَدٌّ وَلَا تَكْفِيرٌ
 أَوْ لَعْنٍ أَوْ جُنَايَةٍ وَلَا قَوْدٌ
 وَجَالِدٌ عَمِيرَةٌ يُعَزَّرُ



باب القطع في السرقة

- ٢٣٨١ - يُقَطَّعُ آخِذٌ لِمَالٍ مِّنْ عَصِمٍ
 ٢٣٨٢ - مَعَ الْخَفَا لَا شُبْهَةَ أَوْ غَاصِبَا
 ٢٣٨٣ - وَيُقَطَّعُ الطَّرَارُ مِّنْ كَالجَيْبِ بَطٌّ
 ٢٣٨٤ - بِشَرَطِ كَوْنِ الْمَالِ ذَا احْتِرَامٍ
 ٢٣٨٥ - وَكَوْنِهِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَا
 ٢٣٨٦ - وَالْحَدُّ لَمْ يَسْقُطْ بِنَقْصِ قِيَمَةٍ
 ٢٣٨٧ - إِلَّا إِذَا النِّقْصُ بِهِ قَدْ حَصَلَ
 ٢٣٨٨ - وَثَالِثِ الشَّرْطِ أَخِذُ الْمَالِ
 ٢٣٨٩ - وَاخْتَلَفَتْ الْأَحْرَازُ فِي الْبُلْدَانِ
 ٢٣٩٠ - فَالْحَرْزُ لِلْقِمَاشِ وَالْأَمْوَالِ
 ٢٣٩١ - أَمَّا الْمَوَاشِي حِرْزُهَا بِالصِّيرِ
 ٢٣٩٢ - رَابِعُهَا انْتِفَاءُ شُبْهَةِ فَلَا
 ٢٣٩٣ - وَلَا عَلَى الزَّوْجَيْنِ لَكِنْ لَزِمَا
 ٢٣٩٤ - كَذَا وَلَا قَطْعٌ عَلَى عَبْدٍ إِذَا
 ٢٣٩٥ - أَوْ سَرَقَ الْمُسْلِمَ بَيْتَ الْمَالِ
 ٢٣٩٦ - أَوْ سَرَقَ الْفَقِيرَ وَقَفَّ الْفَقْرَا
 مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ وَكَانَ يَلْتَزِمُ
 أَوْ خَائِنًا مَخْتَلِسًا مِنْتَهَبَا
 وَأَخِذَ الَّذِي بِهِ أَوْ التَّقِطُ
 لَيْسَ مِنَ اللَّهْوِ وَلَا الْحِرَامِ
 أَوْ رِبْعَ دِينَارٍ نَصَابًا عُلِمَا
 مَسْرُوقٍ أَوْ مَلِكٍ بِنَحْوِ الْهَبَةِ
 مِنْ قَبْلِ الْإِخْرَاجِ مِنَ الْحِرْزِ فَلَا
 مِنْ حِرْزِهِ الْحَافِظُ حَسَبَ الْحَالِ
 بِحَسَبِ الْأَمْوَالِ وَالسُّلْطَانِ
 يَكُونُ بِالْأَبْوَابِ وَالْأَقْفَالِ
 وَالرَّاعِ فِي الْفَلَاةِ تَحْتَ النَّظْرِ
 قَطَّعَ عَلَى أَصْلٍ وَفِرْعٍ نَزَلَا
 قَطَّعَ قَرِيبٍ غَيْرِ مَنْ تَقَدَّمَا
 مِنْ مَالٍ سَيِّدٍ وَسَيِّدٌ كَذَا
 أَوْ مَا إِلَيْهِ كَانَ ذَا مَالٍ
 أَوْ الشَّرِيكَ أَوْ أَبُوهُ الْمَتَجَرَا

- ٢٣٩٧ - خامسها وجودُ شاهدينِ عدلينِ أو الإقرارُ مرتينِ
 ٢٣٩٨ - وسادسُ الشروط أن يطالبا مالكة فليُنْتَظَرُ إنْ غائبا
 ٢٣٩٩ - وبالشروطِ قَطْعُ يَمْنَى يَلْزَمُ مِنْ مَفْصِلٍ لِلْكَفِّ ثُمَّ تُحْسَمُ
 ٢٤٠٠ - وَضُوعِفَتْ قِيمَةُ نَحْوِ الثَّمْرِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ حَيْثُ لَا حِرْزَ دُرِي



باب حد قطع الطريق

- ٢٤٠١ - هم الذين يعرضون جهرا لأخذ مالٍ بالسلاح قهرا
 ٢٤٠٢ - فحدُّهم إن قتلوا واغتصبوا بأن يُقَتَّلُوا وأن يُصَلَّبُوا
 ٢٤٠٣ - وإن يكن قتلٌ بغيرِ غَضَبٍ فحدُّهم قتلٌ بدونِ صلبِ
 ٢٤٠٤ - ولتقطع اليمنى من اليدين للغصب واليسرى من الرجلين
 ٢٤٠٥ - وحيث لا قتلَ ولا نصابا فالنفي حتى يظهروا المتابا
 ٢٤٠٦ - وهؤلاء إن يَتَّبَ منهم أحدٌ من قبل قدرةٍ عليه لا يُحدِّد
 ٢٤٠٧ - ولكنه يؤخذُ في ذي الحالِ بالنفس والأطراف والأموالِ
 ٢٤٠٨ - وجاز دفع من عليه صالا أو حرمةٍ أو من يريد المالا
 ٢٤٠٩ - بأسهل الذي به الدفع حصل في ظنه ولا ضمان إن قتل
 ٢٤١٠ - ويلزمُ الدفعَ بكلِّ حالٍ عن نفسه وعرضه لا المالِ
 ٢٤١١ - وحكم ذي تلصُّصٍ في منزلٍ لغيره في الدَّفْعِ حكمُ الصائلِ



باب قتال أهل البغي

- ٢٤١٢ - إن البغاة من ذوي الإسلام من خرجت عن قبضة الإمام
 ٢٤١٣ - بسائغ التأويل كيما تخلعه إن تك ذات شوكة أو منعه
 ٢٤١٤ - يرسل لهم ماذا عليه نعموا فيرفعُ الظلمَ إذا ما ظلموا

- ٢٤١٥ - ويكشفُ الشبهةَ إن لها دُعوا
ثم يُقاتلون إن لم يَرْجِعُوا
٢٤١٦ - إن تقتل طائفتان تَطْلُبَا
رياسةً أو إن يَكُنْ تَعْصُبا
٢٤١٧ - ظالمتان تانِ ثم ضُمَّنْتَ
كلاهما الذي للأخرى أتلَفْتَ



باب حكم المرتد

- ٢٤١٨ - ذو الارتداد مَنْ بطوعٍ أقدما
على مُكْفَرٍ وكان مسلما
٢٤١٩ - وذاك نحو مشركٍ أو من جحد
وصفاً أو اتخذ الله الولد
٢٤٢٠ - أو جاحدٍ كتاباً أو رسولا
أو سبَّ ربنا أو الرسولا
٢٤٢١ - أو جاحدٍ تحريمٍ مجمعٍ على
تحريمه ومثله ما جهلا



فصل

في استتابة المرتد

- ٢٤٢٢ - من يختر ارتدادا استتابة
ثلاثةً فقتلاً أو يجيبا
٢٤٢٣ - وقتلاً إن كرَّرَ مهما يُتَّبِ
أو حيثُ سبَّ الله أو سبَّ النبي
٢٤٢٤ - وتوبةُ المرتدِّ والذي كَفَرَ
الإسلامُ بالشهادتينِ أي أقر
٢٤٢٥ - ومَنْ يَكُنْ بالفرضِ ذا جُحودٍ
يُقرُّ مع الإسلامِ بالمجحدِ
٢٤٢٦ - أو أن يقولَ بعدَ الاستسلامِ
أبراً من دينِ سوى الإسلامِ



كتاب الأطعمة

- ٢٤٢٧ - الحِلُّ أَصْلٌ فِي الطَّعَامِ مُسْتَقَرٌّ
 ٢٤٢٨ - وَلَا يُبَاحُ النَّجْسُ نَحْوَ الْمَيْتَةِ
 ٢٤٢٩ - وَالْحَيَوَانَاتُ أَيُّ الْبَرِيَّةِ
 ٢٤٣٠ - وَمَا لَهُ نَابٌ مِنَ السَّبَاعِ
 ٢٤٣١ - وَنَحْوَ فَهْدٍ نَمْرٍ وَذئْبِ
 ٢٤٣٢ - وَالْقِرْدِ وَالثَّعْلَبِ وَالسَّنَّوْرِ
 ٢٤٣٣ - وَذُو مَخَالِبٍ مِنَ الطَّيُورِ
 ٢٤٣٤ - وَكَالْبَوَاشِقِ وَكَالْعُقْبَانِ
 ٢٤٣٥ - وَآكِلِ الْجَيْفِ نَحْوَ لَقْلَقِ
 ٢٤٣٦ - مُسْتَخْبَثٌ كَقُنْفُذٍ وَفَأْرَةٍ
 ٢٤٣٧ - وَالْمُتَوَلِّدُ مِنَ الْمَأْكُولِ
- يُبَاحُ كُلُّ طَاهِرٍ غَيْرِ مُضِرٍّ
 أَوْ مَا كُنِحُوا السُّمَّ ذُو مَضْرَةٍ
 مَبَاحَةٌ لَا الْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةِ
 نَحْوُ الْأَسْوَدِ مَا عَدَا الضَّبَاعِ
 فَيْلٍ وَخِنْزِيرٍ وَدُبِّ كَلْبِ
 وَالنَّمْسِ وَالسَّنَجَابِ وَالسَّمُورِ
 وَتِلْكَ كَالْبُرَاةِ وَالصُّقُورِ
 وَعُدَّةٌ نَحْوُ الْبُؤْمِ وَالْحِدَّانِ
 نَسْرِ غُرَابٍ رَخِمٍ وَعَقْعَقِ
 وَالْحَشْرَاتِ كُلِّهَا وَالْحَيَّةِ
 وَغَيْرِهِ كَبَغْلَةِ الْخَيُْولِ



فصل

فيما يحل

- ٢٤٣٨ - وَغَيْرِ ذَلِكَ لَيْسَ بِالْحَرَامِ
 ٢٤٣٩ - أَوْ حَيَوَانَاتٍ مِنَ الْبَحْرِيَّةِ
 ٢٤٤٠ - وَحَلٌّ لِلْمُضْطَرِّ سُدُّ الرَّمَقِ
 كَالْخَيْلِ أَوْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ
 لَا ضَفْدَعٍ وَتَمْسَحٍ وَحِيَّةِ
 مِنَ الْحَرَامِ غَيْرَ سَمِّ مَوْبِقِ

- ٢٤٤١ - وبذل نفع المال لا الأعيان
 ٢٤٤٢ - وجاز بالمجان أكل الثمر
 ٢٤٤٣ - أو كان في البستان وهو ساقط
 ٢٤٤٤ - وواجب يوماً وليلاً قرى
 يلزم للمضطر بالمجان
 من غير حمل إن يكن في الشجر
 وليس ثم ناظر أو حائط
 مسلم اجتاز بساكن قرى



باب الزكاة

- ٢٤٤٥ - دون زكاة لا يحل إلا
 ٢٤٤٦ - شروطها أهلية وآلة
 ٢٤٤٧ - أهلية بكونه من أهل
 ٢٤٤٨ - ليس بمرتدٍ وذو أوثانٍ
 ٢٤٤٩ - وآلة كلُّ مُحدِّدٍ عدا
 ٢٤٥٠ - حلقومه مجرى الهوا أما المري
 ٢٤٥١ - فإن عجزت ذكّه بالعقر
 ٢٤٥٢ - لا حيث كان رأسه في الماء
 ٢٤٥٣ - وليس مجزئاً سوى البسمة
 ٢٤٥٤ - ويكره الذبح لغير قبله
 ٢٤٥٥ - أو ذبحه يُبصره إذا برد
 جرادٌ أو ما في المياه حلا
 وقطع حلقوم مري بسملة
 كتب السما أو مسلماً ذا عقل
 ولا مجوسياً ولا سكران
 سنٍ وظفرٍ وهو للحبش مدى
 مجرى الطعام والشراب قد ذري
 كالصيد أو كواقع في بئر
 ونحوه فليس ذا أجزاء
 والسهُو لا يمنع من إباحة
 أو إن تك الآلة كَلَّت كَلَّه
 والكسر والسلخ له وما برد



باب الصيد

- ٢٤٥٦ - أربعة من الشروط لا يحل
 ٢٤٥٧ - أولها أهلية الزكاة
 ٢٤٥٨ - نوعان آلة مضت للذبح
 إلا بها الصيد إذا كان قتل
 والثان آلة وسوف تاتي
 والصيد لا بالثقل بل بالجرح



- ٢٤٥٩ - فما من الصيد بغيره قُتل
٢٤٦٠ - ثانيهما جارحة مُعلِّمه
٢٤٦١ - وثالثُ الشروط قصداً يُرسلُ
٢٤٦٢ - لكن إذا ما زجر المسترسلا
٢٤٦٣ - ثم الأخير عند رمي السهم
٢٤٦٤ - ويستوي نسيانُ ذا والعمدُ
٢٤٦٥ - وسن عند ذاك أن يكبرا
- كالفخ والعصا فذاك لا يحل
إن أكلت لا الطيرُ صيداً حُرِّمه
آلتهُ لا عندما يسترسلُ
فازداد عدواً صار ثمَّ مرسلًا
أو زجرٍ نحو كلبه يسمي
لذا بتركٍ لا يُباحُ صيدُ
وسن إن ذبح أو إن نحرا





كتاب الأيمان

- ٢٤٦٦ - يمينه بالله أو بالمصحف
 ٢٤٦٧ - ولم تجب كفارة إن يُقسَمِ
 ٢٤٦٨ - شروطها الأول أن تنعقد
 ٢٤٦٩ - فإن على ماضٍ يكذب أقسما
 ٢٤٧٠ - واللغو أن يحلف وهو لا هي
 ٢٤٧١ - ولم تجب كفارة بحلفه
 ٢٤٧٢ - ثاني الشروط حلفه مختارا
 ٢٤٧٣ - والثالث حنث ذاكراً مختارا
 ٢٤٧٤ - لكن مع استثنائه ما كفر
 ٢٤٧٥ - وكفر المحرم الحلال خلا
- تجب بها كفارة إن لم يف
 بغيره وهو من المحرم
 وهي لا تـ ممكن قد قـ
 فهي الغموس حيث كان عالما
 لا قاصد مثل بلى والله
 يظن صدقا إن يـ بخلفه
 فلا انعقاد إن تكن إجبارا
 إن خلف مقتضى اليمين صارا
 وسن حنث حيث كان أخيرا
 زوجته وهو بذا ما حظلا



فصل

في كفارة اليمين

- ٢٤٧٦ - خير بين عتقه لمؤمنه
 ٢٤٧٧ - وذاك حيث لم يجده صاما
 ٢٤٧٨ - وقبل تكفير إذا يكرر
 ٢٤٧٩ - ما اتفق الموجب لا إن يختلف
- إطعام أو كسوة أهل مسكنه
 تتابعا ثلاثة أياما
 يمينه فمرة يكفر
 موجبها نحو الظهر والحلف





باب جامع الأيمان

- ٢٤٨٠ - يُرْجَعُ لِلنِّيَةِ إِنْ تَأَوَّلَا
يَمِينَهُ وَاللَّفْظُ فِيهَا احْتِمَالًا
٢٤٨١ - ثُمَّ إِلَى مَسَبِّ الِیْمِیْنِ
ثُمَّ لِفَقْدِهِ إِلَى التَّعْیِیْنِ
٢٤٨٢ - فِیْحَنْثُ الْحَالِفُ لَنْ أَكَلِمَا
هَذَا الصَّبِيِّ فَكَانَ ذَا إِذْ هَرِمَا
٢٤٨٣ - أَوْ نَحْوُ لَا كَلَامَ لِي مَعَ زَوْجَتِهِ
ذِي إِنْ یَكُنْ بَعْدَ زَوَالِ عَصْمَتِهِ
٢٤٨٤ - أَوْ نَحْوِ لَا لِبَسْتِ ذَا الْقَبَاءِ
وَبَعْدِهِ اسْتَعْمَلَهُ رِذَاءًا
٢٤٨٥ - أَوْ لَا أَذُوقُ التَّمْرَ ذَا وَالْحَمَلَا
فَذَاقُ ذَا كَبِشًا وَذَا مُحَلَّلَا
٢٤٨٦ - مَا لَمْ یَكُنْ نَوَى بِذَلِكَ إِذْ حَلَفَ
مَا دَامَ أَنَّهُ عَلَى الَّذِي وَصَفَ



فصل

فیما یتناولہ الاسم

- ٢٤٨٧ - یرجع بعد ذالما الاسم شمل
حقیقۃً أو شرعاً أو عرفاً حصل
٢٤٨٨ - فذلك الشرعی ما كان وُضِعَ
لفظ له في لغة وما شرع
٢٤٨٩ - فالمطلق اصرّفه إلى شرعی
صحّ فلا یحنت بالملغی
٢٤٩٠ - إلا إذا قید ذلك القسم
بمانع لصحة یحنت ثم
٢٤٩١ - ثم الحقیقی حیث لم یقدّم
مجازُهُ علیه نحو اللّحم
٢٤٩٢ - فحلّفه ألا یدوق اللّحم
لا حنت فيه حیث ذاق الشحما
٢٤٩٣ - أو کبداً أو مُحّاً أو لسانا
أو کلیةً أو کرشاً أو مُصرانا
٢٤٩٤ - أو لا یدوق الأدم أكلُ جُبِنِ
حنت له کبیضٍ أو کسمنِ
٢٤٩٥ - ویحنت الحالف ألا یفعله
بفعلٍ من بفعله قد وکله
٢٤٩٦ - عُرْفِي الْأَسْمَا مَا مَجَازًا قُدِّمًا
على حقیقۃ کوطءِ عُلِمَا
٢٤٩٧ - مجازُهُ الجماعُ باعتبارِ
أو الدخولُ باعتبارِ دارِ

٢٤٩٨ - وحالفُ بلا أكلتُ ذلكا بِطَعْمِهِ يَحْنُثُ حَيْثُ اسْتُهْلِكَا



فصل

النسيان ونحوه

٢٤٩٩ - لا يحنثُ المكرهُ حين يفعلُ أو وهو ناسٍ حَلَفَهُ أو يَجْهَلُ
 ٢٥٠٠ - والجهل والنسيان في الطلاقِ لا يَمْنَعُ الحنثَ ولا العتاقِ
 ٢٥٠١ - سواءَ الحَلْفُ عليه واقعٌ أو واقعٌ على الذي يمتنعُ
 ٢٥٠٢ - ومطلقا يحنثُ إن كان وَقَعَ على الذي بالحَلْفِ منه ما امتنع
 ٢٥٠٣ - وفعله أو غيره للبعض ما يُحْنِثُ إن لم ينوه إذ أقسما



باب النذر

٢٥٠٤ - يصح من مكلفٍ مختارٍ نذرٌ ولو كان من الكفارِ
 ٢٥٠٥ - خمسة أقسامٍ وتلك المبهمُ كَفَّرَ ما كَفَّرَ حين يُقْسَمُ
 ٢٥٠٦ - وثانياً نذر اللجاج والغضب كقوله عليه حجٌ إن كَذَبَ
 ٢٥٠٧ - والقصدُ بالتعليقِ حملُهُ على فعلٍ له أو منعه أن يفعلا
 ٢٥٠٨ - والثالث النذر بما يباح كلبس ثوبه فلا جناحُ
 ٢٥٠٩ - يخير الناذر بالناذرين في الفعلِ أو كفارة اليمينِ
 ٢٥١٠ - ما لم يكن مكروها اللذُنْذِرا فيُنْدَبُ التركُ وأن يُكْفَّرَا
 ٢٥١١ - رابعها النذر على العصيانِ فالمنعُ مع كفارة الأيمانِ
 ٢٥١٢ - آخرها معلقٌ أو مطلقٌ نذرٌ تَبَرُّرٍ كمن يَصَدَّقُ
 ٢٥١٣ - كقوله عليّ عمرةٌ إذا رَبِحْتُ أو عليّ من صومٍ كذا
 ٢٥١٤ - يلزمه الوفا به لا إن نَذَرَ تصدُّقاً بالمالِ فالثلثُ استقر



٢٥١٥ - ولازمُ تتابعُ الصيامِ في نذر صوم الشهر لا الأيامِ





كتاب القضاء

- ٢٥١٦ - فرض كفاية ومَن قد وليا
 ٢٥١٧ - يختار خير الورعين العلما
 ٢٥١٨ - وَلَيْتَكَ الْحَكَمَ لِمَنْ قَدْ قَرَّبَا
 ٢٥١٩ - على عمومٍ أو خصوصٍ مِنْ عَمَلٍ
 ٢٥٢٠ - ولَايَةُ الْحَكَمِ عَلَى الْعُمومِ
 ٢٥٢١ - وفي الحقوقِ والوقوفِ يَنْظَرُ
 ٢٥٢٢ - يزوج النسا إذا الولي خلا
 ٢٥٢٣ - إِمَامَةُ الْعِيدِ وَجَمَعَةٍ فَعَلِ
 ٢٥٢٤ - واشترطت فيه صفاتٌ عَشْرُ
 ٢٥٢٥ - مجتهدٌ ذو بصرٍ إِسْلَامِ
 ٢٥٢٦ - وَإِنْ يُحَكِّمُ رَجُلًا خَصْمَانِ
 في كل إقليم يقيم قاضيا
 مع أمره بالعدل بين الخصما
 يقوله وللبعيد كاتبا
 أو نظير أو فيهما البعض حصل
 للفضل بين مدعى الخصوم
 ومال غير راشد وبحجر
 ثم وصايا وحدوداً فعلا
 ونحو ذلك من مصالح العمل
 عقل بلوغ ذكر وحر
 عدل وذو سمع وذو كلام
 إن صالحاً للحكم يلزمان



باب آداب القاضي

- ٢٥٢٧ - يُسَنُّ قُوَّةَ بَغِيرِ عُنْفٍ
 ٢٥٢٨ - وليس يُكْرَهُ الْقَضَا فِي الْمَسْجِدِ
 ٢٥٢٩ - يَعْدِلُ فِي مَجْلِسِهِ وَلَفْظِهِ
 ٢٥٣٠ - وَسُنَّ أَنْ يَحْضَرَ مَعَهُ الْعُلَمَاءُ
 والحلم واللين بدون ضعف
 وليكن المجلس وسط البلد
 وفي دخول الخصما ولحظه
 ليأخذ الآراء فيما انبهما

- ٢٥٣١ - وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَقْضِيَ الْغَضْبَانُ
جَدًّا وَلَا الْحَاقِنُ وَالْعَطْشَانُ
٢٥٣٢ - وَلَا مَعَ الْجُوعِ الشَّدِيدِ وَالْمَلَلِ
وَنَحْوَهُمْ وَنُعَاسٍ وَكَسَلِ
٢٥٣٣ - وَيَنْفُذُ الْحُكْمُ إِذَا مَا حَكَّمَا
مُوَافِقَ الْحَقِّ بِحَالٍ قُدِّمَا
٢٥٣٤ - وَلَمْ يَجْزُ رِشَاءً وَلَا هِدَايَا
إِلَّا مَنْ أَلْذَقَ قَبْلُ ذُو عَطَايَا
٢٥٣٥ - وَالْحُكْمُ يُسْتَحَبُّ أَلَّا يَوْجِدَا
مَا لَمْ يَكُنْ ذَا بِحَضُورِ الشَّهَدَا
٢٥٣٦ - وَحُكْمُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِلذِّي
مَا صَحَّ شَاهِدَا لَهُ لَمْ يَنْفُذِ
٢٥٣٧ - وَفِي ادْعَا عَلَى التِّي لَا تَخْرُجُ
تُؤْمَرُ بِالتَّوَكُّيلِ إِذْ لَا تُخْرَجُ
٢٥٣٨ - وَعِنْدَمَا تَلْزِمُهَا الْيَمِينُ
كَذَا الْمَرِيضُ يُرْسَلُ الْعَوِينُ



باب طريق الحكم وصفته

- ٢٥٣٩ - يَسْأَلُ عَمَّنْ يَدَّعِي إِذَا حَضَرَ
خَصْمَانِ أَوْ يَسْكُتُ حَتَّى يُبْتَدَرَ
٢٥٤٠ - فَسَابِقًا بِالادْعَا يُقَدِّمُ
وَعِنْدَ الْإِقْرَارِ عَلَيْهِ يَحْكُمُ
٢٥٤١ - وَقَالَ فِي الْإِنْكَارِ لِلذِّي ادْعَى
بَيْنَهُ مِنْكَ بِصِدْقِ الْمَدْعَى
٢٥٤٢ - يَسْمَعُهَا إِذَا أَتَى وَيَحْكُمُ
بِهَا وَلَا يَحْكُمُ بِاللَّذِ يَعْلَمُ
٢٥٤٣ - وَحَيْثُ قَالَ لَيْسَ عِنْدِي أَعْلَمَهُ
أَنَّ لَهُ الْيَمِينَ وَمَنْ خَاصَمَهُ
٢٥٤٤ - ثُمَّ بِسُؤْلِهِ الْيَمِينَ حَلَّفَا
وَلِيُخْلِينَ سَبِيلَهُ إِنْ حَلَّفَا
٢٥٤٥ - وَلَا يُعَدُّ الْحَلْفُ إِنْ قَبْلُ حَصَلَ
وَلِيَقْضِينَ عَلَيْهِ إِنْ عَنْهُ نَكَلَ
٢٥٤٦ - فَإِنْ بَدَتْ بَيْنَهُ إِذْ حَلَّفَا
قَضَى بِهَا مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلُ نَفَى



فصل

فيما يصح به الادعاء

- ٢٥٤٧ - وَلَا يَصِحُّ الْإِدْعَاءُ إِلَّا إِذَا الَّذِي بِهِ ادْعَى تَجَلَا

- ٢٥٤٨ - ما لم يكن يصح مع جهالته
 ٢٥٤٩ - ويلزم الذي ادعى بما انعقد
 ٢٥٥٠ - ومن من النسا نكاحاً تدعي
 ٢٥٥١ - لكن إذا لا تدعي شيئاً خلا
 ٢٥٥٢ - واعتبرت عدالة الشهود
 ٢٥٥٣ - وطاعن بينة قد طولبا
 ٢٥٥٤ - وعند جهل الحال في البينة
 ٢٥٥٥ - يكفي لذا عدلان يشهدان
 ٢٥٥٦ - واعتبر العدلان في الترجمة
 ٢٥٥٧ - ويحكم القاضي على من غاب لا
 كخلعه إقراره وصيته
 ذكر شروطه ل طرح ما فسد
 طالبة لنحو مهر تُسمع
 نكاحها فإنها لن تقبلا
 فيما سوى النكاح من عقود
 له ثلاث مهلة إن طلبا
 من ادعى طولب بالتزكية
 أنهما عندهما عدلان
 وما به اعتبار تلك العدة
 عن مجلس فالادعا لن يقبلا



باب كتاب القاضي إلى القاضي

- ٢٥٥٨ - يقبل في غير حدود ربنا
 ٢٥٥٩ - وفي الذي كاتبه به حكم
 ٢٥٦٠ - لا في الذي أثبتته ليحكمما
 ٢٥٦١ - وجائز أن يكتب القاضي إلى
 ٢٥٦٢ - وليس بالمقبول حتى يشهدا
 كتاب قاض لو يقذف بزنا
 وإن يكن في نفس إقليم الحكم
 به إذا القصر انتفى بينهما
 معين ومن إليه وصلا
 عليه عدلين بقوله اشهدا



باب القسمة

- ٢٥٦٣ - لا تُقسّم الأملأك إن لم تنقسم
 ٢٥٦٤ - إلا إذا الشريك ثم راضي
 ٢٥٦٥ - لكن إذا لا عوض أو ضرر
 إلا بضر أو بتعويض لزم
 فالقسمة بيع شرطه التراضي
 فالقسمة فرز وعليه يجبر



- ٢٥٦٦ - وِجَازٌ إِنْ تَقَاسَمُوا أَوْ نَصَبُوا قَاسِمًا أَوْ مِنْ حَاكِمٍ ذَا طَلِبُوا
٢٥٦٧ - وَأَجْرَةُ الْقَاسِمِ حِينَ يُنْصَبُ بِقَدْرِ الْأَمَلِكِ عَلَيْهِمْ تُحْسَبُ
٢٥٦٨ - وَتَلْزَمُ الْقِسْمَةَ حَيْثُ اقْتَسَمُوا وَجَازَ الْأَسْتِهَامِ كَيْفَ اسْتَهَمُوا



باب الدعاوي والبيّنات

- ٢٥٦٩ - الْمُدْعَى لَا الْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ إِنْ سَكَّتْ تُرِكَ مَا لَدَيْهِ
٢٥٧٠ - وَلَا يَصِحُّ الْإِدْعَا إِلَّا إِذَا جَازَ تَصَرُّفٌ وَالْإِنْكَارُ كَذَا
٢٥٧١ - وَالْعَيْنُ لِلذُّيْدَةِ مُمَكَّنَةٌ بِالْحَلْفِ إِلَّا حَيْثُ تَمَّ بَيْنَهُ
٢٥٧٢ - وَإِنْ يُقِيمُ بَيْنَتَيْنِ ذَانِ تُلْغَ لِدَاخِلٍ بِحُلْفِ الثَّانِي





كتاب الشهادات

- ٢٥٧٣ - فرضُ كفايةٍ إذا ما استشهدا
 ٢٥٧٤ - من بعد أن يدعى لها إذا قدر
 ٢٥٧٥ - ولا يحلُّ الكتمُّ كالأداء
 ٢٥٧٦ - أو باستفاضةٍ لما تعذرا
 ٢٥٧٧ - ولازمٌ ذكْرُ الشروطِ إن شهد
 ٢٥٧٨ - وليُصِفِ الشاهدُ شرباً قذفاً
 ٢٥٧٩ - وليُصِفِ الزنا مكاناً زمناً
 ٢٥٨٠ - وما به لحكمه يُعتَبَرُ
- في حق الأدمي وعين الأدا
 ولم يخف في نحو ماله الضرر
 إلا بعلمٍ سامعٍ أو راءٍ
 علمٌ به كالوقف أو ما اشتَهرا
 على نكاحٍ أو على ما قد عُقد
 أو سرقةً أو الرضاعَ وُصفاً
 كيفيةً كذا التي بها زنا
 في كل ما يُشهدُ فيه يُذكَرُ



فصل

في شروط الشاهد

- ٢٥٨١ - شروطُ شاهدٍ بلوغٌ أولاً
 ٢٥٨٢ - ولتُقْبَلن شهادةً إن يُفِقِ
 ٢٥٨٣ - ثالثها الكلامُ فالأخرسُ لا
 ٢٥٨٤ - الإسلامُ رابعٌ وحفظُ خامسُ
 ٢٥٨٥ - والعدلُ من أدى الفروضَ بالسنن
 ٢٥٨٦ - بحيثُ لا يقارفُ الكبيره
- والثانٍ من شروطه أن يعقلا
 من حنقه حيناً وحيناً يُحنق
 يشهدُ أما الخطُّ منه قبلاً
 عدالةُ الشاهدِ شرطُ سادسُ
 مجتنباً عن الحرامِ حيث عن
 ولا يكونُ مدمناً صغيره

- ٢٥٨٧ - مع فعلٍ ما جَمَلَهُ وزانَهُ وترك ما ذَنَّسَهُ وشانَهُ
٢٥٨٨ - فإن يَزُلْ مانِعُهُ فليُقْبَلَا كَنحو من أسلم أو من عقلا



باب موانع الشهادة وعدد الشهود

- ٢٥٨٩ - شهادةٌ على عمودي النسب تُقْبَلُ أما لهم فتُجْتَنَبُ
٢٥٩٠ - وهي من الزوج لزوجهِ تُرَدُّ أما التي في ضده فتُتَمَدُّ
٢٥٩١ - وتلك لا تُقْبَلُ ممن انتفع بها ولا ممن بها ضراً دفع
٢٥٩٢ - وهي على عدوه لم تُقْبَلِ كقاذفٍ أو قاطعٍ للسبيل
٢٥٩٣ - ثم عدوُّه الذي ما سَرَّهُ ثم عدوُّه الذي ما سَرَّهُ



فصل

في عدد الشهود

- ٢٥٩٤ - بشاهدين تَثْبُتُ الحدودُ إلا الزنا أربعة شهود
٢٥٩٥ - والشاهدان في القصاصِ اعتُبرا كمن أتى بهيمةً إذ عَزَّرا
٢٥٩٦ - واعتُبرا إن لم يكن في مالٍ ولا الذي للمالِ ذا مالٍ
٢٥٩٧ - نحو نكاحِ نسبٍ ولاءٍ خُلِعَ طلاقٍ رجعةٍ إِبْصاءٍ
٢٥٩٨ - وليُكْفَ في المالِ وما به فُصِدَ يمينُ مُدَّعٍ وواحدُ شَهِدٍ
٢٥٩٩ - أو شاهدٌ ومعه مَرأتانِ أخرى إذا يشهدُ شاهدانِ
٢٦٠٠ - كالبيع والخيارِ فيه والسلفِ رهنٍ وعِثْقٍ وضمَانٍ وتلفٍ
٢٦٠١ - ولتكفِ مَرأةٌ كَرَجَلٍ عَدْلُ إن ليسَ يَطْلِعُ عليه الرَّجُلُ
٢٦٠٢ - وتلك الاستهلالُ والولادةُ والعيبُ والرضاعُ ثم العِدَّةُ
٢٦٠٣ - ومُحْضِرٌ في قَوْدٍ ما يُقْبَلُ في المالِ لم يجب بذاك البدلُ

- ٢٦٠٤ - والمالُ في السرقة دون القطع
٢٦٠٥ - وقد أبانها بدعواه فقط
يثبتُ والفدا بدعوى الخلع
وهي بشاهدين حسب المشترط

فصل

في الشهادة على الشهادة

- ٢٦٠٦ - جازت شهادة على شهادة
٢٦٠٧ - وما بها يحكم إن لم يُعذر
٢٦٠٨ - والفرع لا يشهد دون استرعا
٢٦٠٩ - بأن يقول اشهد على شهادتي
٢٦١٠ - إلا التي يسمعه أباها
٢٦١١ - والحكم لا يُنقض حين يرجع
٢٦١٢ - وشاهد مع اليمين غرماً
فيما كتاب القاض قد أفاده
بالموت والسقم وبُعْد السفر
من شاهد الأصل إذا ما يُدعى
وحيث لم يُسترع لم يشهد بتي
لقاضٍ او لسبب عزائها
شهود مالٍ وبذاك أتبعوا
على الرجوع ما به قد حُكِمَا



باب اليمين في الدعاوي

- ٢٦١٣ - لا يحلف المنكر في الطاعات
٢٦١٤ - غير نكاح رجعة طلاق
٢٦١٥ - وغير الاستيلاء والولاء
٢٦١٦ - وتُشرع اليمين بالله ولا
ولا الحدود بل حقوق النيات
أو قودٍ أو أصل الاسترقاق
أو نسبٍ أو قذفٍ أو إيلاء
تُغلظ اليمين إلا ما علا



كتاب الإقرار

- ٢٦١٧ - يصح من مكلفٍ مختارٍ ليس بذئ حَجْرٍ ولا إجبارٍ
 ٢٦١٨ - وكالصحيح فيه ذو اعتلالٍ ما لم يكن لوارثٍ بمالٍ
 ٢٦١٩ - ومن لها أقر بالإمهارٍ فالمثلُ بالزواج لا الإقرارِ
 ٢٦٢٠ - ولو أقرَّ أنه أبانا في صحّةٍ زُدَّ فلا حرمانا
 ٢٦٢١ - وإن لوارثٍ أقر ذو السَقَمِ فصار غير وارثٍ لم يُلتَزَم
 ٢٦٢٢ - وإن لغير وارثٍ أقر فصار وارثاً له ما ضرا
 ٢٦٢٣ - وإن أقرت بنكاحٍ يُقبَلِ وصح الإقرارُ به من الولي
 ٢٦٢٤ - ويثبتُ النسبُ إن يُجهَلَ نسب صغيرٍ او مجنونٍ ان أقرَّ أب
 ٢٦٢٥ - ومن عليه يُدعى فصدّقا فإنه يُؤخَذُ باللدنَ نطقاً



فصل

في وصل الإقرار بما يغيره

- ٢٦٢٦ - وإن يقل ألفٌ له عَلَيَّ لا تلزمني فالألف منه حُصّلا
 ٢٦٢٧ - فإن يقل قضيتُهُ الحَلْفُ وجب إلا لبينةٍ او ذكّر السبب
 ٢٦٢٨ - وبعد سكتٍ إن يقل مؤجلا زيفاً فأوجب جيداً معجلا
 ٢٦٢٩ - ومن أقرَّ قائلاً مؤجلٌ يَحْلِفُ حيث قيل بل معجلٌ
 ٢٦٣٠ - ومُنكِرُ الإقباض والقبض وقد أقر والإقرار قبل ما جحد

- ويحلفُ الخصمُ إذا هذا نكل
ونحوه كان لشخصٍ آخرا
لأجل ما فَوَّتَ أن يُغَرِّمًا
جاء بنحو شاهدين صح ذا
بنحو ملكٍ رُدَّ ما هنالكَا
- ٢٦٣١ - عليه أن يحلف إن خصمٌ سأل
٢٦٣٢ - وليس بالمقبول أن ما شرى
٢٦٣٣ - فالبيع لا يفسخ لكن لزمَا
٢٦٣٤ - وإن يقل ملكته بعدُ إذا
٢٦٣٥ - إلا إذا أقر قبل ذلكَا



فصل

في الإقرار بالمجمل

- ٢٦٣٦ - ومن بشيءٍ قد أقر مجملا
٢٦٣٧ - فإن بشُفَعَةٍ وبعض المالِ
٢٦٣٨ - لا مَيْتَةٍ أو حبةٍ من بُرٍّ
٢٦٣٩ - ويُقبلُ الكلبُ مباحُ النفعِ
٢٦٤٠ - وإن يقل لخالدٍ ألفٌ عليه
٢٦٤١ - يقبل منه إن بجنسٍ واحدٍ
٢٦٤٢ - وإن يقل ما بين درهمٍ إلى
٢٦٤٣ - ومن إلى تسعٍ كما تقدما
٢٦٤٤ - وإن يقل أقرضني دينارًا
٢٦٤٥ - ويلزمُ المقرَّ آتٍ أولا
- إذا أبى تفسير ذاك اعتُقِلَا
فسره يُقبلُ للإجمالِ
أو قِشْرَةَ لجوزةٍ أو خمرٍ
أو حدُّ قذفٍ فهو حقٌّ مرعي
يُرْجَعُ في تفسير جنسِهِ إليه
فسر ذاك الألفَ أو بالعددِ
عشر له فذاك تسعاً جُعِلَا
وبين ذا وذا الذي بينهما
أو درهماً يلزمه واختارا
كقولٍ: (تمرٌ في جرابٍ) كَمُلَا



الخاتمة

- ٢٦٤٦ - وههنا أنهيْتُ نظمي الزادا
٢٦٤٧ - مكثتُ في رحابهِ أعواما
٢٦٤٨ - أنشطُ طوراَ وله أشمُّرُ
٢٦٤٩ - فأمكثُ الشهورَ والشهورا
٢٦٥٠ - لكنني في آخر الأيامِ
٢٦٥١ - فحققَ اللهُ لي المأمولا
٢٦٥٢ - عدتُّه ألفانِ مع مئآتِ
٢٦٥٣ - أعيذُه باللهِ ذي المحامدِ
٢٦٥٤ - فكم وكم من تعبٍ ومن نصبِ
٢٦٥٥ - ومقصدي فيه على ما فيه
٢٦٥٦ - فأسألُ اللهَ لمن به اعتنى
٢٦٥٧ - وأن يُرى ممن أرادَ اللهُ
٢٦٥٨ - وسالكاً بذلكَ التَّعلُّمِ
٢٦٥٩ - وعُدُّ نبينا لمن تَعَلَّمَا
٢٦٦٠ - ختمتُه في البلدةِ الحرامِ
- كان إلى الله الكريم زادا
لذا يفوقُ نَظْمُهُ الأنظاما
عن ساعدِ الجِدِّ وطوراَ أفثُرُ
أكابدُ الأمورَ والأمورا
أوليئُهُ غايةَ الإهتمامِ
أسألهُ بمنِّه القبولاً
سِتِّ وسِتُّونَ من الأبياتِ
من حاسدٍ وحاقدٍ وناقِدِ
إذا به في طَبَقِ مِنَ الذهبِ
بأن يكونَ عونَ طالبيهِ
أن يدركَ العلمَ ويدركَ المنى
خيراً به حديثُ اخرجاهُ
طريقَ جنةٍ كما في مسلمِ
صلى عليه ربنا وسلِّمًا
أكرمُ ببلدةٍ وباختتامِ
- وكان الفراغ من هذا النظم المبارك ليلة الأربعاء الثالثة من ليالي شهر
صفر، سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة وألف للهجرة النبوية.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم وبارك على



سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، والتابعين، ومن تبعهم بإحسانٍ
إلى يوم الدين، ونحن معهم برحمة أرحم الراحمين، آمين آمين.



فهرس الموضوعات

| | |
|----|-----------------------------|
| ٥ | كلمة شركة دراسات |
| ٧ | بعض ما قيل في النظم |
| ٩ | مقدمة الناظم |
| ١٣ | المقدمة |
| ١٤ | كتاب الطهارة |
| ١٥ | باب الآنية |
| ١٥ | باب الاستنجاء |
| ١٦ | باب السواك وسنن الوضوء |
| ١٦ | باب فروض الوضوء وصفته |
| ١٧ | باب المسح على الخفين ونحوها |
| ١٨ | باب نواقض الوضوء |
| ١٩ | باب الغُسل |
| ١٩ | باب التيمم |
| ٢٠ | باب إزالة النجاسة |
| ٢١ | باب الحيض |
| ٢٣ | كتاب الصلاة |
| ٢٣ | باب الأذان |
| ٢٤ | باب في شروط الصلاة |



- ٢٤ فصل: في اجتناب النجاسة
- ٢٥ فصل: في شرط الوقت
- ٢٥ فصل: في شرط ستر العورة
- ٢٦ فصل: في شرط النية
- ٢٧ فصل: في شرط استقبال القبلة
- ٢٨ باب صفة الصلاة
- ٢٩ فصل: في مكروهات الصلاة
- ٣٠ فصل: في الأركان والواجبات
- ٣١ باب سجود السهو
- ٣١ فصل: في الكلام على السجود للنقص
- ٣٢ باب صلاة التطوع
- ٣٣ باب صلاة الجماعة
- ٣٤ فصل: في أحكام الإمامة
- ٣٥ فصل: في موقف الإمام والمأمومين
- ٣٦ فصل: في أحكام الاقتداء
- ٣٦ فصل: في الأعذار المسقطة للجمعة والجماعة
- ٣٦ باب صلاة أهل الأعذار
- ٣٧ فصل: في قصر صلاة المسافر
- ٣٧ فصل: في الجمع
- ٣٨ فصل: في صلاة الخوف
- ٣٨ باب صلاة الجمعة
- ٣٩ فصل: في شروط صحة الجمعة وما يتعلق بها
- ٤٠ فصل: في صفة صلاة الجمعة وبعض أحكامها
- ٤٠ باب صلاة العيدين



- ٤١ باب صلاة الكسوف
- ٤٢ باب صلاة الاستسقاء
- ٤٤ **كتاب الجنائز**
- ٤٤ فصل: في تجهيز الميت
- ٤٦ فصل: في الكفن
- ٤٦ فصل: في الصلاة على الميت
- ٤٧ فصل: في حمل الميت ودفنه
- ٤٨ فصل: في زيارة القبور
- ٤٩ **كتاب الزكاة**
- ٤٩ باب زكاة بهيمة الأنعام
- ٥٠ باب زكاة الحبوب والثمر
- ٥١ باب زكاة النقدين
- ٥١ باب زكاة العُروض
- ٥٢ باب زكاة الفطر
- ٥٢ باب إخراج الزكاة
- ٥٣ باب أهل الزكاة
- ٥٣ فصلٌ منه
- ٥٥ **كتاب الصيام**
- ٥٦ باب ما يفسد الصوم
- ٥٦ فصل: فيما يتعلق بالجماع والكفارة
- ٥٧ باب ما يكره ويستحب وحكم القضاء
- ٥٧ باب صوم التطوع
- ٥٨ باب الاعتكاف
- ٥٩ **كتاب المناسك**



| | |
|----|--|
| ٥٩ | باب المواقيت |
| ٦٠ | باب الإحرام |
| ٦٠ | باب محظورات الإحرام |
| ٦٢ | باب صيد الحرم |
| ٦٢ | باب دخول مكة |
| ٦٣ | فصل |
| ٦٣ | باب صفة الحج والعمرة |
| ٦٤ | فصل |
| ٦٥ | فصل: في الأركان والواجبات |
| ٦٦ | باب الفوات والإحصار |
| ٦٦ | باب الهدى والأضحية |
| ٦٧ | فصل: في التعيين |
| ٦٧ | فصل: في العقبة |
| ٦٨ | كتاب الجهاد |
| ٦٩ | باب عقد أهل الذمة |
| ٦٩ | فصل: في أحكام أهل الذمة |
| ٦٩ | فصل: في نقض العهد |
| ٧١ | كتاب البيوع |
| ٧٢ | فصل: في بيوع نُهي عنها |
| ٧٣ | باب الشروط في البيع |
| ٧٤ | باب الخيار وقبض المبيع والإقالة |
| ٧٦ | فصل: في التصرف في المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه . |
| ٧٦ | باب الربا والصرف |
| ٧٧ | فصل: في ربا النسئة |



| | |
|----|--|
| ٧٧ | فصل: في الصرف |
| ٧٧ | باب بيع الأصول والثمار |
| ٧٨ | فصل: في بيع الثمار ونحوه |
| ٧٩ | باب السلم |
| ٨٠ | باب القرض |
| ٨٠ | باب الرهن |
| ٨١ | فصل |
| ٨١ | فصل: في الانتفاع بالرهن |
| ٨٢ | باب الضمان |
| ٨٢ | فصل: في الكفالة |
| ٨٢ | باب الحوالة |
| ٨٣ | باب الصلح |
| ٨٣ | فصل: في الصلح على الإنكار |
| ٨٤ | باب الحجر |
| ٨٤ | فصل: في المحجور عليه لحظه |
| ٨٥ | باب الوكالة |
| ٨٦ | فصل: في ما يلزم الموكل والوكيل |
| ٨٦ | فصل: في ضمان الوكيل |
| ٨٧ | باب الشركة |
| ٨٧ | فصل: في المضاربة (القراض) |
| ٨٨ | فصل: في شركة الوجوه والأبدان والمفاوضة |
| ٨٨ | باب المساقاة |
| ٨٩ | فصل: في المزارعة |
| ٨٩ | باب الإجارة |



| | |
|-----|-----------------------------------|
| ٨٩ | فصل: في أحكام العين المؤجّرة |
| ٩٠ | فصل: في لزوم العقد ونحوه |
| ٩١ | باب السبق |
| ٩١ | باب العارية |
| ٩٢ | باب الغصب |
| ٩٢ | فصل: في خلط المغصوب ونحوه |
| ٩٣ | فصل: في تصرفات الغاصبين ونحو ذلك |
| ٩٤ | باب الشفّعة |
| ٩٤ | فصل: في التصرف في المبيع ونحو ذلك |
| ٩٥ | باب الوديعة |
| ٩٦ | فصل: في الاختلاف في الوديعة |
| ٩٦ | باب إحياء الموات |
| ٩٧ | باب الجعالة |
| ٩٧ | باب اللقطة |
| ٩٨ | باب اللقيط |
| ٩٩ | كتاب الوقف |
| ٩٩ | فصل: في شروط الواقف |
| ١٠٠ | فصل: في لزوم الوقف |
| ١٠٠ | باب الهبة والعطية |
| ١٠١ | فصل: في أحكام العطية |
| ١٠١ | فصل: في تصرفات المريض |
| ١٠٣ | كتاب الوصايا |
| ١٠٣ | باب الموصى له |
| ١٠٤ | باب الموصى به |



- ١٠٤ باب الوصية بالأنصباء والأجزاء
- ١٠٥ باب الموصى إليه
- ١٠٦ **كتاب الفرائض**
- ١٠٦ فصل: في ميراث الجد
- ١٠٧ فصل: في أحوال الأم
- ١٠٧ فصل: في ميراث الجدة
- ١٠٨ فصل: في ميراث البنات وبنات الابن والأخوات
- ١٠٨ فصل: في الحجب
- ١٠٨ باب العصابات
- ١٠٩ فصل
- ١٠٩ باب أصول المسائل
- ١١٠ باب التصحيح
- ١١٠ فصل: في المناسخات
- ١١١ فصل: في قسمة التركات
- ١١١ باب ذوي الأرحام
- ١١٢ باب ميراث الحمل والخنثى المشكل
- ١١٢ باب ميراث المفقود
- ١١٣ باب ميراث الغرقى
- ١١٣ باب ميراث أهل الملل
- ١١٣ باب ميراث المطلقة
- ١١٣ باب الإقرار بمشارك في الميراث
- ١١٤ باب ميراث القاتل والمبعض والولاء
- ١١٥ **كتاب العتق**
- ١١٥ باب الكتابة



- ١١٥ باب أحكام أمهات الأولاد
- ١١٦ **كتاب النكاح**
- ١١٦ فصل: في الأركان
- ١١٧ فصل: في الشروط
- ١١٧ فصل: في الأولياء
- ١١٨ فصل: في الشهادة والكفاءة
- ١١٨ باب المحرمات في النكاح
- ١١٩ فصل: في الضرب الثاني من المحرمات
- ١١٩ باب الشروط والعيوب في النكاح
- ١٢٠ فصل: في النوع الثاني من الشروط الفاسدة
- ١٢٠ فصل: في العيوب
- ١٢١ فصل: في بقية العيوب
- ١٢١ باب نكاح الكفار
- ١٢٢ فصل: في إسلام الزوج أو الزوجة
- ١٢٢ باب الصداق
- ١٢٢ فصل: فيما يصح من الصداق
- ١٢٣ فصل: في ملك الصداق
- ١٢٣ فصل: في التفويض
- ١٢٤ باب وليمة العرس
- ١٢٥ باب عشرة النساء
- ١٢٥ فصل: في المبيت ونحوه
- ١٢٦ فصل: في القسم
- ١٢٦ فصل: في النشوز
- ١٢٦ باب الخلع



- ١٢٧ فصل: فيما يقع به الخلع
- ١٢٧ فصل: في التعليق بالعوض
- ١٢٩ **كتاب الطلاق**
- ١٢٩ فصل: في طلاق السنة ونحو ذلك
- ١٣٠ فصل: في كناية الطلاق
- ١٣٠ فصل منه
- ١٣١ باب ما يختلف به عدد الطلاق
- ١٣١ فصل: في الاستثناء في الطلاق
- ١٣١ باب الطلاق في الماضي والمستقبل
- ١٣٢ فصل: في التعليق بالمستحيل والزمن
- ١٣٢ باب تعليق الطلاق بالشروط
- ١٣٣ فصل: في تعليق الطلاق بالحيض
- ١٣٣ فصل: في تعليق الطلاق بالحمل
- ١٣٤ فصل: في تعليق الطلاق بالولادة
- ١٣٤ فصل: في تعليق الطلاق بالطلاق
- ١٣٤ فصل: في تعليق الطلاق بالحلف
- ١٣٥ فصل: في تعليق الطلاق بالكلام
- ١٣٥ فصل: في تعليق الطلاق بالإذن
- ١٣٥ فصل: في تعليق الطلاق بالمشيئة
- ١٣٦ فصل: في مسائل متفرقة
- ١٣٦ باب التأويل في الحلف
- ١٣٦ باب الشك في الطلاق
- ١٣٧ باب الرجعة
- ١٣٧ فصل: في ادعاء انقضاء العدة أو الرجعة



- ١٣٨ فصل: فيما تحل به الزوجة بعد تحريمها
- ١٣٩ **كتاب الإيلاء**
- ١٤٠ **كتاب الظهار**
- ١٤٠ فصل: في التعليق والعود ونحو ذلك
- ١٤١ فصل: في الكفارة
- ١٤١ فصل: في الكفارة بالصيام والإطعام
- ١٤٣ **كتاب اللعان**
- ١٤٣ فصل: في بقية شروط اللعان
- ١٤٤ فصل: فيما يلحق من النسب
- ١٤٥ **كتاب العدد**
- ١٤٥ فصل: في المعتدات الست
- ١٤٦ فصل: في عدة الغائب والموطوءة بشبهة ونحو ذلك
- ١٤٧ فصل: في الإحداد
- ١٤٧ فصل منه
- ١٤٨ باب الاستبراء
- ١٤٩ **كتاب الرضاع**
- ١٥٠ **كتاب النفقات**
- ١٥٠ فصل: في نفقة الرجعية
- ١٥١ فصل: في الإنفاق والتسليم
- ١٥١ باب نفقة الأقارب والمماليك والبهائم
- ١٥٢ فصل: في نفقة الرقيق
- ١٥٢ فصل: في نفقة البهائم
- ١٥٣ باب الحضانة
- ١٥٣ فصل: في حضانة من بلغ السبع



| | | |
|-----|-------|--------------------------------------|
| ١٥٤ | | كتاب الجنایات |
| ١٥٤ | | فصل: فی القصاص من المشترکین |
| ١٥٥ | | باب شروط القصاص |
| ١٥٥ | | باب استیفاء القصاص |
| ١٥٦ | | فصل منه |
| ١٥٦ | | باب العفو عن القصاص |
| ١٥٦ | | باب ما یوجب القصاص فیما دون النفس |
| ١٥٧ | | فصل: فی الجراح |
| ١٥٨ | | كتاب الدیات |
| ١٥٨ | | فصل: فی ضمان المؤدب والمستدعی والأمر |
| ١٥٨ | | باب مقادیر دیات النفس |
| ١٥٩ | | باب دیات الأعضاء ومنافعها |
| ١٦٠ | | فصل: فی دية المنافع |
| ١٦٠ | | باب الشجاج وكسر العظام |
| ١٦١ | | باب العاقلة وما تحمله |
| ١٦١ | | فصل: فی كفارة القتل |
| ١٦١ | | باب القسامة |
| ١٦٣ | | كتاب الحدود |
| ١٦٣ | | باب حد الزنا |
| ١٦٤ | | باب حد القذف |
| ١٦٤ | | باب حد المسکر |
| ١٦٥ | | باب التعزیر |
| ١٦٥ | | باب القطع فی السرقة |
| ١٦٦ | | باب حد قطاع الطريق |



- ١٦٦ باب قتال أهل البغي
- ١٦٧ باب حكم المرتد
- ١٦٧ فصل: في استتابة المرتد
- ١٦٨ **كتاب الأطعمة**
- ١٦٨ فصل: فيما يحل
- ١٦٩ باب الزكاة
- ١٦٩ باب الصيد
- ١٧١ **كتاب الأيمان**
- ١٧١ فصل: في كفارة اليمين
- ١٧٢ باب جامع الأيمان
- ١٧٢ فصل: فيما يتناوله الاسم
- ١٧٣ فصل: النسيان ونحوه
- ١٧٣ باب النذر
- ١٧٥ **كتاب القضاء**
- ١٧٥ باب آداب القاضي
- ١٧٦ باب طريق الحكم وصفته
- ١٧٦ فصل: فيما يصح به الادعاء
- ١٧٧ باب كتاب القاضي إلى القاضي
- ١٧٧ باب القسمة
- ١٧٨ باب الدعاوي والبيئات
- ١٧٩ **كتاب الشهادات**
- ١٧٩ فصل: في شروط الشاهد
- ١٨٠ باب موانع الشهادة وعدد الشهود
- ١٨٠ فصل: في عدد الشهود



| | |
|-----|-------------------------------------|
| ١٨١ | فصل: في الشهادة على الشهادة |
| ١٨١ | باب اليمين في الدعاوي |
| ١٨٢ | كتاب الإقرار |
| ١٨٢ | فصل: في وصل الإقرار بما يغيره |
| ١٨٣ | فصل: في الإقرار بالمجمل |
| ١٨٥ | الخاتمة |
| ١٨٧ | فهرس الموضوعات |

